جامعة الشهيد حمة لخضر- الـوادي
كلية الحـقوق والعلـوم السياسية
مخبر التحولات القانونية الدولية
و انعكاساتها على التشريع الجزائري
وفرقة البحث PRFU:

النظم السياسية الأفريقية وفرص الاندماج وفق أجندة سنة 2063 للاتحاد الأفريقي

كتاب جماعي محكم

النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في أفريقيا

أجندة 2063 للاتحاد الافريقي

المحـرر: ياسيـــن شكيمـــة
مدير المخبر: محمد الأخضر كرام

تصميم: ياسين شكيمة

ر.د.م.ك:
978-9931-276-14-2

النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي

القاري في أفريقيا

أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي

كتاب جماعي محكّم

المحرّر:
الأستاذ ياسين شكيمة

إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

طبعة 2023

imp mansour

مطبعة منصور

شارع القدس – الأعشاش الوادي

تلفاكس: 45 97 24 032

البريد الإلكتروني: imp_mansour@yahoo.fr

- **عنوان الكتاب: النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في أفريقيا: أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي**
- **النوع: كتاب جماعي محكّم**
- **المؤلف: مجموعة مؤلفين**
- **ردمك (ISBN): 978-9931-2761-4-2**
- **الإيداع القانوني: جانفي 2023**
- **الطباعة: مطبعة منصور الوادي**

جميع الحقوق محفوظة

1444 هـ/ 2023 م

ديباجة الكتاب

تكتسي قضايا التكامل والاندماج أهمية كبرى على المستوى الأكاديمي، لما لهذا الموضوع من أثر على تغير المفاهيم والنظريات التي اعتنت ببناء الدولة الوطنية والنظم السياسية التي اعتبرت إلى وقت قريب وحدة للتحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما قام جدل أكاديمي حول تأثير التكامل على حماية المقدرات الوطنية المحلية، وحماية السيادة الوطنية باعتباره آلية للبقاء في ظل المتغيرات الدولية، خصوصا بعد سقوط جدار برلين، وبين من يرى أن مشاريع التكامل جاءت لتحل محل مشروع الدولة الوطنية، بل كانت سببا من أسباب فشله في أقطار عدة من العالم.

والى جانب الاهتمام الأكاديمي أولى الممارسون والساسة وصناع القرار أهمية بالغة لقضايا التكامل أيضا، خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإطلاق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية، ومنه فقد سعت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى التكتل، وظهرت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وتحت الإقليمية الذي كان الهدف الأساس من تأسيسها مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية القادمة.

تعتبر القارة الأفريقية حقلا خصبا لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي، إذ أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تحرير أفريقيا من الاستعمار ، وتبعها إنشاء العديد من التكتلات تحت الإقليمية تمهيدا لميلاد الاتحاد الأفريقي الذي يحاكي في معايير إنشائه منظمات دولية كبرى، مما أكسبه قدرة من الناحية الهيكلية وطبيعة الأهداف المرسومة، ولتفعيل تلك الأهداف الواعدة كان لزاما على النظم السياسية الأفريقية أن تتعهد بمواثيق واتفاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة لتكون بمثابة أعمدة لرؤية مستقبلية استراتيجية لأفريقيا المتحدة، وهو ما أطلق عليه الاتحاد الأفريقي بأجندة 2063.

وضمن هذا السياق يطرح مشروع الكتاب السؤال التالي:

ما هي استراتيجيات النظم السياسية الأفريقية ومقوماتها الكفيلة بتحقيق الاندماج الأفريقي الكامل بحلول سنة 2063؟

محاور الكتاب

المحور الأول: سمات النظم السياسية الأفريقية ومقوماتها

- البناء التاريخي للنظم السياسية الأفريقية
- البناء السياسي والأمني للنظم السياسية الأفريقية
- البناء الاقتصادي للنظم السياسية الأفريقية
- البناء الاجتماعي والثقافي للنظم السياسية الأفريقية

المحور الثاني: خطط واستراتيجيات تكامل النظم السياسية الأفريقية

- الآليات السياسية للتكامل الأفريقي
- الآليات الأمنية للتكامل الأفريقي
- الآليات الاقتصادية للتكامل الأفريقي
- الآليات الاجتماعية والثقافية للتكامل الأفريقي

المحور الثالث: دور الجزائر ضمن خطة الاتحاد الأفريقي لسنة 2063

- دور الجزائر على المستوى السياسي والأمني
- دور الجزائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي
- دور الجزائر على المستوى الإقليمي
- دور الجزائر على المستوى الدولي

المحور الرابع: فرص وسيناريوهات الاندماج الأفريقي بحلول سنة 2063

- مقومات نجاح الاندماج الأفريقي
- معوقات الاندماج الإفريقي
- إصلاح وتفعيل منظومة التكامل الإفريقية
- سيناريوهات مستقبل الاندماج الأفريقي

اللجنة العلمية للكتاب

- **رئيس اللجنة العلمية: أ. د. سيد أحمد كبير** (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية)

أ. د. محمد شلبي جامعة الجزائر 3	**أ. د. مصطفى خواص** المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
د. خالد بقاص جامعة الوادي	**د. وداد عباس** جامعة سطيف 1
د. جبابلية عبد الحفيظ المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	**د. سليمة بن حسين** جامعة بسكرة
د. حفيضة معمر جامعة الوادي	**د. محمد زيتوني** جامعة المسيلة
أ. عتيقة نصيب جامعة الوادي	**أ. ياسين شكيمة** جامعة الوادي
أ. خير الدين عبادي جامعة الوادي	**أ. محمد البشير الأعور** جامعة الوادي

الهيئة المشرفة على الكتاب

الرئيس الشرفي	**أ. د. عمر فرحاتي**
نائب الرئيس الشرفي	**أ. د. المكي دراجي**
رئيس المشروع	**أ. د. محمد الأخضر كرام**
رئيس اللجنة العلمية	**أ. د. سيد أحمد كبير**
المنسق العام للكتاب	**أ. ياسين شكيمة**

قائمة المحتويات

العنوان الصفحة

الخلفية التاريخية للنظم السياسية الأفريقية 01
حفيضة معمر

خصائص البناء الاقتصادي الأفريقي: ازدواجية متناقضة بين الثروة والفقر..... 20
ياسين شكيمة

البناء الاجتماعي والثقافي في أفريقيا: ثنائية التقليدية الافريقية مقابل الديمقراطية الغربية 37
محمد البشير الأعور

مرتكزات أجندة التنمية في افريقيا 2063..... 60
وداد عباس

استراتيجيات التكامل السياسي والأمني في افريقيا وفق أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي..... 82
عتيقة نصيب

دور مبادرة النيباد في حل أزمة الأمن والتنمية في أفريقيا..... 105
سليمة بن حسين

إدارة النزاعات الحدودية الأفريقية كآلية لتحقيق السلم والأمن الأفريقي..... 127
خالد بقاص

الخـــــلفية التـــــاريخية للنظم السياسية الأفريقيـــــة

Historical Background of African Political Systems

الدكتورة: حفيضة معمر
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر
hafida-maamar@univ-eloued.dz

ملخص البحث:

عرضت الدراسة تجربة النظم الافريقية القديمة في الحكم والسياسة والتي تعتبر من أقدم الموروثات السياسية في العالم، نظرا لما يملكه هذا الإرث من قواعد فلسفية شكلت إرثا عرفيا في الحكم والسياسة، إذ عرفت العديد من أشكال النظم السياسية عبر التاريخ يتماشى وطبيعتها وتكوينها، وحققت التوافق السياسي والإداري فيما بينها وهو ما يحسب لها، رغم ما قام به الاستعمار من تغير للصورة النمطية للأنظمة السياسية الأفريقية بشكل أساسي فأنشأ حدودًا وطنية، وهيكلة للسلطة المركزية، وفرض نفوذ بيروقراطي وأمني، كما ساعد على مأسسة أشكال حُكم قمعيَّة، وغيرها مما جعل الكثير من الدول الافريقية تتخبط جراء الممارسة الاستعمارية عليها، فدراسة موضوع الخلفية التاريخية للنظم الافريقية تعد احدى وسائل التي يجب أن يرتكز عليها الاتحاد الافريقي لأنه يعطي صورة عن تطور النظم السياسة الإفريقية، وبالتالي يساعد في اكتشاف العناصر التي تسهل عملية التكامل الافريقي، وتجاوز التي تحول دون ذلك، لتحقيق حلم اندماج المسطر في أجندته 2063.

الكلمات المفتاحية: النظم السياسية الافريقية، الاستعمار الأوروبي، الاندماج والتكامل، الاتحاد الافريقي، أجندة 2063

Abstract:

The study presented the experience of ancient African regimes in governance and politics Which is considered one of the oldest political legacies in the world Due to the philosophical bases owned by this legacy, Due to the philosophical rules that this legacy possesses, it constituted a customary legacy in governance and politics, Many forms of political systems have been known throughout history, in line with their nature and composition, It has achieved political and administrative consensus among itself, which is credited to it, Despite what colonialism did in terms of changing the stereotyped image of African political systems mainly, it established national borders, structuring central authority, imposing bureaucratic and security influence, and helping to institutionalize repressive forms of government, and others, which made many African countries flounder as a result of the practice of occupation over them, Studying the subject of the historical background of African regimes It is one of the means on which the African Union should be based because it gives an image of the development of African political systems, Thus, it helps in discovering the elements that facilitate the process of African integration. And overcoming the obstacles that prevent this, to achieve the dream of integrating the ruler into his agenda 2063 .

Key words: African political systems, European colonization, integration, African Union, 2063 Agenda.

مقدّمة:

دعى الكثير من المنظرين السياسيين والباحثين في ظل المتغيرات الدولية الجديدة إلى حتمية تكامل واندماج الدول بين تلك تجمعها رابطة: الجغرافيا؛ أو الدين؛ أو العرق؛ أو المصلحة المشتركة، في شكل منظمات دولية وإقليمية وتحت إقليمية خاصة، واعتبروا هذه الأخيرة آلية من آليات البقاء، فسعت جميع الدول إلى تحقيقه بما فيها الدول الإفريقية هذه الأخيرة التي رفعت شعار أفريقيا المتحدة، الذي اطلقها عليها الاتحاد الإفريقي بأجندته 2063م ، ولتسهيل عملية دراسة السبل والطرق التي تمكن الدول الإفريقية من تحقيق التكامل والاندماج و تجاوز التحديات التي تواجهها، ولأن للتاريخ بعدا سياسيا فإن العودة إلى دراسة وتتبع النظم السياسة الافريقية عبر التاريخ يعد من المواضيع التي يجب الرجوع إليها، لفهم تطور السياسة الإفريقية منذ ذلك الحين، ووضعها في سياق صحيح. لتساعد في اكتشاف العناصر التي تسهل عملية التكامل، وتجاوز التي تحول دون ذلك.

لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف عرض المسار التاريخي للنظم السياسية قبل الاستعمار والأسس والركائز التي اعتمدتها بما يتماشى وطبيعة مجتمعاتها ونشاطاتها، وحققت نوع من الديمقراطية بأليات بسيطة لكان لها حظوة في التطور، لولا ما قام بها المستعمر الأوروبي بأفريقيا إذ قوّضت الإمبريالية الأوروبية العناصر الديمقراطية داخل المجتمعات الإفريقية، ومن هنا جاء عنوان الدراسة بـ: **الخلفية التاريخية للنظم السياسية الإفريقية**، وتمت معالجة الموضوع وفق المحاور الرئيسة التالية:

المحور الأول: النظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما قبل الاستعمار

المحور الثاني: أنواع النظم السياسية الأفريقية قبل الحقبة الاستعمارية

المحور الثالث: البعد الديني في النظم السياسية الإفريقية

المحور الرابع: النظم السياسة الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية

مشكلة الدراسة:

بماذا تميزت النظم السياسية الإفريقية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي ركائز النظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما قبل الاستعمار؟

2- كيف كانت أشكال النظم السياسية الافريقية؟

3- هل كان للبعد الديني دور في تسيير المجتمعات الافريقية؟

4- ماهي الآثار التي خلفها الاستعمار على النظم السياسية الإفريقية؟

أهداف الدراسة: عرض للمراحل التاريخية التي مر بها النظام السياسي في إفريقيا

أهمية الدراسة: معرفة المراحل التي مر بها النظام السياسي الإفريقي ومنه إمكانية استغلال الطرق والمنهج المتبع في تسيير النظام السياسي في إفريقيا لتحقيق التكامل الإفريقي، وتجاوز العثرات التي تحول دون تحقيقه.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من أجل تتبع مسار النظم السياسية الافريقية وإحياء الأحداث التي حصلت بأفريقيا في الزمن الماضي عن طريق جمع المعلومات حول طريق تسيير المجتمعات الافريقية؛ وتحليلها؛ والتأكد من صحتها، ثم عرض نمط وأشكال الحكم بأفريقيا قبل وبعد الاستعمار، باتباع أسس علمية ومنهجية دقيقة ليتمكن من فهم الأمور التي تجري في الوقت الحالي، وبالتالي التمكن من استشراف المستقبل.

المحور الأول:

محددات النظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما قبل الاستعمار.

إن تجربة النظم الافريقية القديمة في الحكم والسياسة تعتبر من أقدم الموروثات السياسية في العالم، نظرا لما يملكه هذا الإرث من قواعد فلسفية شكلت إرثا عرفيا في الحكم والسياسة، تقود وتوجه المركب المفاهيمي لتجربة الحكم والسياسة في أرجاء القارة في غياب الحدود السياسية، مع وجود المقومات اللغوية والأنماط المؤسساتية البسيطة التي عاشتها المجتمعات الإفريقية القديمة، فعلى سبيل المثال شعب "البانتو" كان يتنقل عبر جبال إفريقيا الوسطى إلى شعب "الهامتيك" مهاجرا ومتنقلا إلى شرق القارة، مكونا مجتمعات جديدة ومؤسسا لأنماط سياسية ومؤسسات التي يحتاج إليها وفق ما تقتضيه الحاجة والمكان والزمان.[1]

كانت القبائل الإفريقية تختار الفضاء الذي يحقق لها الاستقرار والعيش في عدل ومساواة وحرية ومن ثم تختار أشكالها السياسية وتؤسس قوانين وأعراف مجتمعاتها، وبهذه الآليات البسيطة كانت المجتمعات الافريقية القديمة تؤسس لمفاهيم الديمقراطية المباشرة لإدارة شؤونها بدون الإعلان عنها، فكانت هناك مؤسسة الجيرونتوقراطية الإفريقية العريقة وهي أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة في التاريخ السياسي، ألا وهي حكم الشيوخ أو حكم الكبار ذوي الحكمة والخبرة والحنكة. [2]

تفيد أدبيات الأنثروبولوجيا السياسية بأنه يوجد في إفريقيا مجتمعات اعتمد نظامها السياسي على رابطة: العائلة والدم، وهناك نظام التوريث في السلطة من جيل إلى آخر، إلا أن هناك أشكالا أخرى من السلطة: تكتسب اكتسابا، ونماذج أخرى تتقاسم فيها جماعات السلطة داخل تلك المجتمعات، أو سيطرة طبقة أو عرق محدد بعينه، والبعض الآخر من الأشكال السياسية المؤسساتية يعتمد على السلطة الدينية، أي بمعنى وجود العلاقة بين السلطة والمقدس، فالتنوع الذي تتمتع به الأشكال السياسية الإفريقية قديما خاصية من خصائص التعددية من حيث: الكم والكيف وتفوق تعدديتها فكرة التعددية المعاصرة شكلا ومضمونا، فمصطلح التعددية واستعمالاته المعاصرة هو منتج إفريقي قبل أن يكون منتجا غربيا. [3]

يعتبر كل من: "فورتز"، و"إفانز برتشارد" من الأوائل الذين اكتشفوا معالم المركب المفاهيمي التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا من خلال تحقيقاتهم الأنثروبولوجية للمجتمع الإفريقي، فالأنظمة السياسية الإفريقية التي تعرفوا عليها كانت متطورة، حيث كانت تمثل المركز السياسي في إدارة شئون الأفراد ووضع ضوابط ومعايير للقوة متفق عليها جماعيا من خلال العلاقة بين: النسب والقربى والسلطة السياسية،

---

(1): كريسو ديالو، دراسة حول الأنظمة السياسية في افريقيا قبل الاستعمار، الموقع الالكتروني: http://hammesh.blogspot.com/2016/10/blog-post_41.html، 2022/10/20، على الساعة: 21:30.

(2): نفس المرجع.

(3): نفس المرجع.

فذهب هؤلاء إلى استنباط ثلاثة أشكال للأنظمة السياسية الإفريقية قاعدتها: الجماعة، والعمل الجماعي، وعلاقات النسب إلا أنها نمطية بدائية.[1]

1- **جماعات فرق الصيد.**

2- **مجتمعات النسب والقربى المنفصلة.**

ففرق الصيد كانت متمثلة في قبائل "الكونغ" و"البيرقاداما" و"الموبوتى"، واعتمد المركز السياسي للأفراد على طبيعة النسب والقربى، والشكل الثاني كان متمثلا في قبائل "الموسى" في كينيا و"الايبو" في نيجيريا الجنوبية وقبائل "النيور" وقبائل "تالاينزى" وقبائل "الزولو" وقبائل "الهيما" وقبائل "الأشانتى" وقبائل "الباجاندا"، فكل من العمل السياسي والإداري مرتبطان في حكم المجتمعات الإفريقية القديمة.

فالعمل السياسي يقع على مستوى القرار والبرامج اليومية والحاجات الأساسية، والعمل الاداري يقع على مستوى التنظيم والتنفيذ، حيث الارتباط الواضح بين السلطة والعمل السياسي من خلال العمل الإداري المحكم المتسلسل لإدارة الشئون العامة وعلى مستويات مختلفة وحسب قواعد دقيقة، فالأشكال الأولى والثانية تميز بوضوح مؤسساتها السياسية لاتخاذ القرار وتركز السلطة مركزيا، أما الشكل الثالث فيعتمد على انتشار السلطة السياسية من خلال الحكم المنتشر للأفراد وبعدالة مختلطة ومتنوعة.

تعرضت هذه المفاهيم لأنظمة الحكم والسياسة في إفريقيا إلى التقليل من أهميتها من قبل بعض المدارس المهتمة بالأنثروبولوجيا الإفريقية، واستندت في أبحاثها ودراساتها إلى أن الوجود في إفريقيا ليس بذلك المركب المفاهيمي للسياسة والحكم وإدارة شؤون السلطة والدولة، من خلال أنظمة الجماعية الإفريقية وأساليبها في الديمقراطية الاجتماعية المباشرة وفضلت التصنيف الثقافي لهذا المركب المفاهيمي خصوصا المعيار اللغوي والثقافي لوصف تلك الأشكال السياسية: [2]

1- ثقافة الكواجيان.
2- الثقافة الرعوية في شرق إفريقيا.
3- ثقافة قبائل أوغندا وجنوب السودان.
4- ثقافة النوبة والبجا.
5- ثقافة ولغات الكونغو.
6- ثقافة ولغات سواحل غينيا.

تم تصنيف تلك الثقافات دون تحليل المكونات القاعدية لأنظمتها السياسية، وفي تجاهل تام لأهميتها في حقل الفكر السياسي الإنساني، وهناك مدرسة أخرى تجاهلت أيضا طبيعة التعددية والتنوع لأشكال

(1): كريسو ديالو، مرجع سابق.
(2): نفس المرجع.

الحكم والسياسة في إفريقيا واقتصرت تحليلاتها على معاينة نماذج وسائل جمع الغذاء والبناء الاجتماعي العشائري من خلال منحها صفة الحضارات مثل: حضارة البو، وهي عبارة عن جماعات صغيرة كفرق الصيد المنتشرة بين عشائر المبوتو والكونغ والناريم، وحضارة المقايضة التي تشمل جماعات الكيسي- والمونغو وعشائر الهمبا وغيرها.

المحور الثاني:
أنواع النظم السياسية الأفريقية قبل الحقبة الاستعمارية.

عرفت افريقيا العديد من أشكال النظم السياسية عبر التاريخ، ومنها: [1]

أولا/ منظمة حكم الفرقة:

منظمة الفرقة عبارة عن جماعات صغيرة العدد تعتمد على الصيد وجمع المحاصيل كنمط سياسي سائد في تجارب الحكم والسياسة في إفريقيا لمدة 30000 سنة مضت تقريبا، ولا تزال بقايا هذه التجارب ممثلة في: بعض القبائل الأوغندية وقبائل؛ "أناقوتا" في نيجيريا؛ وقبائل "تاوا" في رواندا؛ وقبائل "المبوتو" في الزائير ؛وعشائر الكونغو في صحراء كلهارى؛ وقبائل "تنديقا"؛ و"باهي" في تنزانيا، وكل جماعة تشكل فرقة لا تتجاوز العشرة أشخاص، والعلاقات السياسية كانت تمارس في ظل حدود موحدة وعلاقات النسب والقربى العشائرية وبالتالي فإن المجتمع السياسي والدولة وجهان لعملة واحدة والقرارات كانت تتخذ وجها لوجه من قبل كبار السن الذكور، وقواعد الممارسة كانت تتوزع وفق طبقات العمر والجنس.

ثانيا/ الأنظمة المجزأة التقليدية

تميز هذا النظام عن غيره من نظم حكم الفرقة للصيد، أو لجمع الغذاء والغلال من حيث الحجم والنطاق والمدى، وطبيعة التفاعل لأفراده، وكذا طبيعة العلاقة ما بين السلطة السياسة وأفراد الجماعات ففي هذا النظام ثقافة وطنية واحدة وفكرة الأمة بمدلولها السياسي تبدو أكثر بروزا، إلا أن هذه الأمة انقسمت إلى عدة وحدات صغيرة قاعدتها الرابط العشائري في مناخ تنافسي، لتحقيق فلسفة الإنجاز وترسيخ الأعراف من ناحية وتقديم الأفضل من الضمانات لتنظيم العلاقات بين الجماعات وتحقيق العدل في أوقات السلم، والاختلاف من ناحية أخرى.

ما يلاحظ في هذه الأشكال السياسية لممارسة السلطة، هو قدرتها على إحداث التوازن الاجتماعي وتحقيق الاستقرار في زمن الصراعات والخلافات، ففكرة الضمان والتعويض كانت قائمة لحل الخلافات بأبعاد قد تتجاوز المجتمعات المعاصرة، وأشكال النظام المجزأ التقليدي كانت سائدة في أوساط عشائر "الكورو" في ليبيريا وسيراليون، وقبائل "إيبو" في نيجيريا، وقبائل "اللوبي" في فلولتا العليا، وقبائل وعشائر "التونجا" في تنزانيا والصومال وإثيوبيا وكينيا، فالعشيرة هي الوحدة الأساسية للعيش والسياسة معا وكل عشيرة لها قائد من كبار السن أو مجموعة قادة أو لجنة من مجموعة القادة الكبار في السن ويدور كل ذلك في غياب مفهوم السلطة السياسية للأمة والحقائب التنفيذية كان يتم توزيعها عبر الاختيار المباشر وفى الهواء الطلق وفى الأحيان القليلة كانت مورثة بحكم الأعراف.

(1): كريس ديالو، مرجع سابق.

تميز هذا النظام بوجود تجانس ثقافي ولغوي وديني، ولكن في ظل إقليم ضعيف المعالم والحدود إلا أن غياب سلطة مركزية في هذا النظام الطبيعي تسبب في هزيمته أمام القوة الاستعمارية في معظم مناطق القارة. إلا أن فلسفته لممارسة السلطة بعقل الجماعة لا تزال باقية في الثقافة الإفريقية.

وعليه من خلال عرض كلا من أنظمة الفرقة والمجزأة كأشكال لممارسة السلطة والعملية السياسية في إفريقيا يمكن القول أن هناك غايتين أساسيتين تقفان وراء هذا التطبيق الديمقراطي هما: تعميق معاني اللامركزية للقوة السياسية، والطبيعة المساواتية للعملية السياسية في ظل وجود كيان أنظمة فرعية ذات شخصية اعتبارية وهذا بكل تأكيد يسجل لتراث الفكر السياسي الإفريقي الذى سبق العديد من النظريات السياسية وتطبيقاتها.

ثالثا/ النظام المجزأ الشامل

النظام المجزأ الشامل هو الآخر امتلك نفس الصفات والخصائص للنظامين السابقين إلا أنه تميز بعمليات التنشئة الاجتماعية المشتركة، بمعنى أن قطاعات تمتلك كيانها السياسي من خلال العمليات المشتركة لممارسة السلطة، وإذا كان هناك من مصطلح يطلق على هذا النظام فلا يوجد في القاموس السياسي إلا مصطلح الشعبي أو الجماهيري، وفي هذا النظام لكل شعب إقليم ولا يحدد الشعب بالضرورة بعلاقات النسب والقربى ولكن من خلال انتشار المؤسسات حسب طبقات العمر، والانتقال من قطاع إلى قطاع آخر لممارسة العملية السياسية، وقد كانت التنشئة الاجتماعية المشتركة والكيان للجماعات الفرعية إحدى خصائص التجربة السياسية لقبائل وعشائر "الماسا" في كينيا وتنزانيا، وعشائر سنداوى وعشائر نياكوسا في تنزانيا وعشائر "ناندى" و"كيسى-" و"الميرو" في كينيا، ففي هذه الأشكال المنظماتية كانت القواعد السياسية توزع على خلفية "الإنجا" بمعنى تحقيق الأهداف والقيم والمبادئ والولاء للجماعة ومعتقداتها فكان نتيجة لذلك وجود طبقتين هما طبقة كبار السن للقرية، وطبقة القادة المحاربين.

كشف هذا النظام أيضا عن فلسفة أخرى مهمة في تجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، وهي وجود قادة أو أفراد لأداء مهمة محددة وهو مبدأ التخصص، فمثلا هناك قادة في زمن السلم يمكن الاستئناس بهم لوجود خصائص معينة لديهم، وقدرتهم على إظهار إرادة المجتمع، واحترام العرف، وحل النزاعات، وجعل المجتمع يستمر في أداء مهمته، ومن ناحية أخرى هناك لحظة الحرب والمواجهة وهي تحتاج إلى خصائص معينة، وبالتالي فإن النظام المجزأ الشامل يتيح المجال للتخصص في ممارسة العمل السياسي وفق القدرة والإمكانيات والاستعداد والذى من خلاله يتحقق الإنجاز.

ومن المؤسسات التي تمتع بها هذا النظام هو وجود مكتب مراسل الحرب وشاغله، الذي مثل أعلى المهام نظرا لوجوده بين القوة السياسية والقوة الدينية، تمثلت وظيفته الأساسية في تحديد الوقت المناسب للذهاب للحرب والمواجهة. ليس هذا فحسب ولكن له مهمة تحديد السياسات العامة ومضامينها وتطبيقها والوقت المناسب لها، فمكتب مراسل الحرب هو بمثابة المكتب السياسي التنفيذي في الأشكال السياسية

المعاصرة إلا أنه يختلف عنه من حيث المهام والتسمية، ويقال له "ليبون" ضمن عشائر "ماساي" في كينيا وتنزانيا، ويدعى "أركويوت" في عشائر "الناندي" في كينيا، و "موقووي" ضمن عشائر "الميرو" في كينيا، وقد كانت المنافسة شديدة للوصول إلى هذا المنصب لما له من دلالات متعلقة بطبيعة الإنجاز المحقق سلفا، والتاريخ يذكر بأحداث قريبة في الفترة من 1889 إلى 1890 حصلت ضمن عشائر وقبائل "الماساي" في كينيا حيث الصراع والتنازع حول تقلد منصب "ليبون"، إذ كانت المنافسة عالية الحدة نظرا لتقدم أكثر من "ليبون" لهذا المنصب وهذا يوضح أهمية فكرة درجة الإنجاز والتي تعنى في هذه التجربة الكفاءة والقدرة والولاء.

رابعا/ النظام المجزأ التدرجي الروحي

تميز النظام المجزأ التدرجي الروحي بوجود مكاتب دينية مقدسة وتدرج اجتماعي معين، أو امتلاك أشياء معينة مكرسة للعباد، والتفاعل السياسي في هذا النظام قائم على تحقيق نوايا دينية وطقوس ذات صفات مقدسة، إذ القائد الديني أو الروحي في هذا النظام هو رمز للوحدة القومية للأمة، وفى الوقت نفسه هو الحاكم الفعلي للأمة في المناسبات الدينية والروحية، ولكنه لا يتمتع بسلطة سياسية وهذه مفارقة في طبيعة الأداء للعمل السياسي والقيادي في هذا النظام، ففي زائير كان يطلق عليه بالملك الإله وهو يملك خصوصية روحية مقدسة، ولكنه لا يملك القوة السياسية، كما أفادت تجربة الأشكال السياسية عند عشائر "الأنكول" في أوغندا فالمجتمع الأنكولى ينقسم الى طبقتين (الباهيما والميريو) (العامة من الأفراد والنبلاء) وتشير هذه التجارب المختلفة إلى أن الأغلبية الساحقة من المجتمعات الإفريقية التقليدية مجتمعات مساواتية ضمن مفهوم الطبقة الاجتماعية وأمثلة ذلك عشائر وقبائل "سوازى" و"الزولو" في إفريقيا الجنوبية وقبائل وعشائر الأمهرية في إثيوبيا متخذة من التدرج الاجتماعي كفلسفة عقلية لهذا التنوع.

خامسا/ نظام القرية الذاتي والمستقل

هو شكل من أشكال ممارسة السلطة في إفريقيا، ساد في نيجيريا ولا يزال إلى الآن بين قبائل "ابيبواس" وقبائل "البول" و"باكوى" في ساحل العاج وفى شرق أفريقيا ضمن عشائر السواحلى، يتشكل هذا النظام على هيئة دول المدينة ففي الشريط الساحلي للمحيط الهندي للقارة الإفريقية، أقيمت ولأول مرة في تاريخ الفكر السياسي دول المدينة والتي اعتمدت على نظام المبادلات التجارية في ظل ثقافة ولغة مشتركة ولكن في غياب وجود سلطة مركزية سياسية إلا أنها دول مستقلة، وذات حكم ذاتي.

لقد تبنت هذه الدول أشكالا سياسية متعددة ومنها شكل نظام الجمهورية أو حكومة جمهورية، والأشكال الأخرى تتخذ من المفاوضات والمساومات كعملية سياسية لإتمام عمليات الضبط والاستقرار بين قادة التجار، وما يميز هذه الأشكال وجودها ضمن نطاق إقليمي قوي ومحدد، نظرا لخصوصية بيئة الحياة في تلك المناطق والتي تعتمد على التجارة والحروب، فدول المدينة هذه كانت تتحدد فيها أيضا عمليات الأحداث وصنعها من خلال محددات سياسية واقتصادية، ولها ثلاث نماذج هي:

- **النموذج الأول:** دولة المدينة في ظل حكم استبدادي، ويشمل وجود قوة سياسية مركزية ضمن وحدات عشائرية.
- **النموذج الثاني:** يعتمد على وجود وحدات سياسية تدار من خلال فكرة المجلس، والمجلس يمكن اختياره مباشرة أو بالاستيلاء عليه بالقوة والقيادة السياسية في هذا النموذج جماعية.
- **النموذج الثالث:** ويعتمد على وجود سلطة سياسية مركزية قوية في ظل قبول القيادة الجماعية للحياة السياسية، ويختار حاكم معترف به لإدارة الدولة من داخل المجلس يكون من الأكفاء وليس من العموم.

اعتمدت هذه النماذج مبدأ انتشار السلطة السياسية بمضامين: القوة والقدرة؛ ومبادئ الاختيار المباشر في ظل آليات التدرج الاجتماعي ودرجات الإنجاز والكفاءة، صحيح أن هناك تضحيات لهذه الأشكال التي ارتضتها المجتمعات الإفريقية، ولكنها فضلت في ظل هذه التضحيات الحصول على منافع انتشار السلطة والقوة السياسية وفى كلتا الحالتين، ابتكر المجتمع الإفريقي التقليدي أشكالا للحكم والسياسة، مركزية ولامركزية، عبرت عنها مجتمعات وممالك وإمبراطوريات غانا التي سيطرت على كل المنطقة الممتدة من بلاد السنغال وحوض النيجر، وتمتد إلى جنوب موريتانيا الحالية، وجمهورية مالي. [1] وإمبراطورية مالي التي شملت جمهورية مالي الحالية، والسنغال الشرقي، وشمال غينيا وشمال كل من بوركينافاسو (فولتا العليا سابقا)، وبنين (الداهومي سابقا) والجنوب الأقصى لجمهورية موريتانيا. [2]

سادسا/ الأشكال السياسية الملكية

وتتوزع هذه الأشكال الى ثلاثة نماذج وهي الملكية الهرمية والملكية الفيديرالية والملكية المركزية [3]

1- الملكية الهرمية:

يتميز هذا الشكل بالطابع الهرمي الفيدرالي ويتشكل بالمبادئ الفيدرالية في إدارته للسلطة، وممارسة العمل السياسي من خلال وجود سلطة سياسية مركزية، وقائد للدولة معترف به من قبل كيانات الجماعة الفرعية، والثقل السياسي يكون دائما للجماعات الفرعية في هذا النظام، إن عضوية الفرد في جماعية فرعية تكسبه الانتماء للنظام، والسلطة السياسية تتمثل في قدرة الجماعات الفرعية على جمع السلاح، والغذاء، وتحصيل الضرائب، والديون، وحل المنازعات العشائرية والمحافظة على حدود الدولة، بمعنى أن هناك قاعدة الشعب، والمتمثلة في العشائرية والعائلات، ثم يأتي وجود مجلس وحاكم وهو الملك، فالآلية في هذا الشكل

(1) : *M. Cornevin, Histoire de l'Afrique des Origines a la Deuxième Guerre Mondiale, Petite Bibliothèque Payot, Paris, 1964, p. 134.*

(2): عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوروبي: دراسات ونصوص، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1979، ص. 16.

(3): كريس ديالو، مرجع سابق.

لاختيار ممارسي السلطة تعتمد على اختيار أعضائه مباشرة من قاعدة العائلات والعشائر إلى المجلس، ويختار الحاكم أيضا مباشرة من قاعدة العشائر والعائلات، وهو بالطبيعة قائد إحدى العشائر والعائلات القوية.

انتشر هذا النموذج في معظم أرجاء القارة، على سبيل المثال لدى عشائر "الاشانتى" في غانا، و"البمبا" في تنزانيا، و"الهوسا" في نيجيريا، و"الهايا" و"الشمبالا" في تنزانيا، وعشائر "البالويا" في زائير، وعشائر "اللور" و"اللنج" في أوغندا، إلا أن عشائر وقبائل "الاشانتي" في غانا لها فلسفة سياسية أكثر ديمقراطية في توطيد معالم هذا النظام، حيث إن المجلس هو الجهة الوحيدة الذى يختار الحاكم الأعلى الملك ويملك حق إقصائه في حالة عدم وفائه بتحقيق مبادئ وأهداف المجتمع السياسي الاشانتي، أو عدم قدرته على مواصلة مهامه فكل جماعة فرعية في هذا النظام لها حاكم خاص بها ومجلس مصغر أو بتعبير عصري حكومة مصغرة تمارس اختصاصات القضاء والزواج والمحاكم وجمع وصنع السلاح وجمع الأموال والديون والضرائب.

إنه النظام الفيدرالي على الطريقة الإفريقية البسيطة وهذه الفيدرالية الملكية خلقت مجتمعا سياسيا قويا يتطلع إلى ما وراء حدود قبائله كما يخبرنا التاريخ في حدود سنة 1764- 1824 بأن قبائل الاشانتى قد مدت سلطتها السياسية إلى كيانات قبلية أخرى غير منتمية لها وأنشأت مراكز قوة سياسية فيما وراء حدود قبائلها وعشائرها حيث مارست الجماعات الفرعية في هذا النظام مهامها الإدارية والسلطوية على عشائر وقبائل "داجمبا" وعشائر "الكونجا".

2- الملكية الفيدرالية:

يعتمد النموذج الفيدرالي الملكي المجتمعي على وجود مجتمعات ذات كيانات قوية بمثابة الجمعيات التي تلتقى في مصالح مشتركة في ظل وجود بناء سياسي مركزي، وتشكل هذه المجتمعات الصغيرة حلقة الاتصال بين العشيرة أو القرية والسلطات السياسية المركزية ووظيفتها إدارية وسياسية، مثل جمع الديون وتنظيم شئون القضاء والتقاضي، وهذا النموذج لا يختلف عن سابقه كثيرا إلا في امتلاكه لظاهرة انتشار الجمعيات والمجتمعات الصغيرة بكيانها القوى، وهذا تطور آخر في كيفية توسع رقعة المشاركة في السلطة السياسية وممارستها، واتخاذ آلية تقليد المواقع وتولى الحقائب التنفيذية صورا عصرية في ظل المنافسة، بمعنى أن هذا النموذج يشمل الحاكم والمجلس والعشائر والجمعيات السياسية القاعدية التي تفرز قادة اجتماعيين وسياسيين للعشائر وللمجلس، وتحديد من يجب أن يتولى الشؤون القيادية العامة، أي أن القواعد الجماهيرية هي التي تختار مباشرة من يقودها، وقد شاع هذا النموذج تحديدا في غرب إفريقيا، خصوصا في سيراليون وليبيريا وساحل العاج.

تجدر الإشارة في هذا الجزء إلى مثال في منتهى الأهمية وهو وجود مجتمعين مثلما كان موجودا ضمن عشائر وقبائل "المندى" في المجتمع الأول للرجال ويعرف "بالبورو" والمجتمع الثاني "الساندى" للنساء داخل

الأمة الثقافية الواحدة، وهذا يعطى استنتاجا عن وجود المرأة ومشاركتها في تفعيل السلطة السياسية جنبا إلى جنب مع الرجل الإفريقي.

3- الملكية المركزية:

يتميز نموذج الملكية المركزية بتمتعه بإدارة سياسية مركزية وحدود واضحة إقليمية، إلا أنه لا يعتمد في تفعيله على روابط النسب والقربى والعائلة، ولكن على الارتباط المباشر بالملك أو الحاكم، والحاكم له إدارته الخاصة التي تتكون من طبقة النبلاء والعامة من الأفراد في ظل وجود مجلس الملك وتتحدد عضويته من خلال ذلك، ولكن القوة لها مفهوم جماعي وتقع في قمة الأمة، كل ذلك يتم في إطار وجود طبقات عمرية مختلفة ولاؤها للملك مباشرة، وساد هذا الشكل في معظم الأنظمة السياسية الإفريقية التقليدية حيث وجد ضمن عشائر "فيبا" في تنزانيا وعشائر "الزولو" و"نقونى" و"سوازى" في جنوب إفريقيا تحديدا أما عشائر "الماساي" فكانت تأخذ بهذه الأشكال السياسية في ساحل العاج وكذلك عشائر غانا ومالي.

المحور الثالث:
البعد الديني في النظم السياسية الإفريقية

إن تلازم الدين والسياسة في أساسه ونشأته ظاهرة إفريقية وهذه الظاهرة مثبتة بأدلة عملية في معظم تجارب الأشكال السياسية التي مرت بنا، وهى ممارسة اعتيادية في الحياة السياسية الإفريقية، إذ ينظر إلى الحاكم بأنه استمرار لسابقه من القادة وهو ممثل للدين في تطبيق منظومة العرف والمبادئ الاجتماعية والسياسية، فالحاكم هنا يعمل كحلقة وصل بين العالم الروحي والدنيوي في المكان والزمان، وتدعم مؤسسة العرف الحاكم وتحدد أفعاله الدينية السياسية داخل مجتمع الجماعة من خلال مشاركته الأساسية والملزمة في: الاحتفالات والطقوس الدينية؛ والزواج؛ وأعياد الميلاد؛ ومراسم الطلاق؛ ومراسم الدفن؛ ومراسم الولادة، أما عن دوافع هذه المشاركة تأتى من طبيعة الدين كفلسفة حياتية في إفريقيا.

كانت ولا تزال المجتمعات الإفريقية تؤمن بالقوة الأعلى المسؤولة عن خلق الكون، وقد اتخذت من الطوطمية طريقا للتعبد، ومن أهم مظاهر هذا الإيمان فكرة البركة الدينية والنجاة اللتين ترتبطان بإرادة السماء ولا يجدر ربطها بأي مخلوق، ولا يتم في تلك المجتمعات التحصيل على البركة إلا من خلال قواعد أخلاقية عرفية صارمة، وانضباط ذاتي والعمل والعناية بمصالح الآخرين، واحترام الأحياء والأموات، وكانت معظم الأديان الإفريقية تدعم وتعضد رموز السلطة التي تعمل على إبراز قيم ومبادئ مجتمع الجماعة.

فالسياسة والدين كممارسة أحادية كانت منتشرة كظاهرة اجتماعية في إفريقيا وتمارس كوظيفة سياسية أمام عامة الناس حيث ظهر ما يعرف بـ الديانات الشعبية من خلال طقوس ووظائف "دينوسياسية" والتي تعكس معا موقع الفرد في الكون ومجتمع الجماعة.

ويعد السحر من أهم مظاهر التزاوج بين الدين والسياسة في هذه المجتمعات حيث هناك السحر الجيد والسحر غير الجيد في علاقته وأثره على مجتمع الجماعة، إن السحر الجيد يجعل المطر يسقط للمحاصيل ويصنع وحدة اجتماعية نحو الإنتاج والاكتفاء الذاتي، أما السحر غير الجيد فيؤثر على إنتاج الغذاء، ويسبب الآلام والخسائر، وكان القادة السياسيون يعملون على بتر كل الأفعال التي تأتي ضد منظومة مجتمع الجماعة من خلال تطويرهم إجراءات وأفعالا دينوسحرية لإبعاد الشرور عن مجتمع الجماعة، وبالتالي فإحدى مهام السلطة السياسية إعداد اختصاصيين روحيين لقيادة وممارسة السلطة السياسية من خلال مدارس معدة لهذا الغرض، فالعملية السياسية هنا لها طبيعة روحية وقدسية، وهنا لابد من التذكير بأهمية هذا التداخل بين الدين والسياسة في مقاومة حركة الاستعمار الثقافي الأوروبي وخروجه من القارة.

إن الموروث السياسي الإفريقي لأشكال الحكم والسياسة يخبرنا بأن هناك العديد من الأنظمة المتفرعة والمجزأة والمكونة لأنظمة وأشكال جديدة لا ترتبط بالمعيار الثقافي أو اللغوي أو نوعية الحضارة، فهناك أشكال مركزية وأشكال ونظم وحكم فرق الصيد وفرق الزراعة أو الرعوية وهذا بدوره يعزز الاعتقاد بأن

التراث الإفريقي كان مزرعة وحاضنة فكرية لأفكار التعددية والتنوع في أشكال السياسة والحكم إضافة إلى التعددية والتنوع الثقافي والتاريخي واللغوي. [1]

كما أنها وضعت الأسس السياسية للعديد من الدول الأفريقية التي سيطر عليها لاحقا الصراع على السلطة بين زعماء المجتمعات المختلفة.

(1): كريس ديالو، مرجع سابق.

المحور الرابع:
النظم السياسة الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية

قام الاستعمار الأوربي بعد احتلاله للقارة الإفريقية بتغير الصورة النمطية للأنظمة السياسية الأفريقية بشكل أساسي بطريقتين [1]

الأولى: أنشأ حدودًا وطنية محددة بوضوح، وهيكل سلطة مركزية، إلى جانب ممارسة نفوذ بيروقراطي وأمني، أكثر شمولًا، ومنه تمتع الرؤساء في مرحلة ما بعد الاستعمار بإمكانية التسلط على مساحة شاسعة ومجموعة متنوعة من المجتمعات.

ثانيا: الحكومات الاستعمارية كانت تفتقر عادة إلى عدد كاف من المسؤولين لإدارة أراضيها بفعالية، وبهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي تعاونت هذه الحكومات مع القادة أو هياكل السلطة القائمة، وفي العديد من الحالات تضمن هذا تمويل وتسليح المتعاونين، لتمكينهم من ممارسة سيطرة إضافية على مجتمعاتهم، في مقابل أن يقوم هؤلاء الزعماء المحليين بإدارة مجتمعاتهم، ومنع التمرد على الحكم الاستعماري.

فقد عززت فترة الاستعمار قوة "الرجال الكبار" -القادة المحليين الأقوياء- إزاء مجتمعاتهم، كما حجَّمت تلك السياسات القيود التي كانت قائمة سلفًا عليهم داخل سياقاتهم المجتمعية، وعلى هذا النحو فإن الفترة الاستعمارية ساعدت على مأسسة أشكال حُكم قمعيَّة، كما ضمن الحكم الاستعماري، في نفس الوقت، أن قادة فترة ما بعد الاستعمار سيواجهون بالضرورة صراعًا قويًّا لضمان سلطتهم، وقد فعل الاستعمار ذلك عن طريق تكوين دول ذات قدرة محدودة على تقديم الخدمات وحكم المناطق التي تخضع لحكمه. [2]

لم يكن الطريق للحكم السلطوي غير المستقِرّ الذي اتبعته دول كثيرة بعد الحكم الاستعماري أمرًا مصادفًا، فقد تيسَّر المسار نحوه عبر الطرق التي حجبت بها الإمبراطوريات الأوروبية العناصر الديمقراطية داخل المجتمعات الإفريقية، ومن ثَمَّ فإن فَهْم الأثر الأعمق للحكم الاستعماري أمرٌ مهمّ، إذ يساعد ذلك في فهم سياق تطور السياسة الإفريقية منذ ذلك الوقت إلى اليوم. [3]

فبالنسبة لحكومات الاستعمار كان التعامل مع عدد قليل من الزعماء الذين يمكنهم السيطرة على أعداد كبيرة من الناس الطريقة الأنجع للإدارة بالإضافة إلى ذلك، افترض العديد من مسؤولي الاستعمار أن

(1): نيك تشيسمان جوناثان فيشر، كيف عرف الحكم الاستعماري افريقيا على الاستبداد الهش، الموقع الالكتروني: https://cutt.ly/hvMm6Bc، 2022/10/22، على الساعة: 17:00.

(2): محمد عبد الكريم أحمد، عين على افريقيا... القارة السمراء كما تراها الصحافة العالمية، الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican.com، 2022/10/23، على الساعة: 18:00.

(3): نفس المرجع.

الأفريقيين يعيشون في ممالك قبلية، ونتيجة لذلك ركز هذا المنطق على تركيز السلطة في أيدي عدد صغير نسبيا من "الرجال الكبار" والهويات العرقية الراسخة. [1]

قاومت بعض المجتمعات الأفريقية فرض ما اعتبروه هياكل سلطة غير شرعية، فيما قامت الطبقة البرجوازية الأفريقية بمنح الأنظمة الاستعمارية ما تطلبه في محاولة لمراكمة المزيد من السلطة، لكن في كلتا الحالتين، ضلعت الحقبة الاستعمارية في إضعاف مبدأ التداول على السلطة في افريقيا ولو بصوره التقليدية،

(1): محمد عبد الكريم أحمد، مرجع سابق.

الخاتمة:

توصلت الدراسة بعد تتبع مسار النظم الافريقية إلى أن المجتمعات الافريقية القديمة يمكن اعتبارها من أول من أسس لمفاهيم الديمقراطية المباشرة (رغم أنها آليات بسيطة) لإدارة شؤونها بدون الإعلان عنها، فكانت هناك مؤسسة الجيرونتوقراطية الإفريقية العريقة وهي أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة في التاريخ السياسي، ألا وهي حكم الشيوخ أو حكم الكبار ذوي الحكمة والخبرة والحنكة.

كما تميزت الأشكال السياسية الإفريقية قديما بالتنوع وهو خاصية من خصائص التعددية من حيث: الكم والكيف، فكان لكل شكل أسس ينطلق منها وضوابط ومحددات، وعلى هذا أساس تم تصنيف أشكال الحكم إلى: منظمة حكم الفرقة، والأنظمة المجزأة، النظام المجزأ الشامل النظام المجزأ التدرجي الروحي، نظام القرية الذاتي والمستقل، الأشكال السياسية الملكية

يعتبر كلا من السياسة والدين في المجتمعات الافريقية كممارسة أحادية ظاهرة اجتماعية منتشرة في إفريقيا، وتمارس كوظيفة سياسية أمام عامة الناس، حيث ظهر ما يعرف بـ الديانات الشعبية من خلال طقوس ووظائف "دينوسياسية" والتي تعكس معا موقع الفرد في الكون ومجتمع الجماعة، فهذا التداخل بين الدين والسياسة كانت له أهميته في مقاومة حركة الاستعمار الثقافي الأوروبي وخروجه من القارة، ويمكن للاتحاد الافريقي اليوم الاعتماد عليه لتحقيق مسعاه للاندماج.

بعد احتلال الإفريقية قام الاستعمار الأوروبي بتغير الصورة النمطية للأنظمة السياسية الأفريقية بشكل أساسي بطريقتين؛ فأنشأ حدودًا وطنية محددة بوضوح، وهيكل سلطة مركزية، إلى جانب ممارسة نفوذ بيروقراطي وأمني، أكثر شمولًا؛ كما ساعدت الحكومات الاستعمارية على مأسسة أشكال حُكم قمعيَّة، وهذا ما جعل الدول الافريقية تتخبط فيما أحدثه الاستعمار الأوروبي إلى اليوم.

قائمة المراجع

1- *Cornevin, M. Histoire de l'Afrique des Origines a la Deuxième Guerre Mondiale. Petite Bibliothèque Payot, Paris, 1964.*

2- أحمد، محمد عبد الكريم. "عين على افريقيا... القارة السمراء كما تراها الصحافة العالمية" الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican.com، 2022/10/23، على الساعة: 18:00.

3- ديالو، كريسو. "دراسة حول الأنظمة السياسية في افريقيا قبل الاستعمار" الموقع الالكتروني: http://hammesh.blogspot.com/2016/10/blog-post_41.html، 2022/10/20، على الساعة: 21:30.

4- زبادية، عبد القادر. الحضارة العربية والتأثير الأوروبي: دراسات ونصوص. المؤسسة الوطنية للكتاب، 1979.

5- فيشر، نيك تشيسمان جوناثان. "كيف عرف الحكم الاستعماري افريقيا على الاستبداد الهش" الموقع الالكتروني: https://cutt.ly/hvMm6Bc، 2022/10/22، على الساعة: 17:00.

خصائص البناء الاقتصادي الأفريقي

ازدواجية متناقضة بين الثروة والفقر

The Characteristics of African Economic Structure

A Contradictory dualism Between Wealth and Poverty

الأستاذ: ياسين شكيمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

chekima-yassine@univ-eloued.dz

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة الى بيان الخصائص الجوهرية البنيوية والهيكلية المميزة للاقتصاد الافريقي، اذ تعبر الأبنية الاقتصادية الافريقية على ثنائية متناقضة بين توفر الموارد والإمكانات الطبيعية، وحالة الفقر المدقع التي تعيشه الشعوب الافريقية، وحاولت الدراسة استكشاف الأسباب التي أدت الى هذا التناقض من خلال الكشف على الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها معظم الاقتصادات الافريقية، والكشف عن سمات الأنشطة الاقتصادية وتفضيلاتها وعلاقتها بالتشكيلات الاجتماعية، والعلاقة بين وجود الموارد الطاقوية والنفطية وظهور الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية بما لها من انعكاسات على شعوب القارة وحلمهم بالاندماج بحلول سنة 2063.

الكلمات المفتاحية: البناء الاقتصادي، التكامل الأفريقي، أجندة 2063، الاتحاد الأفريقي، أفريقيا.

Abstract:

This paper aims to clarify the essential structural characteristics of African economy, which express a contradictory dualism between the richness of natural potential and resources, in other side, Africans suffer from hunger and extreme poverty. However, the study tried to explore the reasons of this contradiction by revealing the structural imbalances and analysing the characteristics and preferences of economic activities and their relationship to social groups. Finally, the study tried to explain the relationship between the existence of energy and oil resources and emergence of internal and external conflicts and instability in Africa, accounting their reflections on the African people and their integration dream by 2063.

Key words: Economic Structure, African Integration, 2063 Agenda, African Union, Africa.

مقدّمة:

تحتل القضـايا الاقتصـادية أهمية بارزة في البحث العلمي، والعلوم الإنسـانية والاجتماعية على وجه الخصوص، اذ حاول الباحثون تنظيم المعرفة الإنسانية ذات الطابع الاقتصادي من خلال البحث في أسباب حدوث الظواهر الاقتصـادية وخصـائصـها، ومحاولة ضـبطها وإيجاد قوانين لها يمكنهم من التنبؤ بأسـباب حدوثها، وتفسير السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

يعبر البناء الاقتصـادي للدول على المكونات الهيكلية للدعامة الاقتصـادية فيها، من خلال أسـاليب الانتاج السـائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة، بما تشـمله تلك الأسـاليب من أنماط للروابط الاجتماعية السائدة بين التشكيلات الاقتصادية المساهمة في عملية الانتاج، وتفاعلها مع ما يطلق عليه اصطلاحا بقوى الإنتاج التي تتشـكل أسـاسـا من النمط التكنولوجي المسـتخدم، وتوفر شروط الانتاج الأسـاسـية من قوة عاملة بشرية، وسـائل إنتاج في شـكل مواد خام -مواد أولية- وأدوات عمل، او ما يسـمى أيضـا بالمكننة او استخدام الالة في الإنتاج. ووفقا لما سبق فيمكن دراسة البناء الاقتصادي الافريقي واستكشاف خصائصه الجوهرية من خلال أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية في افريقيا

المحور الثاني: أنماط الأنشطة الاقتصادية في أفريقيا

المحور الثالث: ازدواجية البنية الاقتصادية وأثرها على روابط الإنتاج في افريقيا

المحور الرابع: البنية الريعية للاقتصاد الافريقي

مشكلة الدراسة:

يرى الكثير من الدارسين للوضع الأفريقي أن الطموح الافريقي بتحقيق الاندماج الكامل للقارة بحلول سـنة 2063، لا يمكن ان يتأتى الا بمعرفة المقومات الحقيقية للاقتصـادات الأفريقية ومدى قدرتها على تحمل أعباء العملية التكاملية، كون التكامل الاقتصادي هو الركيزة الأسـاس لتحقيق الاندماج القاري، ومنه يمكن طرح السؤال الآتي:

ما هي السمات الجوهرية المميزة للأبنية الاقتصادية الافريقية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ هناك علاقة تكاملية بين كفاءة النمط الاقتصادي وتحقيق التنمية، فكلما تنوعت الموارد الاقتصادية وتوازنت أساليب الإنتاج، كلما زاد التوجه نحو تحقيق التنمية.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين توفر الموارد وعدم الاستقرار، في ظل انعدام التوزيع العادل للثروات، فكلما توفرت الموارد الريعية كلما ظهرت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى:

- الكشف عن خصائص الأبنية الاقتصادية الأفريقية.
- التعرف على سمات الأنشطة الاقتصادية السائدة في افريقيا وطبيعة علاقتها بالتشكيلات الاجتماعية.
- إيجاد المتغيرات التفسيرية للتناقض بين توفر الموارد والتخلف الاقتصادي في افريقيا.
- التعرف على مدى إمكانية الاندماج القاري وفقا للمقومات الاقتصادية الافريقية بحلول 2063.

أهمية الدراسة:

تكتسي ـ هذه الدراسة أهمية علمية تتلخص في ندرة وجود دراسات متخصصة عربية حول الاقتصادات الافريقية وسماتها الجوهرية، وخاصة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، اذ تأتي هذه الدراسة ضمن التراكم المعرفي للأبحاث الافريقية لسد الحاجة في المكتبة العربية.

كما يمكن لصانع القرار الاستفادة من هذه الدراسة في رسم رؤيته التكاملية الأفريقية وفقا لمعطيات علمية، أو جلب انتباهه للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها البنى الاقتصادية الافريقية، وتبني السبل الكفيلة بتحقيق التوازن المفضي ـ للتكامل الافريقي، في ظل توجه صانع القرار في الجزائر للعب دور بارز نحو عمقه الافريقي، ومسؤولياته التكاملية اتجاه القارة.

المناهج والاقترابات المستخدمة:

توظف هذه الدراسة منهجا تكاملياً توافقياً يعتمد على استخدام المنهج الاحصائي في ابراز الأرقام والمؤشرات ذات الدلالة على طبيعة الخصائص الاقتصادية لدول القارة الافريقية، ويوفر هذا المنهج أساليب الإحاطة بنسب النمو الاقتصادي المحقق في الدول الافريقية ومؤشرات الوضع الاقتصادي، وما تحتويه القارة من موارد وامكانات طبيعية وبشرية.

كما استعانت الدراسة باقتراب الاقتصاد السياسي، ومركب تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات، ويتكون هذا الاقتراب من مجموعة من العناصر المفتاحية لمختلف السياسات والظواهر في القارة الأفريقية، تتمثل في البعد التاريخي والثقافي والأنثروبولوجي، والقيادة، وطبيعة النظام السياسي، والأبنية الاجتماعية والاقتصادية، والسياق الإقليمي والدولي. [1] ويأتي استخدام اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات لمعرفة المقومات الاقتصادية التي تؤثر على فهم امكانية دعم المشروع التكاملي في افريقيا.

تستخدم الدراسة أيضا منظار التفاعل السياسي الذي اقترحته "نعومي شازان" Naomi Chazan، لدراسة العملية السياسية في أفريقيا، ويركز هذا الاقتراب على البعد التاريخي والعمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في القارة، وينطلق هذا المنظار من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميات الحياة السياسية لأفريقيا، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة، تاريخية وإيديولوجية واجتماعية وديموغرافية وتكنولوجية عالمية، وتحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة لدول وشعوب القارة في كل لحظة تاريخية. فالقرارات والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقتصر صنعها على القادة والموظفين الرسميين فقط، وإنما يشارك فيها فاعلون خارجيون وتنظيمات اجتماعية داخلية. كما يفترض هذا المنظار أن المكونات المفتاحية للسياسة الأفريقية أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة، فإذا كانت المؤسسات الرسمية تعد فاعلا هاما، فان الأفراد والجماعات الاجتماعية، وأبنية السلطة التقليدية، والأطراف الإقليمية، والشبكات التجارية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية تلعب أدوار معتبرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأفريقية. وبالتالي فإن فهم الأبنية المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لفهم الحصائل والسياسات الاقتصادية، والديناميات الاجتماعية، والعلاقات الخارجية.[2]

(1): *L. Neack, J. Hey, & P. J. Haney, "Generational Change in Foreign Policy Analysis," In L. Neack, J. Hey, & P. J. Haney (Eds.), Policy Analysis : Continuity and Change in its Second Generation, Prentice Hall, New Jersey USA, 1995, p 10.*

(2)*: N. Chazan, & et al. (Eds.), Politics and Society in Contemporary Africa, Lynne Rynner Publishers, Colorado, 1999, pp 23-24.*

الإطار النظري:

تتبنى هذه الدراسة النظرية البنائية الوظيفية الجديدة في الكشف عن خصائص الأبنية الاقتصادية الافريقية، اذ يمكن رؤية الاقتصادات الافريقية من خلال هذه النظرية على انها كيان واحد مكون من مجموعة من الاقتصادات المحلية المختلفة عن بعضها البعض، الا انها اقتصادات مترابطة فيما بينها بحكم المحددات الجغرافية والتاريخية والسياسية المتشابهة والمتساندة، ويمكن النظر اليها على انها أجزاء متكاملة، ففي حالة حدوث تغير سياسي أو اقتصادي في دولة افريقية ما، لابد أن ينعكس ذلك على الوضع السياسي أو الاقتصادي لبقية الدول الافريقية.

كما يمكن تحليل وظائف الاقتصادات الافريقية وتوجهها نحو التكامل من خلال الوظائف المختلفة التي تلعبها دول القارة، فهناك دول رائدة في قيادة التكامل الافريقي مثل جنوب افريقيا ونيجيريا والجزائر ومصر والسنغال من جهة، وهناك دول صاعدة مرشحة للعب أدوار مركزية في الدفع نحو عملية التكامل على غرار رواندا وكينيا وأثيوبيا وانغولا وغانا من جهة ثانية، وهناك دول لا تزال في مرحلة عملية بناء الدولة من جهة أخرى، وهي دول مهمة أيضا في عملية التكامل باعتبار الاثار الخطيرة على مستقبل التكامل في القارة في حالة فشل أو تعثر هذه الدول في عملية بناء الدولة، وذلك ما يمثل نظاما قيميا لتحديد كفاءة الأنظمة السياسية الافريقية ومدى توجهها وايمانها بعملية التكامل وفقا لنظام اتصال وتأثير وتأثر من الدول الرائدة نحو دول المراتب الأخيرة في القارة أو العكس.

إن الطرح النيوليبرالي الذي يعتمد على القوة المادية لا يفسر بشكل دقيق حقيقة أداء وتطور الاقتصادات الافريقية، فقد حققت عديد الدول الافريقية خلال العقود الماضية نسب نمو اقتصادي موجب ومرتفع وصل الى سبعة وثمانية بالمائة، بسبب الاعتماد على تصدير الموارد الريعية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري راجع اساسا الى ارتفاع أسعار المواد النفطية والطاقوية ومحاصيل الزراعة الموجهة في الأسواق الدولية، الا ان الاختلالات الهيكلية والبنيوية للاقتصادات الافريقية تحول دون استدامة هذه النسب من النمو، وسرعان ما تعاني هذه الدول من ركود اقتصادي، كما ان النظرية البنيوية الوظيفية ستفضي- الى فهم عميق للمقدرات الاقتصادية المحلية الافريقية والاستفادة قدر الإمكان بالاهتمام الدولي بالقارة.

المحور الأول:
الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا.

عُرفت أفريقيا منذ القدم، بأنها أرض الخيرات والثروات الطبيعية والبشرية، لأن أراضيها عموما ملائمة للزراعة وتربية الحيوانات، كما أنها تتمتع بمصـــادر وفيرة للمياه، لغزارة الأمطار فيها، ووجود أنهار عديدة في القارة، بالإضافة إلى خصوبة التربة، ووجود المعادن الثمينة. (1)

لقد كان الفرد الأفريقي قبل الاستعمار يعيش بنوع من اليسر والسلاسة، لأن وسائل كسب الرزق كانت ميســـورة والموارد الغذائية تنمو بوفرة وتلقائية، حتى أن الجغرافي الأمريكي "جارد دايموند" Jared Diamond، أكد في كتابه الشهير "الأسلحة، الجراثيم والفولاذ: مصير المجتمعات البشرية" على أن استعمار أوروبا لإفريقيا يعود إلى أســـباب جغرافية وبيوجغرافية بشـــكل خاص، واختلاف المناطق والمحاور وأنواع النباتات والحيوانات. (2) وقد أثارت القارة بخيراتها المختلفة الأطماع الأوروبية، الذين قدموا أســاســا لأهداف اقتصادية أهمها تجارة الذهب، وفيما بعد تجارة الرقيق، فكان من أهم ممارسات هذا الاستعمار أن همش الفرد الأفريقي وأدخله في حلقة من الفقر لم يعشها من قبل، فيقول "هوبكنز" Hopkins:

" ... فالتماسك القائم على القيم المشتركة حلت محله وحدة اصطناعية تدعمها قوة غاشمة واستغلال خال من الرحمة أوقع الأهالي في درك من الفقر لم يعرفوه في ماضيهم."(3)

تنقســـم التربة في أفريقيا عموما إلى نوعين رئيســـيين، الأولى يطلق عليها بالتربة الناضجة، وهي تربة مضى عليها زمن طويل ونضـجت نتيجة تغيرات كيميائية بسـبب غزارة الأمطار وكثافة الغطاء النباتي عليها، وتوجد هذه التربة في المناطق الاســتوائية والمدارية في أفريقيا، وتســمى أيضــا هذه التربة بالتربة الحمراء، إذ يميل لونها إلى الاحمرار بسبب غناها بأوكسـيد الالمنيوم والحديد والمنغنيز، أما النوع الثاني فيطلق عليه التربة غير الناضجة أو الخفيفة، وكثيرا ما تكون رملية ولم تغســـل جيدا بســـبب قلة الأمطار، وعلى أســـاس هذا التقسـيم يمكن تمييز ستة أصناف من التربة في أفريقيا هي تربة الغابات المطيرة، والتربة المدارية الحمراء، وتربة المناطق شبه الصحراوية، وتربة الحشائش، والتربة الصحراوية، وتربة الجبال. (4)

تمتلك أفريقيا أيضـا سـبعة عشـرة بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية في العالم، وسـبعة وعشـرين في المائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وثمانية عشرة بالمائة من مساحة الغابات، وثلاث وعشرون بالمائة

(1): الهادي المبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء: من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 267.

(2): Jared Diamond, Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies , W. W. Norton & Company, New York USA, 1999, p 401.

(3): ا. ج. هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية، تر: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1998، ص 20.

(4): أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1998، ص ص 151-152.

من مناطق الأعشاب والمراعي، ونصيب الفرد الأفريقي من المواشي يعادل سبعة أضعاف نصيب الفرد في أوروبا، ومع ذلك يعاني الأفارقة من الجوع ونقص الغذاء، ورغم كل هذه الإمكانات الضخمة فلا يساهم الإنتاج الزراعي الأفريقي إلا بأربعة بالمائة من الإنتاج العالمي علما أن القارة تمتلك اثني عشرة بالمائة من العمال الزراعيين في العالم. (1)

كما تأتي أفريقيا في صدارة قارات العالم من حيث نسبة المياه العذبة المخزنة في البحيرات حيث تستأثر بما مقداره 30000 كم^3 أي ما يمثل نسبة 34.7 بالمائة من الحجم العالمي، وبمجموع بحيرات قدره 677 بحيرة في القارة. (2)

(1): أحمد نجم الدين فليجة، مرجع سابق، ص ص 221-222.

(2): V. I. Babkin, & R. K. Klige, «The Hydrosphere," In I. A. Shiklomanov, & J. C. Rodda (Eds.) , World Water Resources at the Beginning of the Twenty-First Century: International Hydrology Series, Cambridge University Press, UK, 2004, p 16.

الشكل رقم (01): النسبة المئوية للمناطق المروية بواسطة الأحواض النهرية الكبيرة [1]

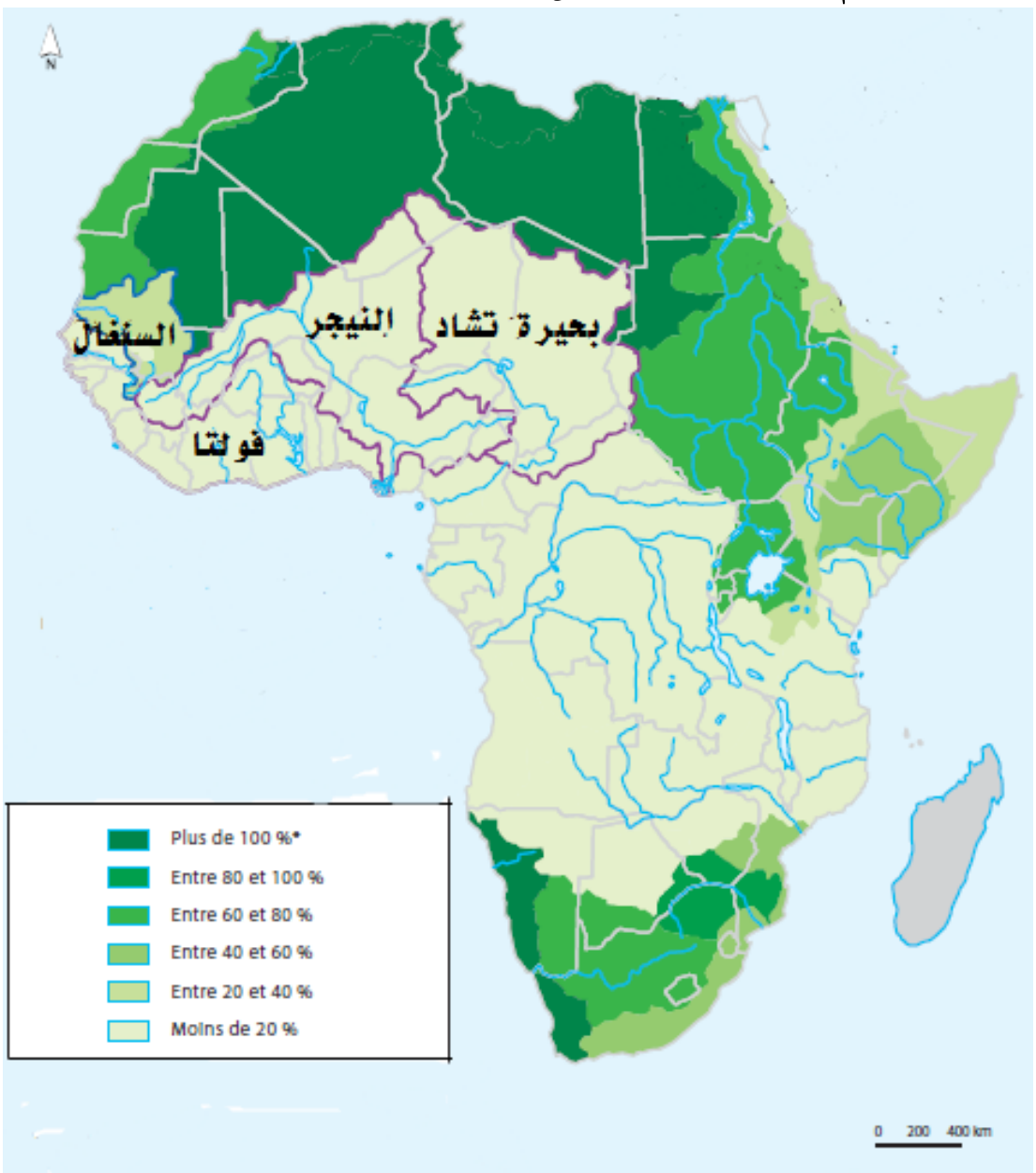

(1): C. Perret, J. Zoundi, & L. Hitimana, "Les Monde Rural et Les Mutations Agricoles, » Dans L. Bossard (Éd.), Cahiers de l'Afrique de l'Ouest: Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, 2009, p 103.

المحور الثاني:
أنماط الأنشطة الاقتصادية في أفريقيا.

لقد ساد تاريخيا نمطين من الاقتصاد في أفريقيا، ويطلق على النمط الأول بالاقتصاد الهدمي الذي يعتمد على مجموعة من الأنشطة أهمها الصيد والجمع الذي يعتبر أقدم نشاط عرفه الإنسان من العصر الحجري إلى الثورة الزراعية، وقد ساد هذا النشاط في شرق وجنوب القارة إلى فترة حديثة نسبيا، إذ يعتمد هذا النشاط على صيد الحيوانات الكبيرة وجمع النباتات، إلا أن هذا النشاط انحصر كثيرا في العقود الاخيرة ولم تبقى سوى قبائل قليلة في شرق القارة تمارسه إلى اليوم، كما يضم هذا النمط من الاقتصاد صيد الأسماك، والتعدين أي استخدام المعادن المختلفة كما هي في الطبيعة. (1)

أما النمط الثاني فيسمى بالاقتصاد الإنتاجي والمقصود به المشاركة الإنسانية في الإنتاج بدلا من استغلال الموارد على صورتها الطبيعية، ويشمل هذا النمط أساسا أنشطة الرعي والزراعة والصناعة، أما الرعي فيبدو مصيره في أفريقيا إلى الانكماش والزوال مثل ما حدث للصيد والجمع، ويرتبط ذلك بلا شك بتوجهات الدول والتشريعات الاقتصادية الحديثة، في حين أن الزراعة الأفريقية تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي الزراعة المتنقلة أو البدائية، والزراعة الكثيفة، والزراعة الواسعة الأوروبية، أما إنتاج الطاقة والصناعة في افريقيا بمفهومها الحديث فلا تزال تجربة جديدة رغم وجود صناعات قديمة في القارة مثل الحرف والتجارة، وإطلاق بعض الدول الأفريقية لمشاريع اقتصادية كبرى في بداية الستينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي. (2)

أخذت الأنظمة السياسية الحاكمة في أفريقيا على عاتقها تحقيق التنمية كهدف أساسي عشية الاستقلال، بما تتطلبه هذه العملية من تحديات وعراقيل، إلا أن ضعف البنى الاقتصادية المحلية حال دون ذلك، إذ إن الاقتصاد في الدول الأفريقية عموما يتميز بسيادة النشاط الاستخراجي، أو الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الحرف التقليدية كالزراعة والرعي والصيد، وبشكل أقل الخدمات والصناعة، وهذه الأخيرة أغلبها استخراجية، أما عن الصناعة التحويلية فمعظمها صناعة استهلاكية، كالصناعات الغذائية والمنسوجات. ويصنف هذا النوع من الاقتصاد من الاقتصادات النامية أو المتخلفة في معظمها، سواء من معيار الدخل القومي أو معيار توزيع العاملين على القطاعات المختلفة أو معيار نصيب الفرد من الاستهلاك (الرعاية الصحية، نسبة الأطباء، التعليم...)، ويعتمد هذا الاقتصاد أيضا على التصدير بدرجة أولى وأغلب هذه الصادرات هي مواد خام ومواد غذائية. (3)

---

(1): محمد رياض وكوثر عبد الرسول، إفريقيا: دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص ص 246-250.

(2): نفس المرجع، ص ص 255-268.

(3): محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980، ص ص 19-21.

المحور الثالث:

ازدواجية البنية الاقتصادية وأثرها على روابط الانتاج في أفريقيا

تتميز طبيعة البناء الاقتصادي في أفريقيا بوجود ثنائي اقتصادي متناقض، الأول يسمى الاقتصاد المعيشي، والثاني يطلق عليه الاقتصاد النقدي أو التبادلي، أما الأول فهو ما يعيش عليه أغلب السكان كالزراعة والرعي والصيد، فهو إنتاج غذائي لحاجة السكان، والثاني هو الذي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة، ويظهر في قطاع إنتاج الغلال التجارية كالبن والقطن والشاي والمعادن المختلفة، فهو إنتاج موجه للتصدير.

إن ما يميز البناء الاقتصادي في أفريقيا هو أن الوحدة الاقتصادية الأكثر أهمية في جميع مجتمعاتها هي الأسرة المعيشية [*]، ومنه فإن الاقتصاد المعيشي يستوعب أغلب الأسر المعيشية، أو بشكل آخر، فإن أغلب الأيادي العاملة والأرض المستغلة تتوجه إلى هذا النوع الاقتصادي السائد في القارة.

أما فيما يخص التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمعات الأفريقية من مبدأ العلاقات الإنتاجية في المجتمع أو بمقاربة الاقتصاد السياسي فان ما تغير في أفريقيا بعد دخول الاستعمار ورأس المال الأجنبي ليس علاقات الاستغلال وإنما طبيعة الاستغلال في حد ذاته بحيث أصبحت تمارسه طبقة جديدة ولدت في أحضان المصالح الاستعمارية، في حين استمرت بعض الأشكال القديمة للاستغلال نتيجة استمرار أنماط قديمة من الإنتاج، وبالمقابل فولادة البرجوازية الأفريقية تزامنت مع ولادة طبقة البروليتاريا وبقية الفئات المضطهدة في المجتمعات الأفريقية. [1]

(*): الأسرة المعيشية (Household): وهي وحدة اجتماعية اقتصادية، تتكون من الأفراد الذين يعيشون معا ويشتركون في المسكن وفي واجباتهم الأساسية وقد يكون رئيسها هو المكتسب الرئيسي فيها، وهي لا تتطابق دائما مع الأسرة (العائلة)، إذ في قدرتها تغيير حجمها ومهاراتها بحيث تلائم الظروف المتغيرة وتخلق فرصا جديدة. انظر: ا. ج. هوبكنز، مرجع سابق، ص 40.

(1): أمين إسبر، أفريقيا: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1985، ص ص 135-136.

المحور الرابع:
البنية الريعية للاقتصاد الافريقي

تعتمد نسب النمو الاقتصادي في أفريقيا أيضا على المداخيل التي تدرها الثروات المعدنية والطاقوية فنجد أن القارة تمتلك كميات كبيرة من احتياطي المعادن في العالم، ففيها من الكروم والكوبالت ما يعادل تسعين بالمائة من الاحتياطي العالمي، وهناك خمسين في المائة من احتياطي النحاس والماس والذهب، ومن خمسة عشرة إلى ثلاثين في المائة من معادن الحديد والمنغنيز والفوسفات والنفط، إذ ينتشر الفوسفات في السنغال والمغرب، والبوكيست في غانا وغينيا بيساو، واليورانيوم في مالي والنيجر، والماس في سيراليون وغانا، والمنغنيز في غينيا بيساو، والذهب في غانا ومالي، والغاز في الجزائر وليبيا، والنفط في نيجيريا وأنغولا وليبيا والجزائر..الخ. [1]

الشكل رقم (02): الإنتاج البترولي في أفريقيا [2]

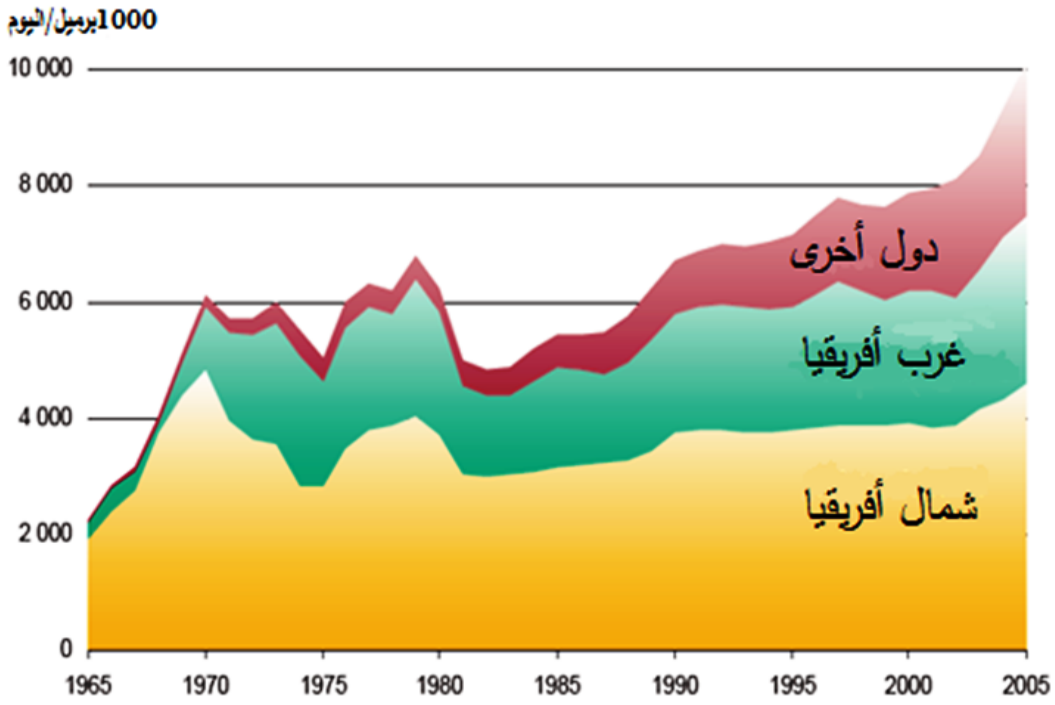

(1): أحمد نجم الدين فليجة، مرجع سابق، ص 222.

(2): P. Heinrigs, «le Pétrole et le Gaz,» Dans L. Bossard (Éd.) , Cahiers de l'Afrique de l'Ouest: Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris, 2009, p 179.

إن تذبذب أسعار هذه الثروات التي تعتمد عليها أفريقيا، جعل اقتصادياتها في خطر دائم، فأسعار هذه المواد خاضعة للأسواق الدولية، وهذا ما حدث في سنوات الثمانينات عندما تراجعت أسعار المواد الأولية، واضطرت الدول الأفريقية إلى إعادة تصحيح بناها الاقتصادية وفق شروط صندوق النقد الدولي، وقد أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى عواقب وخيمة على الجوانب الاجتماعية خاصة، فازدادت نسب الفقر وارتفعت الجريمة والإرهاب والأمراض.

الشكل رقم (03): سعر برميل النفط (1861-2009) [1]

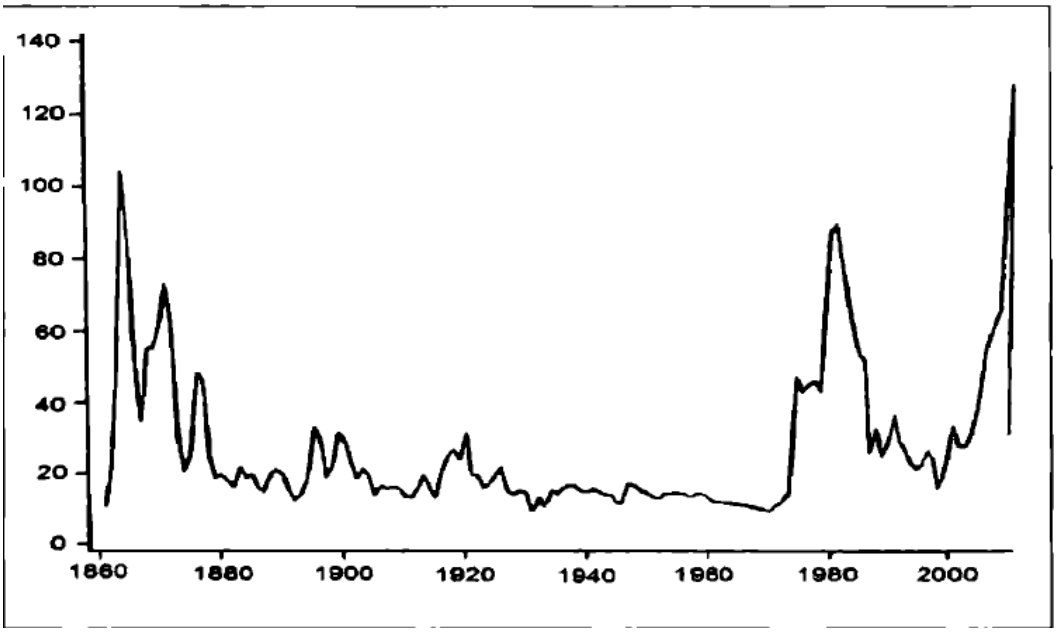

يذهب بعض الدارسين إلى أن هناك علاقة سلبية بين توفر المصادر الطبيعية وتردي الأوضاع الاقتصادية، فاكتشاف النفط في أفريقيا، مع وجود بعض الاستثناءات، أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بسبب غياب البيئة الديمقراطية، وعدم توجيه مداخيل الثروات في تحسين أحوال الناس وتخفيض الفقر، ويعتبر النفط الآن من أهم الثروات الباطنية في أفريقيا، ويشكل الحيز الأكبر من مداخيلها. [2]

لا تعبر أفريقيا عن كتلة منسجمة من حيث البنى الاقتصادية، فهناك اختلاف واضح من حيث المساحة والموقع والواجهة البحرية والثروات الباطنية خاصة النفط، كما أن الاختلاف واضح جدا في القدرات البشرية والتعداد السكاني، وتتضح كل تلك الفوارق الاقتصادية والبشرية، من خلال نسب نمو الناتج المحلي

(1): مايكل ال. روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، تر: محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة قطر، 2014، ص 96.

(2): K. Alexander & S. Gilbert, Oil and Governance Report: a Case Study of Chad, Angola, Gabon, and Sao Tome é Principe, Idasa, an African Democracy Institute, Pretoria, 2010, p 14.

الإجمالي التي تحققه كل دولة من الدول الأفريقية، إلا أن المُلاحِظ لنسب متوسط دخل الفرد في أفريقيا، يرى بأنها متقاربة جدا بين دول القارة بالرغم من التغير الزمني.

الشكل رقم (04): النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد (1961-2016) [1]

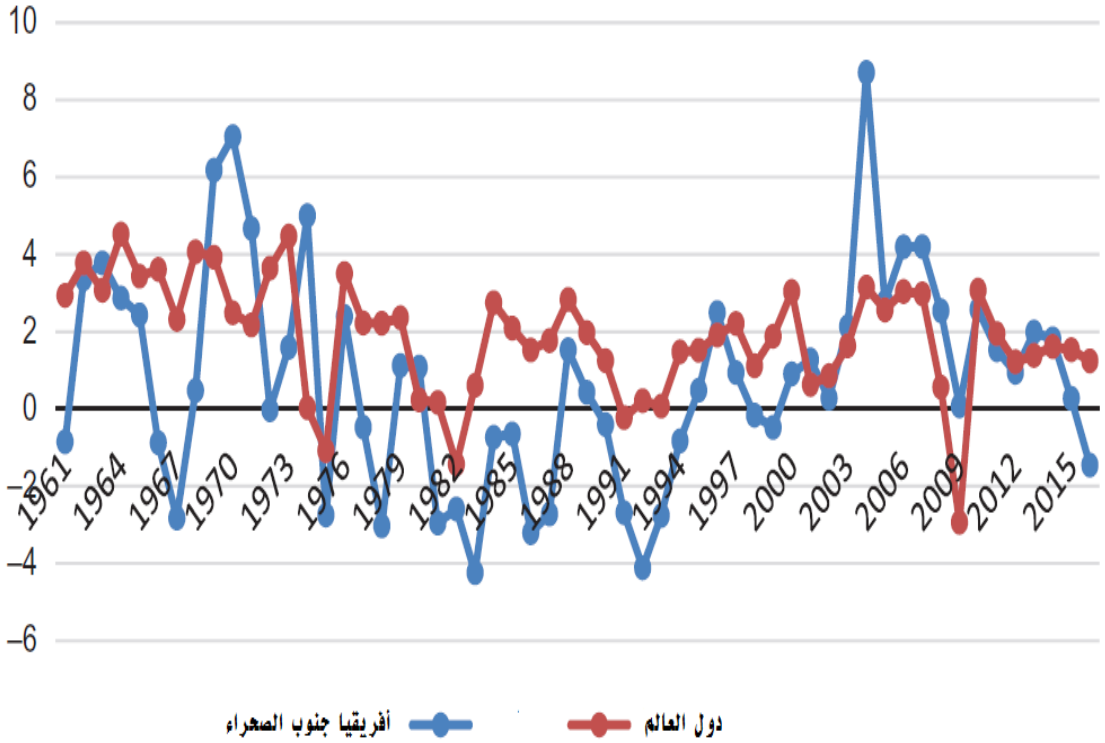

(1): A. K. Fosu, "Economic Structure, Growth, and Evolution of Inequality and Poverty in Africa: An Overview," Journal of African Economies, vol. 27, no. 1, (2018), p 6.

الخاتمة:

توصلت الدراسة فيما يخص الإجابة على المشكلة البحثية المطروحة بأن الخصائص الجوهرية للأبنية الاقتصادية الافريقية تصنف ضمن الاقتصادات النامية، اذ تقوم على ثنائية اقتصادية متناقضة في أساليب الإنتاج، حيث تعتمد أغلب الاقتصادات الافريقية على الاقتصاد المعيشي- الذي لا يحقق أي فائض انتاجي بهدف قيام التبادل، كما ان النوع الثاني السائد في بعض الدول الافريقية ورغم تصنيفه من الاقتصادات التبادلية الا انه ليس اقتصادا تبادليا قائما على القيمة المضافة من الإنتاج الإنساني، وانما يعتمد أساسا على الثروات الريعية من نفط وغاز أو عائدات الزراعة الموجهة من قطن وقهوة وكاكاو...الخ التي أنشأها الاستعمار الأوروبي وحافظ عليها الحكام الأفارقة منذ الاستقلال الى اليوم، كما ان الصناعات في القارة هي صناعات ناشئة أو استخراجية في أغلبها الا اذا تم استثناء جنوب افريقيا التي تملك صناعات وفقا للمفاهيم الحديثة.

أما فيما يتعلق بنفي أو تأكيد الفرضيات المصاغة، فان الشواهد والأدلة أتت لتؤكد صحة الفرضية المتعلقة بنمط الاقتصاد وعلاقته بتحقيق التنمية، فنمط الاقتصاد التقليدي الافريقي المصنف ضمن الاقتصادات المتخلفة وفقا لعدة معايير لا يساعد على تحقيق التنمية ومنه الى التكامل الاقتصادي، فلا فرص للتنوع الاقتصادي، كما ان شروط الإنتاج وروابطه والوسط التكنولوجي السائد في القارة لا يزال في مراحله الأولى، وقد ساعد في هذا التأخر عدم توجيه الفائض الاقتصادي المتحقق من نسب النمو الموجب الى رفاه الأغلبية الريفية، خصوصا اذا علمنا ان الشعوب الافريقية لاتزال تصنف ضمن المجتمعات الريفية وفقا للمفاهيم الحديثة للجغرافيا الاقتصادية، مما يزيد الوضع سوءا على المستوى الاجتماعي بمزيد من الفقر والمرض والهجرة والنزوح.

أما الفرضية المتعلقة بتوفر الموارد وعلاقتها العكسية بالاستقرار فقد تم اثباتها أيضا، فاكتشاف النفط والثروات المعدنية في القارة الافريقية شكل نقمة عليها، وجعلها عرضة على الدوام لظهور نزاعات داخلية وحروب خارجية وتكالب دولي على مقدراتها، فالماس في سيراليون، والخشب في ليبيريا، والنفط في ليبيا، واليورانيوم في النيجر ومالي وغيرها، كلها موارد ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي والأمني لهذه الدول واستشراء كافة اشكال الفساد فيها.

قائمة المراجع

1. Alexander, K., & Gilbert, S. *Oil and Governance Report: a Case Study of Chad, Angola, Gabon, and Sao Tome é Principe.* Idasa, an African Democracy Institute. Pretoria. 2010.
2. Babkin, V. I., & Klige, R. K. "The Hydrosphere." In I. A. Shiklomanov, & J. C. Rodda (Eds.), *World Water Resources at the Beginning of the Twenty-First Century: International Hydrology Series.* (pp. 10-18). Cambridge University Press. UK: 2004.
3. Chazan, N., & et al. (Eds.). *Politics and Society in Contemporary Africa.* Lynne Rynner Publishers. Colorado. 1999.
4. Diamond, J. *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies.* W. W. Norton & Company. New York. 1999
5. Fosu, A. K. Economic Structure, "Growth, and Evolution of Inequality and Poverty in Africa: An Overview." *Journal of African Economies, vol.27.* No.1. (2018). pp 1-9.
6. Heinrigs, P. « le Pétrole et le Gaz. » Dans L. Bossard (Éd.). *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest: Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest.* (pp. 173-194). Organisation de Coopération et de Développement Economique. Paris. 2009.
7. Neack, L., Hey, J., & Haney, P. J. "Generational Change in Foreign Policy Analysis." In L. Neack, J. Hey, & P. J. Haney (Eds.). *Policy Analysis: Continuity and Change in its Second Generation.* (pp. 1-16). Prentice Hall. New Jersey USA. 1995.
8. Perret, C., Zoundi, J., & Hitimana, L. « Les Monde Rural et Les Mutations Agricoles. » Dans L. Bossard (Éd.). *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest : Atlas Régional de l'Afrique de l'Ouest.* (pp. 91-109). Organisation de Coopération et de Développement Economique. Paris:. 2009

9. ا. ج. هوبكنز. *التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية*. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة. القاهرة. 1998.

10. أحمد نجم الدين فليجة. *أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية*. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. 1998.

11. الهادي المبروك الدالي. *التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء: من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر*. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. 1999.
12. أمين اسبر. *أفريقيا: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا*. دار دمشق للطباعة والنشر. دمشق. 1985.
13. مايكل ال. روس. *نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم*. ترجمة: محمد هيثم نشواتي. منتدى العلاقات العربية والدولية. الدوحة. 2014.
14. محمد رياض، وكوثر عبد الرسول. *إفريقيا: دراسة لمقومات القارة*. مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة. القاهرة. 2015.
15. محمد عبد الغني سعودي. *قضايا أفريقيا*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 1980.

البنـــــاء الاجتمـاعي والثقافـي في أفريقيـــا

ثنائية التقليدية الافريقية مقابل الديمقراطية الغربية

Social and Cultural Structure in Africa

Dualism of African Traditionalism versus Western Democracy

الأستاذ: محمد البشير الأعور
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر
laouar-mohammed-bachir@univ-eloued.dz

ملخص البحث:

تنطلق هذه الدراسة من توضيح خصوصية الواقع الاجتماعي في افريقيا لما له من تاثيره على العملية السياسية، فالتعدد الاثني اللغوي والديني يمكن ان يكون سلبيا لما تكون رؤية ادارته مستوردة من فضاء اجتماعي مغاير. ومن هذا المنطلق تستكشف دور واهمية مؤسسة القيادة التقليدية في تنمية المجتمعات الإفريقية، على الرغم من أن الحداثيين توقعوا زوال المؤسسة، إلا أن الأدلة المتاحة تكشف أنه من غير المرجح أن يحدث هذا في المستقبل المنظور، فهي لا تزال كمؤسسة موثوق بها للحكم من قبل غالبية الناس خاصة الذين يعيشون في المناطق الريفية في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: البناء الاجتماعي والثقافي، القيادة التقليدية، الديمقراطية الغربية، افريقيا.

Abstract:

This study proceeds with the clarification of the specificity of the social reality in Africa because of its impact on the political process. In this sense, it explores the role and importance of the institution of traditional leadership in the development of African societies. Although the modernists predicted the demise of the institution, the available evidence reveals that this is unlikely to happen in the foreseeable future, as it remains as a trusted institution for governance by the majority of people. Especially those who live in rural Africa.

Key words: Social and Cultural Structure, African Traditional Leadership, Western Democracy, Africa.

مقدّمة:

يعتبر البعد الاجتماعي والثقافي مهما جدا، في دراسة العملية السياسية في أي مجتمع، لأن كل مجتمع يحمل مجموعة من القيم والمبادئ، يحكم بها على ما يحيط به من أفكار، وهذه القيم هي التي تسهل عليه عملية التكيف مع الأفكار الجديدة، أو تصعبها وتجعلها مستحيلة، لقد حظيت الثقافة باهتمام كبير باعتبارها عنصرا حاسما في فهم المجتمعات، وتحليل الفوارق فيما بينها، وتفسير تطورها الاقتصادي والسياسي، ونذكر من هؤلاء الباحثين "مارجريت ميد"، "جابرييل ألموند"، "سيدني فيربا"، و"لوسيان باي"، و"سيمور مارتن ليبسيت". واتجه العلماء مؤخرا أكثر فأكثر إلى اعتبار العوامل الثقافية عاملا مؤثرا كبيرا لكن ليس وحيدا في السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي تقديره لدور الثقافة قال المفكر "دانييل باتريك موينيهان": "الحقيقة المحورية المحافظة هي أن الثقافة وليست السياسة، هي التي تحدد نجاح المجتمع"، ويقصد بالثقافة - بما أنها مصطلح مكثف المضامين- مجموع أسلوب حياة المجتمع، قيم المجتمع وممارساته ورموزه ومؤسساته وعلاقاته البشرية. (1)

تتماثل في الكثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء مميزات اجتماعية وثقافية داخلية تؤثر بدرجات معينة على التوجه السياسي للدولة ككل. فمن ناحية البنية الاجتماعية نلحظ دورا بارزا للجماعة الاثنية وأهمية انتماء الفرد لها (واقعيا ونفسيا) وهو ما على الحكام والفاعلين في أفريقيا الاهتمام به، حيث أن الإشكال ليس في التعدد والتنوع، حيث يمكن ملاحظة أن دولا عدة في العالم بها تعدد يصل إلى درجة وصول خطوط واضحة للتمايز في حين أنها دول ديمقراطية مستقرة مثل بلجيكا، وانما الإشكال يكمن في طرق واليات التعامل مع التعدد المجتمعي.

زد على ذلك المسار التاريخي للدولة الإفريقية أعطى ويعطي إلى الآن مسألة القرابة العائلية والمكانية أهمية في تحديد الخيارات والأهداف في العملية السياسية باختلاف نوع النظام السياسي، حيث يوجد دور مهم للزعامات المحلية والتقليدية، وللدلالة على ذلك أن الكثير من الدول الأفريقية أعطت للزعامات التقليدية دورا رسميا بنص الدستور، حيث أن بعض المشكلات يكون حلها فقط عبر علاقات القربى باعتبار الفرد الإفريقي يميل إلى احترام قرارات القبيلة أو العائلة.

أولا: التركيبة السكانية والاثنية في أفريقيا

ثانيا: التعليم في افريقيا

ثالثا: الصحة في أفريقيا

رابعا: الخريطة الدينية في أفريقيا

خامسا: مواءمة السلطة التقليدية مع النظم الديمقراطية

(1): صمويل هانتنجتون، الثقافات ودورها المؤثر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 19.

مشكلة الدراسة:

يتفق باحثوا علم السياسة على ان التفاعلات السياسية داخل الدولة او مع دول اخرى هي امتداد لمكوناتها الاجتماعية والثقافية حيث ان الواقع الاجتماعي الموجود يفرض ويدعم سياسات دون الاخرى. ويتفقون ايضا على ان عمليات التكامل والتعاون يدعم نجاحها القيم الاجتماعية السائدة. وانطلاقا من الخصوصية المجتمعات الافريقية **تحاول الدراسة البحث في الدور الذي تلعبه "او يمكن ان تلعبه" القيادة التقليدية داخل الدول من حيث توعية المجتمع الى اهمية الاهداف المشتركة داخليا او خارجيا مثل التكامل او الاندماج الافريقي.**

المناهج والاقترابات المستخدمة:

تستخدم الدراسة اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع والذي اقترحه "جويل مجدال"Joel S. Migdal حيث يؤكد على استحالة فهم مفاهيم "الدولة" أو "المجتمع" في العالم المعاصر دون التعرف على حقيقة الروابط والعلاقات بينهم، حيث أن عملية بناء وإنشاء الدولة قد ساعدت في تنشيط المجتمع، فإذا كان المجتمع هو الإطار الأبعد والأعقد للتنظيم الاجتماعي، فإن الدولة تحدد القيود والحدود الإجتماعية، ولكن ذلك لا يعني أن الدولة تستطيع أن تعمل علي نمذجة الجماعات التي تكون المجتمع ببساطة، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة متداخلة ومتشابكة. ومن ثم يمكن القول، أن التحدي الأكبر لدى الباحثين هو كيفية فهم النضالات الاجتماعية المنتشرة حول الموارد، وطبيعة تكوينها الطبقي، وصفات علاقاتها النوعية، ومحتوي هوياتهم الجماعية...ألخ.

ويري مجدال أن فكرة الأصول أو الجذور المشتركة بين الدولة والقوي الإجتماعية، والتي يحدث فيها عمليات النزاع، والتواطؤ، والمعارضة، والتحالف، والفساد، والتعاون، قد ساعدت على تفسير وتحليل بعض التغييرات الاجتماعية والسياسية الواسعة في البلاد، مؤكداً أنه بالرغم من أن مساحات السيطرة والمعارضة قد حققت فترات من العلاقات المستقرة بين القوى الاجتماعية المتواجدة فيها في أوقات وأماكن مختلفة، إلا أنه يمكن القول إنها كانت الاستثناء وليس القاعدة العامة. فعلي سبيل المثال، يمكن القول أن ظواهر مثل احتواء ظاهرة الإسلام الأصولي في جنوب لبنان، وتغير معدلات الميلاد في المكسيك وغيرها، قد خلقت مجموعات مختلفة من الرابحين والخاسرين، ومن ثم غيرت في توازن القوي السائد في المساحات الاجتماعية المختلفة. (1)

(1): نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن، 2006، ص ص 27-29.

المحور الأول:
التركيبة السكانية والاثنية في أفريقيا.

زاد عدد سكان إفريقيا بأكثر من الضعف خلال السنوات الثلاثين الماضية ليبلغ أكثر من مليار نسمة، وتتوقع الأمم المتحدة أن عدد السكان سيتجاوز أربعة مليارات نسمة بحلول عام 2100، حيث ستشكل إفريقيا حوالي أربعين في المائة من سكان العالم، وفي ظل وجود مناطق أخرى بالعالم يحتمل أن تتسم بالنمو السكاني الأبطأ واتجاهات السكان نحو الشيخوخة على مدى العقود المقبلة، ستكون إفريقيا موطنًا لجزء كبير من القوى العاملة في العالم والتي تتزايد أهميتها يومًا بعد يوم، ويتصور ماكينزي أنه بحلول عام 2034 سيكون عدد السكان في سن العمل في إفريقيا 1.1 مليار، لتتجاوز بذلك كل من كل من الصين والهند.

يلاحظ عن التركيبة العمرية أن الدول النامية في أفريقيا ترتفع بها نسبة المواليد وصغار السن أقل من 15 سنة مما يشكل عبء اقتصادي كبير على تلك الدول. اضافة الى أن نسبة كبار السن منخفضة وأن مجموع نسبة صغار السن تحت 15 سنة وكبار السن فوق 65 سنة هي 48 % بينما نسبة السكان في سن العمل 52 % أي أن نصف المجتمع يعول النصف الاخر. وكذالك عبء الاعالة مرتفع في أفريقيا مقارنة بالمعدل العالمي حيث أن المعدل العالمي هو 62 % من السكان في سن العمل و38% معولين. [1]

من أجل مواكبة التحول الديموغرافي غير المسبوق في أفريقيا، ينبغي أن تصحب الزيادة المتوقعة في عدد الأطفال في القارة، زيادة بمقدار 11 مليون شخص على الأقل من العمالة الماهرة في قطاعي التعليم والصحة بحلول عام 2030. [2]

ويحدد تقرير اليونيسيف لعام 2017 ثلاث قضايا رئيسية للاستثمار، هي الرعاية الصحية، والتعليم، وحماية وتمكين النساء والفتيات. وعلى وجه التحديد، سيتعين على أفريقيا إضافة 5.6 مليون عامل صحي جديد و5.8 مليون معلم جديد بحلول عام 2030 لتلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم بسبب النمو السكاني السريع. وبحسب التقرير، فإن نصف سكان القارة دون سن 18 عاما، ويشكل الأطفال غالبية السكان في حوالي ثلث دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة. ووفق التوقعات الحالية، سيصل عدد أطفال أفريقيا إلى مليار نسمة بحلول عام 2055. وبالتالي فإن العائد الديمغرافي الذي يمكن أن تجنيه أفريقيا من شأنه أن يزيد من دخل الفرد أربعة أضعاف بحلول عام 2050، إذا

---

(1): CIA, "The World Factbook ," Retrieved from: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/world/, seen: 03/09/2022, at: 19:30.

(2): UNICEF. "Generation 2030 Africa 2.0. Prioritizing Investments in Children to Reap the Demographic Dividend," Retrieved from www.unicef.org/reports/generation-2030-africa-20 , seen: 03/09/2022, at: 21:00.

تم اعتماد السياسات الصحيحة التي تعزز نمو الوظائف والاستثمار الدولي والمحلي في رأس المال البشري في أفريقيا.[1]

توجد أسرع المدن نموًا في كل إفريقيا تقريبًا في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، كما تنمو مدن مثل كامبالا ولوساكا ونيروبي حاليًا بمعدلات تتجاوز أربعة بالمائة سنويًا وعلى مدى العقود المقبلة، ستنضم أعداد متزايدة من المدن الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى مصاف المدن الكبرى في العالم والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من 10 مليون نسمة. وتشير التوقعات التي يقدمها معهد المدن العالمية أن لاجوس وكينشاسا ودار السلام ستكون أكثر ثلاث مدن اكتظاظًا بالسكان في العالم في نهاية القرن. ويمكن أن يوفر الامتداد المكثف للحضر- من الساحل الممتد من لاجوس وصولاً إلى العاصمة الإيفوارية أبيدجان، الأساس للمدن العملاقة العالمية في المستقبل. [2]

ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن في أفريقيا ثلاث مرات بحلول سنة 2050، ليصل إلى 1.34 مليار نسمة. ومن شأن ارتفاع معدل تضخم الحواضر في البلدان الأفريقية (حيث تكون مدينة واحدة أكبر بعدة مرات من أقرب مدينة لها) إلى جانب العدد الكبير من المدن العملاقة أن يمارس ضغطا هائلا على البنية التحتية المادية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية في هذه البلدان. حيث ستكون هناك حاجة لاستثمارات ضخمة في البيئة العمرانية للمدن الإفريقية إذا كانت تواجه ضغوطًا ناجمة عن النمو السكاني.

وإلى جانب نسبة الأمية العالية، فإن المنطقة تعاني من رعاية صحية في حدودها الأدنى، إذ تعاني بلدان أفريقيا من انتشار للأمراض المزمنة، على رأسها مرض نقص المناعة المكتسبة، وفي تقرير لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي حول اتجاهات عام 2015 أوضح أن مرض الايدز والملاريا سيخفض نسبة النمو الاقتصادي السنوي بشكل معتبر، وسيكون لمرض نقص المناعة المكتسبة نتائج مدمرة على القرى والعائلات الأفريقية، وكذلك سيساهم في انتشار الجريمة والاضطرابات السياسية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. [3]

أ: التعدد الاثني والعرقي

يتميز الوضع الإفريقي في اغلب دوله بتعدد اثني وعرقي كبير، والذي يرتبط بتعدد لغوي وبدرجة أقل تعدد ثقافي، وهو ما يجعل النظم الإفريقية أمام تحديات كبيرة ليكون التعدد عاملا ايجابيا في مسار توطيد الدولة لا عاملا سلبيا، عموما تتلخص في كيف يتم خلق الانسجام والاندماج وتلافي الانقسام الاجتماعي داخل الجماعة الوطنية.

---

(1): Ibid.

(2): United Nations, D. o., Population Division. World Population Prospects 2019, Rev. 1, 2019, p 23.

(3): L. Garrett, HIV and National Security: where are the links, Council on Foreign Relations, New York, 2005, p 23, Retrieved from: https://backend-live.cfr.org/sites/default/files/pdf/2005/07/HIV_National_Security.pdf

يتضح في أفريقيا وجود اتجاهين، على المستوى الشعبي، في التعامل مع التحولات الجديدة في تشكيل الهوية الوطنية، ويمثل الاتجاه الأول قسما من الشعب مّثلت له التحولات الحاصلة مصدرا للفخر وتعزيز مفهوم الانتماء الثقافي والديني واللغوي، نتيجة اعتراف الدولة الجديدة بهويته التي كانت تتعرض سابقا للقهر والتسلط، أما الاتجاه الثاني فيمثل قسما آخرا يبدو أنه لا يكترث للأمر، ويحاول أن يرسم لنفسه معاني جديدة لمفهوم الهوية يقوم على أسس وأطر ومصادر مختلفة، كتكوين عصابات النهب في الأحياء الفقيرة، وظاهرة العنف الاجتماعي والجريمة المنظمة.

وقد تضررت العديد من الدول من السياسات الخاطئة لإدارة التعدد حتى وصلت إلى درجة من الانقسام الاجتماعي ومن ثم إلى حروب أهلية مثل كينيا واثيوبيا، وكانت نهاية السودان بانفصال الجنوب عليه. بينما نجحت بعض الدول الأخرى في مسايرة ذلك التعدد محققة تقدما كليا للدولة مثل جنوب أفريقيا ورواندا.

ب: التعدد اللغوي

تحظى اللغة بأهمية كبيرة في العلوم الاجتماعية باعتبارها واصلة تربط بين الناس، أما من ناحية الاجتماع السياسي فهي أكثر من واصلة، فاللغة المستعملة في مجتمع معين تعبر على الانتماءات، ويتضح في المسائل على المستوى الوطني حيث يكون متكلمي نفس اللغة أكثر اندماج من ناحية زيادة الشعور بالانجذاب، وبالتالي اللغة هي داعمة لاستقرار الدولة.

توضح خريطة التوزيع اللغوي في إفريقيا وجود ست عائلات لغوية، وهذه العائلات ليست مقسمة حسب الحدود السياسية بين الدول، وإنما حسب توقع المتحدثين بها، وبتعبير آخر هي لغات عابرة للحدود. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إمكانية وجود نوعين أو أكثر من العائلات اللغوية داخل الدولة الواحدة، وبالتالي عدم وجود تناسق أو تناغم في اللغة داخل الدولة الواحدة، وهو الوضع الذي يساهم في تعميق الفوارق وإظهار الانقسامات بين الأفراد، خاصة عند فرض واستعمال لغة معينة كلغة رسمية دون مراعاة لنسبة مستعمليها إن كانوا أغلبية أم لا، وتهميش باقي اللغات.

تعتبر أفريقيا قارة متخمة باللغات مقارنة بعدد السكان، حيث تفوق 2000 لغة، وتعتبر الهوسا اللغة الأولى من حيث عدد المتحدثين بها في أفريقيا. [1] إلا انه ورغم هذه الكثرة في اللغات فإن كل دول أفريقيا تستعمل لغات المستعمر السابق كلغات رسمية، فهناك عشرة دول فقط من بين ثلاثة وخمسين دولة تعترف برسمية اللغات الإفريقية المحلية، منها اللغة العربية في تسعة دول، أما البقية فتعتمد رسمية اللغة الأجنبية فالفرنسية معتمدة في إحدى وعشرين دولة، والانجليزية في تسعة عشر، والبرتغالية في خمس، والاسبانية

(1): CSAO, «les langues,» Chapitre de l'Atlas de l'intégration régionale, Club de Sahel et d'Afrique de l'Ouest/Organisation de Coopération et Développement Économiques - Communauté Économique Des États d'Afrique de l'Ou, Paris, 2006, p 2.

في دولة واحدة. ويرجع استعمال اللغات الأوروبية إلى عدة أسباب، أولها أن السكان الأفريقيين لم يعرفوا الكتابة الحديثة إلا من الأوروبيين، والسبب الثاني هو كثرة اللغات وتعدد اللهجات الأفريقية، لذلك فإن كل من يكتب بلغة أفريقية يكون محدود الانتشار، رغم وجود بعض المجموعات اللغوية الهامة مثل الهوسا والسواحيلي، والسبب الثالث في سيطرة اللغات الأوروبية هو السياسة التي اتبعتها الدول الأوروبية المستعمرة في ميدان التعليم، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية والبرتغالية. (1)

من جهة أخرى يوجد ارتباط وثيق بين عامل اللغة وإشكالية الهوية في القارة الإفريقية، فثمة فروق واضحة بين الشعوب الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء، وحتى في إطار أفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية الناطقة بالإنجليزية والدول الفرنكفونية الناطقة بالفرنسية، والدول اللوزفونية الناطقة بالبرتغالية، كما تمتلك أفريقيا نحو ثلاث وثلاثين ٪ من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة عشرة ٪ من جملة سكان المعمورة،

وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية على غرار الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. (2)

(1): كلود فوتيبه، أفريقيا للأفريقيين، تر: يونس احمد كمال، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص ص 31-34.

(2) : سفيان داسي، "دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا،" الموقع الالكتروني: https://cutt.ly/Ov0h6wc، 2022/09/05، على الساعة: 21:30.

المحور الثاني:
التعليم في افريقيا.

تعاني الكثير من دول إفريقيا من نقص قدراتها في استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب في سن التعليم، إذ نجد أن أعدادا لا بأس بها لا تستطيع الالتحاق بمقاعد الدراسة، ورغم أن الدول الإفريقية قامت بمجهودات من أجل الرفع من القدرة الاستيعابية والهياكل القاعدية لتعليم الأطفال، إلا أنه في نهاية القرن العشرين ما زالت الأمية تمثل تحديا كبيرا للدولة الإفريقية، فنسبة تعليم الذكور تصل بالكاد إلى 83 ٪ أما نسبة تعليم البنات فلا تتجاوز 67 ٪، وهناك دول كثيرة تقل فيها نسبة التعليم عن هذه التقديرات، وفي العموم هناك فجوة كبيرة بين بلدان إفريقيا خاصة جنوب الصحراء، وباقي بلدان العالم من حيث نسبة المتعلمين.

كما نجد أن الطلب على التعليم في أولى فترات الاستقلال كان عاليا جدا في البلدان الإفريقية، لكن البطالة التي أصبح يعاني منها الخريجين أدت إلى انخفاض هذا النمو بشكل محسوس مع نهاية القرن العشرين، وتبقى هناك أسباب اجتماعية أخرى عميقة تجعل نسبة التمدرس للبنات تقل بدرجة كبيرة مقارنة بالذكور، وإلى جانب هذا فإن انخفاض التمويل الحكومي وتراجع بعض الحكومات عن دعم قطاع التعليم بسبب الأيديولوجيات الليبرالية التي تم تبنيها مؤخرا، فإن كثيرا من الدول عجزت عن تطوير بنيتها القاعدية الخاصة بالتعليم. [1]

يُعاني حاليا العديد من الأطفال الأفارقة الذين يتلقون تعليمهم من مشاكل كثيرة. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يترك ما يصل إلى 40٪ من الأطفال المدرسة الابتدائية دون تعلم المهارات الأساسية. من المرجح بشكل عام أن يكون الأطفال الذين تجاوزوا السن المُقرر في النظام خارج المدرسة. كما يسجل الأطفال الأشد فقرًا أسوأ النتائج في المقارنات الدولية للأداء التعليمي. على سبيل المثال، يُشير "مقياس التعلم الأفريقي" إلى أن "52٪ من الفتيات في ملاوي لا يتمتعن بالقدرات الأساسية عندما يتخرجن من المدرسة الابتدائية مقارنة بـ 44٪ للفتيان"، وأن " 7٪ من الأطفال الأثرياء في بوتسوانا لا يتعلمون مقارنة بـ 30٪ من الأطفال الفقراء .[2]

زيادة على ذلك، تشهد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أسرع نمو في عدد السكان في سن الدراسة على الصعيد العالمي. وفي ظل المعدلات الحالية، سيظل حوالي 20٪ من الأطفال في المنطقة مستبعدين من التعليم بحلول عام 2030، وسوف تتراجع جودة التعليم بشكل أكبر، ومن المرجح أن تستمر

(1): أليون سال، إفريقيا 2025 أي مستقبل، تر:سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2006، ص 31.

(2): C. Nshemereirwe," Reimagining Education for All in Africa," Retrieved from: www.project-syndicate.org/commentary/africa-education-reform-needs-more-than-expanding-access-by-connie-nshemereirwe-2021-04?barrier=accesspaylog, seen: 10/09/2022, at: 19:00.

نسبة المعلمين المؤهلين في الانخفاض، كما حدث في العقدين الماضيين. والأهم من ذلك أن الاضطرابات الناجمة عن انتشار فيروس كوفيد 19 قد أثارت المخاوف من أن العديد من الأطفال الذين اضطروا لترك المدرسة قد لا يعودون أبدًا. (1)

تجدر الاشارة الى اشكالية اخرى تعاني منها عدة دول افريقية متعلقة بلغة التعليم، حيث ان التعدد اللغوي الكبير جعل الدول الافريقية امام تحدي اختيار سياستين، اما اختيار اللغة المهيمنة وهي عادة هيمنة سياسية، او من خلال التعدد في اللغات وهو أمر معقد للغاية. فمن المقترح أن يحتاج اختصاصيو التوعية إلى التعرف على صحة الاختلافات، فهو يتطلب أولاً إعادة تقييم الأيديولوجيات والتصورات الشخصية والمؤسسية للمعلمين، وثانيًا الاقتناع الصريح والتفاني لتسهيل وإدارة تنوع المتعلم. ففي جنوب إفريقيا مثلا، مع مجتمعها المتنوع ثقافيًا، أدى إلغاء الفصل العنصري والتغييرات في النظم التعليمية والمؤسسات التعليمية (مثل المدارس والجامعات) إلى ظهور تحديات كبيرة للمعلمين، على سبيل المثال، زاد عدم تجانس الطلاب، وتغيرت المناهج. يستلزم التنوع الثقافي المتزايد في المؤسسات التعليمية أن يقوم التربويون بتدريس وإدارة المتعلمين ذوي الثقافات واللغات والخلفيات غير المعروفة لهم. (2) وفي الواقع الفعلي، ادى التعدد في استعمال اللغة إلى تصعيد التوتر والتحيزات، فتلقائيًا لا يُضمن التفاهم والقبول المتبادلين بين المعلمين والمتعلمين وبين المتعلمين أنفسهم.

إن نسب التعلم المتوسطة تساهم في بروز نمط ما من وسائل الإعلام، فحتى الوقت الحديث كل استطلاعات الرأي تشير إلى تصدر الراديو كمصدر رئيسي للمعلومة. ويقول الكثير من الناس في إفريقيا إن الراديو هو أهم وسيلة يعتمدون عليها لإبقائهم على اطلاع دائم بالأحداث الإخبارية. فعبر ثلاث وعشرين دولة، قال متوسط ما يقرب من ستة من كل عشرة مشاركين أن الإذاعة الوطنية هي الوسيلة الأكثر أهمية التي يستخدمونها للبقاء على اطلاع جيد بالأحداث في بلدهم. وعند السؤال عن أهم وسائل الإعلام لتلقي الأخبار عن الدول الأخرى، أجاب متوسط ثلاثين في المائة بالإذاعات الوطنية وأربعة وعشرين في المائة الإذاعات الدولية. (3)

يعتبر استخدام الراديو في أفريقيا جنوب الصحراء مرتفعاً لعدد من الأسباب، منها انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة وضعف التوزيع يجعل الاعتماد على الصحف ضئيلاً، وتكلفة شراء جهاز تلفزيون أمر باهظ بالنسبة للكثيرين في هذه المنطقة.

---

(1): Ibid.

(2): C. Meier & C. Hartell. "Handling cultural diversity in education in South Africa," SA-eDUC Journal, Vol. 6, No.2, (November 2009), pp 180-192.

(3): *C. English, "Radio the Chief Medium for News in Sub-Saharan Africa," Retrieved from:* https://news.gallup.com/poll/108235/radio-chief-medium-news-subsaharan-africa.aspx, seen: 11/09/2022, at: 17:30.

أما التلفزيون فهو المصدر الرئيسي الثاني للمعلومات بالنسبة لمعظم الأفارقة جنوب الصحراء. بسبب نقص الطاقة، وكان انتشـار مشـاهدة التلفزيون محدودًا فواحد من كل ثلاثة عشرـة لديه تلفزيون في أفريقيا جنوب الصحراء، أي ما مجموعه اثنان وستين مليون. [1]

(1): Ibid.

المحور الثالث:
الصحة في أفريقيا

لعبت الأوبئة دورا مهما في تغيير الطبيعة الاجتماعية للدول عبر التاريخ، وفي البيئة الحالية تم السيطرة على تطور معظم الأوبئة في العالم ما أدى إلى تراجع أثرها الفتاك على البلدان والمجتمعات، لكن الصورة تعتبر مقلوبة في إفريقيا، حيث ما زالت الأمراض الخطيرة تهدد العديد من الدول الإفريقية وتحملها التزامات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ومن المعروف أن تأثير مرض الإيدز مثلا على المجتمع لن يكون كبيرا إلا إذا ما تجاوز نسبة عشرين في المائة من المواطنين، طبقا لتقرير الأمم المتحدة عن الإيدز المقدم لمؤتمر "ديربان" بجنوب إفريقيا عام 2002، أوضح أن هذا الفيروس سيقتل أكثر من نصف الشباب البالغين في البلدان التي انتشر فيها، هذا قبل أن ينتهوا من مهمة العناية بأطفالهم أو الاهتمام بذويهم من كبار السن، ولهذا فإن الإيدز لن يؤثر على الاقتصاد فقط، بل سيؤثر في جميع مجالات المجتمع وستكون نتائجه مأساوية في ثلاث مجالات على الأقل على المستوى السكاني، إذ سيؤدي إلى انخفاض نسبة النمو الديمغرافي وعرقلة قدرة إفريقيا على اللحاق بباق القارات من حيث الكثافة السكانية. أما على المستوى الاقتصادي فإن نتائجه ستكون كارثية على التنمية في البلدان التي تتجاوز فيها الإصابة عشرين في المائة، وبالتالي فإنه سيعرقل تطور قوة العمل واكتساب المهارات عند الشباب، لأن هؤلاء سيموتون في سن مبكرة. أما على المستوى الاجتماعي والسياسي فإن نسبة الأطفال الأيتام سوف تتضاعف وفي نفس الوقت لن يوجد من يهتم بهم من الآباء الأمهات، وسوف تتراجع نسبة متوسط العمر في كثير من البلدان الإفريقية المصابة. والأمر سيكون خطير جدا إذا علمنا أن تفشي- الإيدز بين قوات الجيش والأمن هي دائما الأكبر في المجتمع، وبالتالي فإن ازدياد الحروب والنزاعات يزيد بطريقة أخرى إلى نشر الفيروس في مناطق شاسعة. [1]

بصفة عامة فإن إفريقيا تعتبر المنطقة الأكثر تأثرا بالإيدز، فمن بين أربعين مليون مصاب في العالم هناك ستة وعشرون مليون في إفريقيا، وهناك دول في إفريقيا تعتبر الأكثر تضررا مثل بوتسوانا، سوازيلندا، جنوب إفريقيا، ناميبيا وأوغندا. وتعتبر الجيوش الإفريقية الحامل الأول للفيروس في المجتمع. ووفقا لإحصائيات 2003 فإن القوات المسلحة في الكامرون مصابة بنسبة 9.8 ٪، في حين أن مجموع السكان مصابين ب 6.9 ٪. وترتفع نسبة الإصابة في القوات المسلحة في كوت ديفوار إلى 14 ٪، في حين أن نسبته بين مجموع السكان لا تتجاوز 5.2 ٪. والأمر كذلك خطير جدا في إفريقيا الوسطى حيث إصابة القوات المسلحة تتجاوز خمسة عشر في المائة، أما الإصابة لدى مجموع السكان هي 13٪. أما في دولة مثل بوتسوانا فإن إحصائيات 2005 لا تنبئ بخير تماما إذ أن الإصابة بين القوات المسلحة تجاوزت 40٪، مما دفع بالدولة

(1): L. Garrett, op.cit., pp 15-17.

إلى منح أدوية مضـــادة للإيدز مجانا لكل العاملين في القوات الأمنية والمســـلحة، والأمر خطير بالنســـبة للسـكان أيضـا حيث تتجاوز الإصـابة 32.9٪ حسـب إحصـائيات 2003. وطبقا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية فإن القوات المقاتلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مصـــابة بالفيروس بنســـبة تقترب إلى أربعين في المائة، ويلاحظ أن نسبة انتشار الوباء تتوسع في المناطق التي تعرف صراعات مسلحة، وهذا ما نلاحظه في الكونغو الديمقراطية كما أشرنا وكوت ديفوار وليبيريا في الغرب حيث تراوحت النســـبة ما بين عشرة وعشرين ٪. [1]

(1): L. Garrett, op.cit., pp 27-28.

المحور الرابع:
الخريطة الدينية في أفريقيا

يعتبر العامل الديني مستقلا، وله تأثير جلي في حقل الشبكات الاجتماعية، وكذا البنى الأسرية القبلية والمجتمعية، وبالتالي فالانتماء الديني يعكس جملة من المظاهر الاجتماعية التي ترقى بدورها إلى التفاعلات السياسية والاقتصادية المنشأة للدولة الواحدة، وقد عرفت القارة الإفريقية تنوعا هائلا في الديانات المتواجدة بها، ففضلا عن الديانات الأصلية التي اعتنقها السكان والتي كانت ديانات بالفطرة، فقد عرفت القارة ديانات جاءت مع الغزو الاستعماري والاستيطان، نظرا لما شهدته القارة الإفريقية من تداول للمعمرين عليها ومن استيطان، ولعل المحرك الرئيسي لجملة من مظاهر العنف في الدول الإفريقية جاء كنتيجة حتمية لهذا الاختلاف الديني من جهة، ومن جهة انتماء قبائل تعتنق ديانة واحدة لمجموعة من الدول ناجم عن الحدود المرسومة من طرف الاستعمار.

وتعرف العديد من الدول الإفريقية حركات وتنظيمات دينية مختلفة، تعبر عن التعددية الدينية الموجودة في معظم الدول الإفريقية، وتعتبر دولة مثل نيجيريا أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان، إذ تشكل سدس سكان القارة، وتعرف هذه الدولة تنظيمات وحركات دينية إسلامية ومسيحية وأخرى وثنية، ومن أبرز الحركات الإسلامية نجد الطرق الصوفية، حيث تشكل الطريقة القادرية والتيجانية نسبة كبيرة من التجمعات الدينية في غرب إفريقيا، وإلى جانبها تنظيمات حديثة متأثرة بفكر الإخوان المسلمين أو النهج السعودي السلفي أو بالنهج الإيراني، كما هناك مجالس واتحادات أخرى تمثل الديانة الإسلامية، وإلى جانب هذه الحركات هناك حركات مسيحية مثل المجلس المسيحي النيجيري، والرابطة المسيحية النيجيرية وحركات أخرى مثل منظمة الكنائس الإنجيلية لغرب إفريقيا، وتعمل كل هذه التنظيمات المسيحية أو الإسلامية على التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قضايا متعلقة بالدين أو السياسة، وهذا باتخاذ مواقف صريحة من المواضيع العامة، والسعي من أجل نشر الديانتين و العمل على تعزيز وحدة التكتل الديني والمشاركة في العنف الديني وتهديد الاستقرار السياسي. [1]

تعتبر الحالة النيجيرية مثالا واضحا على التعدد الديني الذي تعرفه الدول الإفريقية، وما تشهده من نمو متسارع للحركات الدينية سواء داخل الدين الواحد مثل ما هو الأمر في شمال إفريقيا، أو داخل ديانات متعددة كما هو الحال في شرق وغرب وجنوب إفريقيا. لذا يعتبر العامل الديني عاملا مهما في ضمان استقرار مؤسسات الدولة، ومدى فعالياتها في مجال التنمية لما للعامل الديني من تأثير على العلاقات الاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى وجود تناقضات فيما يخص رصد عدد الأشخاص المنتمين لكل ديانة لصعوبة الحكم على

(1): صبحي علي قنصوة، الدين والسياسة في نيجيريا: إشكاليات العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004، ص ص 29-49.

معتنق الديانة الواحد وكذا المغيرين لمعتقداتهم الدينية. وكذا لانعدام مصادر رسمية مستقلة في رصد عدد الأفراد ونوع ديانتهم المعتنقة، إذ نجد بعض المراجع الإسلامية تذكر أن عدد المسلمين في إفريقيا عام 1996 يفوق 426 مليون نسمة، أي ما يمثل تسعة وخمسين في المائة من سكان القارة وغالبيتهم من أهل السنة، في حين أن مرجع غربي يذكر عدد المسحيين في إفريقيا على انه 360 مليون نسمة أي ما يمثل نسبته 45.9 في المائة من مجموع سكان القارة، حسب إحصاء لسنة 2000. [1]

(1): محمد فاضل علي كرايدية وسعيد إبراهيم، المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 16.

المحور الخامس:
مواءمة السلطة التقليدية مع النظم الديمقراطية

يلعب القادة التقليديون دور مهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين في البلدان في جميع أنحاء إفريقيا. يتم تعريفهم على أنهم نخب محلية تستمد شرعيتها من العادات والتقاليد والروحانية. في حين أن ادعاءاتهم بالسلطة محلية، فإن القادة التقليديين أو "الزعماء" مندمجين أيضًا في الدولة الحديثة بطرق متنوعة. [1] يعتبر التقليديون أن الزعماء التقليديين في إفريقيا هم الممثلون الحقيقيون لشعوبهم، ويمكن الوصول إليهم، واحترامهم وشرعيتهم، وبالتالي لا يزالون ضروريين للسياسة في القارة. ينظر الحداثيون إلى السلطة التقليدية على أنها شكل حكم شوفيني وسلطوي وغير ذي صلة بشكل متزايد ويتعارض مع الديمقراطية. اشتد هذا الجدل في العقدين الماضيين حيث أدت الجهود المبذولة لتحقيق الديمقراطية واللامركزية إلى زيادة المطالبات المتنافسة على السلطة والشرعية، لا سيما على المستوى المحلي. [2]

يؤكد عدد من الدراسات على مرونة وشرعية وأهمية المؤسسات التقليدية الأفريقية في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للأفارقة، ولا سيما في المناطق الريفية. إلى جانب هذا نجد في العديد من الحالات التاريخية ان المؤسسات التقليدية موازية للدولة الحديثة، التي تتمتع بسلطة هائلة في وضع القواعد والتطبيق والمقاضاة والتنفيذ. تسعى النظم الأفريقية إلى بناء "دول قادرة" وبالتالي هناك حاجة إلى الاعتراف بهذه "الازدواجية" ومعالجتها تماما. ويتجلى ذلك بشكل أساسي في الاعتراف المتزايد بضرورة قيام الدول الديمقراطية القادرة على القيم والسياقات الاجتماعية للسكان الأصليين، مع التكيف مع الحقائق المتغيرة. وسيتطلب ذلك عدة إجراءات منها مواءمة مؤسسات الحكم التقليدية مع الدولة الحديثة. يمكن تقسيم الأدوار التي يمكن أن تلعبها السلطات التقليدية في عملية الحكم الرشيد إلى ثلاث فئات، أولاً: دورها الاستشاري للحكومة، فضلاً عن دورها التشاركي في إدارة المناطق والمقاطعات؛ ثانياً: دورها التنموي واستكمال جهود الحكومة في تعبئة السكان لتنفيذ مشاريع التنمية، وتوعيتهم بالقضايا الصحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز التعليم، وتشجيع المشاريع الاقتصادية، و احترام القانون والحث على المشاركة في العملية الانتخابية؛ وثالثًا: دورهم في حل النزاعات، وهو المجال الذي أظهر فيه القادة التقليديون في جميع أنحاء إفريقيا نجاحًا بالفعل. [3]

---

(1): L. Honig, "Traditional Leaders and Development in Africa," Retrieved from: https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-821;jsessionid=2ADA1FC512A8292BE682C1427CC807EE , seen: 17/10/2022, at 19:00.

(2): C. Logan, "Traditional Leaders In Modern Africa: Can Democracy And The Chief Co-Exist?" Afrobarometer Working Papers, No. 93, (2008), p 16.

(3): United Nations, D. o., Relevance African Traditional Institutions Governance 2007," Retrieved from: https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/3086/bib.%2025702_I.pdf?sequence=1 , seen: 18/10/2022, at: 20:00.

ومع ذلك، غالبًا ما يرى كل من التقليديين والحداثيين السلطة التقليدية والزعماء السياسيين المنتخبين كمنافسين. يُنظر إلى الصراع بين الاثنين على السلطة السياسية والشرعية على أنه لعبة محصلتها صفر. مهما كانت السلطة التي ينتزعها الزعيم التقليدي من الدولة، يتم التعامل معها كخسارة لقيادة الدولة والعكس صحيح. [1] وبالتالي فإن السؤال ليس ما إذا كان "التقليدي" و"الحديث" كأنظمة للحكم تتنافس مع بعضها البعض، ولكن كيفية دمج النظامين بشكل أكثر فعالية من أجل خدمة المواطنين بشكل أفضل من حيث التمثيل والمشاركة وتقديم الخدمات والمعايير الاجتماعية والصحية والوصول إلى العدالة. [2]

تُطرح على المستوى العملي القدرة على تكييف الدور للمؤسسات التقليدية مع الديمقراطية في افريقيا، حيث من جهة هناك أدلة متزايدة على أن الزعماء التقليديين يمكنهم أداء وظائف الحوكمة الحاسمة بتكلفة قليلة؛ ومن جهة اخرى فإن الخروج السريع عن السلطة العرفية قد يكون مدمرًا للنسيج الاجتماعي للمجتمعات الريفية. ومن الأمثلة الرئيسية على هذه الظاهرة المحاكم العرفية الموجودة في العديد من المناطق الريفية في البلدان الأفريقية. فمثلا حالة بوتسوانا، حيث أن الزعماء التقليديين يفصلون في حوالي 70٪ من جميع قضايا المحاكم. أحد أسباب شعبية المحاكم العرفية هو أن سكان الريف عادة ما يكونون على دراية بالقواعد والإجراءات التي يدعمها الزعماء التقليديون، وهي خاصية مهمة في البيئات الريفية. وبالتالي يكون القادة التقليديون أكثر ميلًا إلى إدراك احتياجات مجتمعاتهم، ومن المرجح أن يتواصل أفراد المجتمع معهم من خلال النقاشات. قد يكون الاخذ بسياسة "تمكين" الزعماء التقليديين استراتيجية مثالية حتى بالنسبة للحكومات القوية نسبيًا ولكنها ربما تعاني من عجز في الشرعية على المستوى المحلي. [3]

ويُطرح ايضا مسألة لمن الثقة، هل هي للزعماء التقليديين او المنتخبين؟ فعبر 22 دولة شملها الاستطلاع بين أواخر عام 2019 وأوائل عام 2021، يعرب الأفارقة باستمرار عن ثقة أكبر في الزعماء التقليديين مقارنة بالزعماء المنتخبين، غالبًا بهوامش واسعة. ما يقرب من الثلثين (64٪) يثقون بالقادة التقليديين "إلى حد ما" أو "كثيرًا"، مقارنة بـ 49 ٪ للرؤساء، و43 ٪ للمستشارين المحليين، و39 ٪ فقط لأعضاء البرلمان. [4]

الثقة ليست عالية بشكل موحد في كل مكان، لكن الأغلبية تعتبر الرؤساء جديرين بالثقة في جميع البلدان باستثناء ثلاثة بلدان. وبينما يعبر المشاركون من الريف وكبار السن وغير المتعلمين عن أعلى مستويات الثقة، تتفق الأغلبية في كل مجموعة ديموغرافية على ذلك. النساء، اللائي يشغلن من حين لآخر فقط مناصب القيادة التقليدية، يثقن في القادة التقليديين على نفس المستويات مثل الرجال.

---

(1): C. Logan, op.cit., p 19.
(2): United Nations, D. o., Relevance African Traditional Institutions, op.cit.
(3): V. Chlouba, "Traditional authority and," Afrobarometer Working Papers, no. 183, (2019).
(4): L. M. Katenda & C. Logan, "African Citizens' Message To Traditional Leaders: Stay In Development, Stay Out Of Politics," Afrobarometer Dispatch, No. 443, (2021), p 5.

الشكل رقم (01): مستوى الثقة في القيادة التقليدية [1]

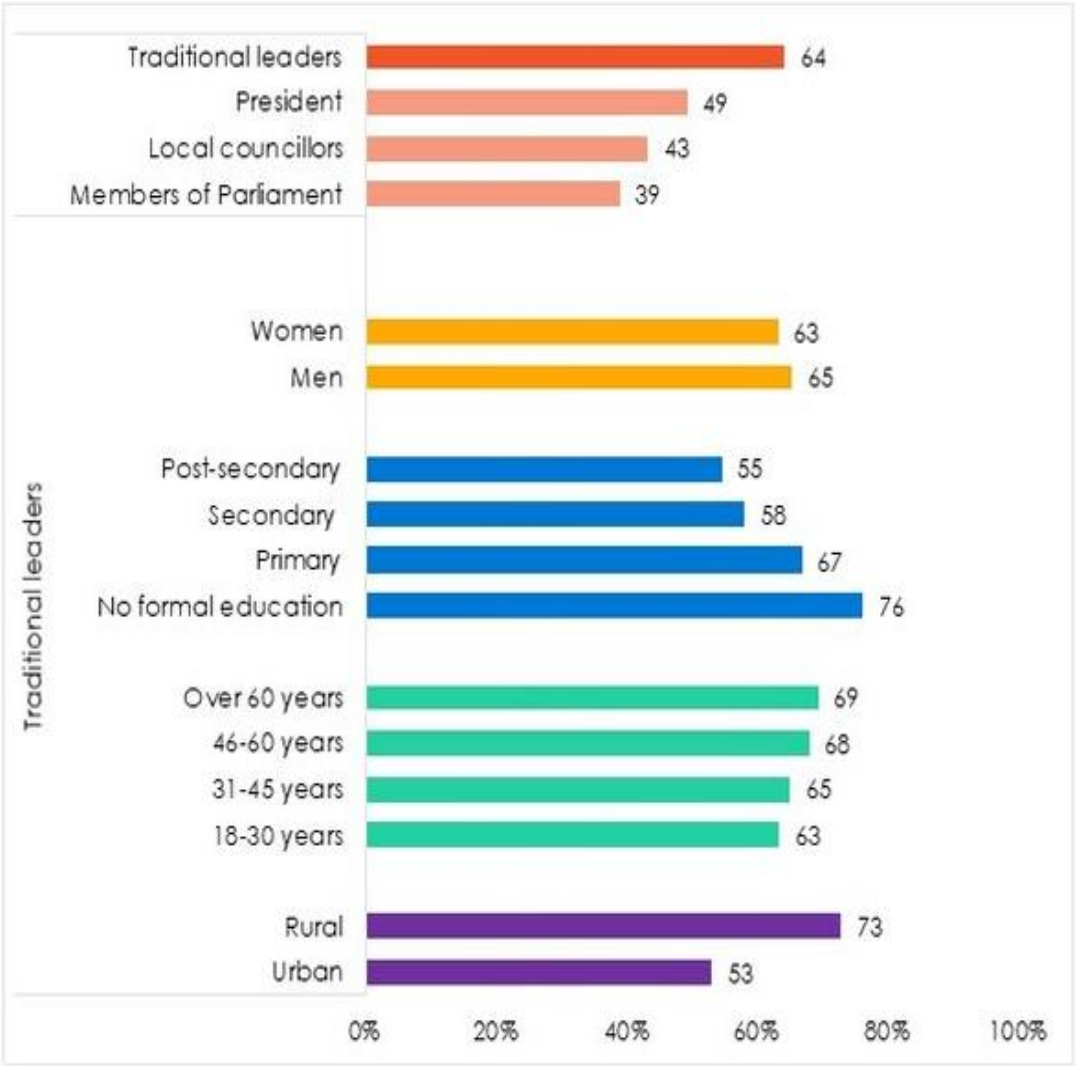

من الناحية العملية هناك تساؤل متعلق بأثر المؤسسات التقليددية على الديمقراطية في افريقا، حيث نجد ان 49 ٪ من المستجيبين يعتقدون أن الرؤساء يعززون الديمقراطية، و33 ٪ آخرون لا يرون أي تأثير في أي من الاتجاهين (الشكل 2). يعتقد 12 ٪ فقط أنهم يضعفون الديمقراطية، وهي نسبة لا تزيد أبدًا عن 21 ٪ في أي من البلدان التي شملها الاستطلاع. كما اتضح، فإن الأفارقة - الذين يفضلون الديمقراطية أيضًا على أنها نظام الحكم المفضل لديهم - مرتاحون تمامًا لتعايش المؤسسات التقليدية "غير المنتخبة" والمؤسسات الديمقراطية "المنتخبة".

(1): Ibidem

الشكل رقم (02): الزعماء التقليديون والديمقراطية [1]

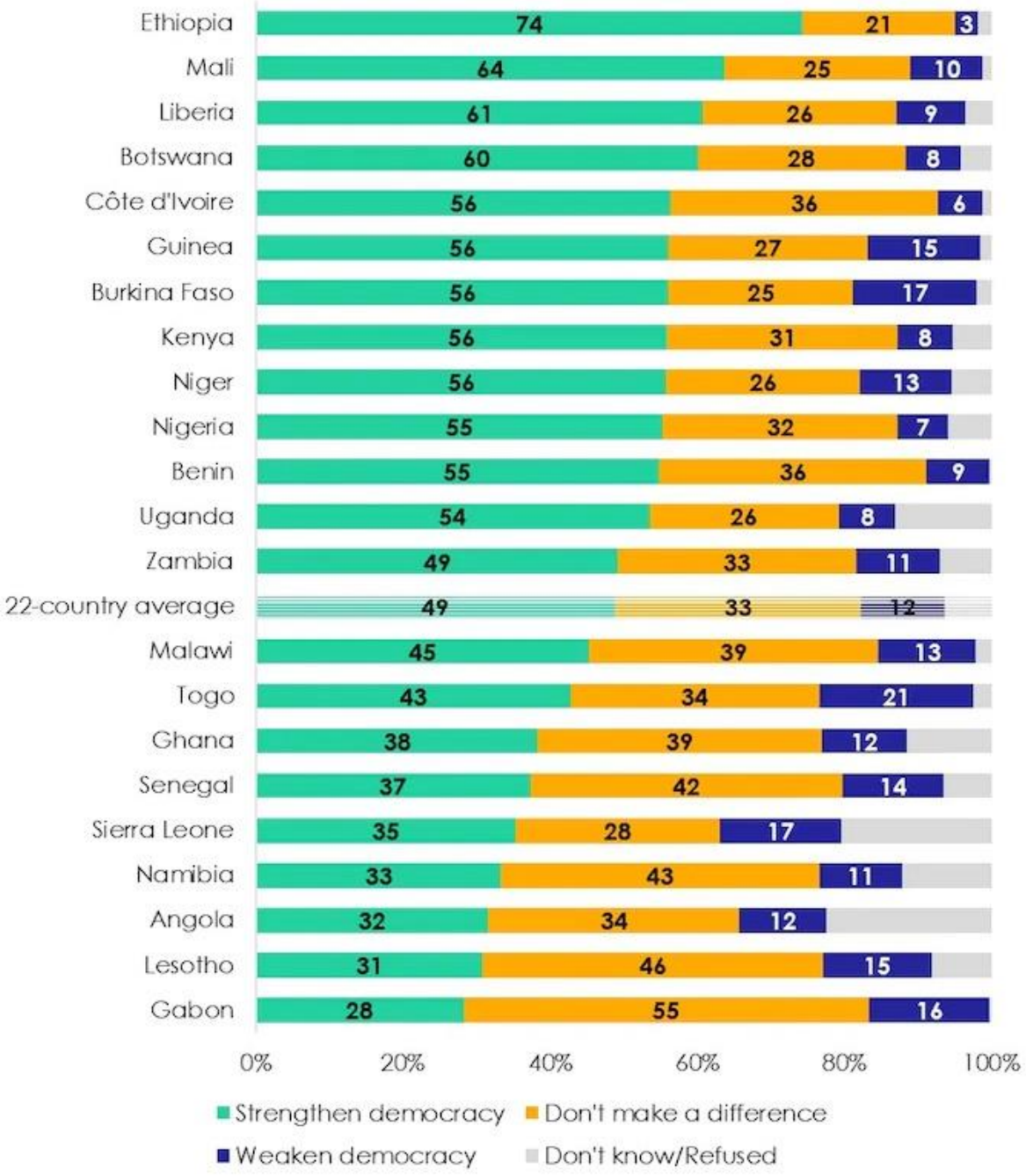

(1): Ibid, p 11.

ان مسألة الثقة ورغبة المواطن في افريقيا في ترقية والحفاظ على المؤسسات التقليدية يجب البحث فيه بدقة حسب تنوع الحالات والاوقات، وايضا وجب تحديدها قانونيا للحفاظ عليها وعلى شرعيتها، ولكي لا تتمادى في استعمال سلطتها او تصبح عرضة للفساد او الانخراط في شبكة من المحسوبية أثناء توزيع الخدمات العامة. كما هي الفكرة القائلة بأن بعض القادة التقليديين مستعدون لاستخدام نفوذهم نيابة عمن يدفع أكثر. [1]

وضحت عدة دول في افريقيا من خلال دساتيرها وضع القيادة التقليدية، مثلا حالة جنوب افريقا، حيث في السابق لعبت القيادة التقليدية ادوارا مهمة وقد استعملتها النظم الحاكمة في تسيير التفاعلات السياسية خاصة في فترة الفصل العنصري 1948-1994، وهو ما جعلها محل اهتمام النظام الجديد بعد التحول 1994، وهو ما يظهر من خلال دستور 1996 الذي حدد معنى القيادة التقليدية ومهامها، فقد نص الفصل 12 من الدستور على إنشاء مجلس الزعماء التقليديين، وهو مجلس أُنشئ رسمياً بموجب قانون المجلس الوطني للزعماء التقليديين رقم 10 لعام 1997، ثم القانون الجديد رقم 22 لعام 2009.[2]

(1): V. Chlouba, op.cit.

(2): A. Ainslie & T. Kepe, "Understanding the Resurgence of Traditional Authorities in Post-Apartheid South Africa," Journal of Southern African Studies, (2016), http://doi:10.1080/03057070.2016.1121714

الخاتمة:

خلصت الدراسة الى ان الواقع الاجتماعي والثقافي في افريقيا له من التعقيد والخصوصية عن باقي الفضاءات الجغرافية في العالم، لتعدد وتوسع الجزئيات المتحكمة في التفاعلات الاجتماعية من العرقية الى اللغوية والدينية، ومن الحقائق الاجتماعية المهمة في افريقيا هي مسألة المجتمعات التقليدية، وللوصول الى مستوى من التحكم في هذه الجزئيات يكون لزاما على الدول الافريقية ايجاد اليات "تمكينية" للقيادة التقليدية للعب ادوار اجتماعية مثل التنشئة السياسية حيث ان الفرد الافريقي في الغالب يحترم ما يقرره المجتمع المحلي، او تمكين النساء الذي يعتبر من اهداف الاتحاد الافريقي في نظرته 2063.

ولا يخفى اليوم أنّ إفريقيا بحاجةٍ إلى سياسات لمحاربة التهميش وتمكين الشرائح الاجتماعية، ومن ثم فإنّ مستقبل العملية الديمقراطية في إفريقيا يرتبط بإعادة صياغة النموذج الديمقراطي؛ بما يحرره من انحيازاته المعرفية الغربية، ويجعله أكثر ارتباطاً بالسياق الحضاري الإفريقي، وقد بينت الدراسة ان هناك قناعة بأن القيادة التقليدية هي عامل مهم في ترسيخ الديمقراطية بصورتها الافريقية التي تُغلب رأي الاجماع على الاغلبية، حيث ان النموذج الغربي المتبع بعد موجة الاستقلال سواء بنموذج الحزب الواحد او التعددي، ادى بعديد الازمات للدول التي وصلت الى حد الفشل مثل الصومال، او حتى الى عدم الاستقرار السياسي المزمن مثل حالة كينيا في الوقت القريب.

قائمة المراجع

1. Ainslie, A., & Kepe, T. "Understanding the Resurgence of Traditional Authorities in Post-Apartheid South Africa." *Journal of Southern African Studies*. (2016). http://doi:10.1080/03057070.2016.1121714
2. C Meier & C Hartell. "Handling Cultural Diversity In Education In South Africa." *SA-eDUC JOURNAL*. *Volume 6.* Number 2. (November 2009). pp 180-192.
3. Chlouba, V. "*Traditional authority and."* Afrobarometer Working Papers 183. (2019).
4. CIA. "*The World Factbook* ." Retrieved from: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/world/ seen: 03/09/2022. at: 19:30.
5. CSAO. « *les langues.* » *Chapitre de l'Atlas de l'intégration régionale.* Club de Sahel et d'Afrique de l'Ouest/Organisation de Coopération et Développement Économiques - Communauté Économique Des États d'Afrique de l'Ou. Paris. 2006.
6. English, C. "*Radio the Chief Medium for News in Sub-Saharan Africa*." Retrieved from: https://news.gallup.com/poll/108235/radio-chief-medium-news-subsaharan-africa.aspx. seen: 11/09/2022, at: 17:30.
7. Garrett, L. *HIV And National Security: Where Are the Links.* Council On Foreign Relations. New York. 2005. Retrieved from: https://backend-live.cfr.org/sites/default/files/pdf/2005/07/HIV_National_Security.pdf
8. Honig, L. "*Traditional Leaders and Development in Africa."* Retrieved from: https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-821;jsessionid=2ADA1FC512A8292BE682C1427CC807EE. seen: 17/10/2022, at 19:00.
9. Katenda, L. M., & Logan, C. "*African Citizens' Message To Traditional Leaders: Stay In Development, Stay Out Of Politics."* Afrobarometer Dispatch Number 443. (2021).
10. Logan, C. "*Traditional Leaders In Modern Africa: Can Democracy And The Chief Co-Exist?"* Afrobarometer Working Papers Number 93. (2008).
11. Nshemereirwe, C. "*Reimagining Education for All in Africa*." Retrieved from: www.project-syndicate.org/commentary/africa-education-reform-needs-more-than-expanding-access-by-connie-nshemereirwe-2021-04?barrier=accesspaylog. seen: 10/09/2022, at: 19:00.
12. UNICEF. "*Generation 2030 Africa 2.0. Prioritizing Investments In Children To Reap The Demographic Dividend*." Retrieved from: www.unicef.org/reports/generation-2030-africa-20. seen: 03/09/2022, at: 21:00.
13. United Nations, D. o. *Relevance African Traditional Institutions Governance 2007.* Retrieved from:

https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/3086/bib.%2025702_I.pdf?sequence=1. seen: 18/10/2022, at: 20:00.

14. United Nations, D. o. *Population Division. World Population Prospects 2019,Rev. 1*. 2019.

15. أليون سال. إفريقيا 2025 أي مستقبل. ترجمة: سعد الطويل. مركز البحوث العربية والإفريقية. القاهرة. 2006.

16. سفيان داسي، "دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا،" الموقع الالكتروني: https://cutt.ly/Ov0h6wc ، 2022/09/05، على الساعة: 21:30.

17. صبحي علي قنصوة. الدين والسياسة في نيجيريا: إشكاليات العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي. برنامج الدراسات المصرية الإفريقية. القاهرة. 2004.

18. صمويل هانتنجتون. الثقافات ودورها المؤثر. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. 2005.

19. كلود فوتيبه. أفريقيا للأفريقيين. ترجمة: يونس احمد كمال. دار المعارف. القاهرة. 1978.

20. محمد فاضل علي كرايدية، وسعيد ابراهيم. المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة. دار الكتب العلمية. بيروت. 2007.

21. نصر محمد عارف. الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان الأردن. 2006.

مرتكزات أجندة التنمية في افريقيا 2063

Pillars Of the Development Agenda 2063

الدكتورة: عباس وداد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 فرحات عباس، الجزائر
widadabbes@yahoo.fr

ملخص البحث:

أجندة 2063 هي مخطط تنمية أفريقيا لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة على مدى 50 عاما. تهدف القارة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق خمس خطط تنفيذية مدتها عشر سنوات. تحدد خطة أجندة 2063 مجموعة منالطموحات والأهداف والمجالات ذات الأولوية التي تسعى القارة إلى تحقيقها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، في ضوء هذه الخلفية، تم تكليف مفوضية الاتحاد الافريقي (AUC) ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الافريقي (AUDA-NEPAD) من قبل أجهزة السياسة في الاتحاد الافريقي لتنسيق ومتابعة تنفيذ هذه الطموحات والاهداف. التي تتمحور أساسا حول تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة محورها المواطن الافريقي.

الكلمات المفتاحية: أجندة 2063، التنمية المستدامة، الاتحاد الافريقي، افريقيا.

Abstract:

Agenda 2063 sets out a set of ambitions, goals and priority areas that the continent seeks to achieve at the national, regional and continental levels. In light of this background, the African Union Commission (AUC) and the African Union Development Agency (AUDA-NEPAD) have been mandated by the political organs of the African Union to coordinate and follow up on the implementation of these ambitions and goals. Which mainly revolves around achieving comprehensive and sustainable development, centered on the African citizen

Key words: Agenda 2063., Sustainable Development, African Union, Africa.

مقدّمة:

على مدار الخمسين عامًا الماضية (1963-2013)، ركزت إفريقيا جهودها على إنهاء الاستعمار واهتمت بالنضال ضد الفصل العنصري وتحقيق الاستقلال السياسي للقارة. وبمناسبة الذكرى الخمسين (مايو 2013) لمنظمة الوحدة الأفريقية (OAU) / الاتحاد الأفريقي (AU) التي قادت عملية إنهاء الاستعمار، أعادت القارة تكريس نفسها لتحقيق رؤية تنموية شاملة للقارة أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة، يقودها مواطنوها، لتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية.

ولتحقيق هذه الرؤية جاءت قمة اليوبيل الذهبي للاتحاد الافريقي مع إعلان رسمي في 2015 ملخصة في ثماني مجالات أهمها: التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ دمج الحكم الديمقراطي والسلام والأمن كأعمدة للرؤية.

ومن أجل جعل الإعلان الرسمي حقيقة واقعة وضمن سياق رؤية الاتحاد الأفريقي، فإن الهياكل الاقتصادية والسياسية لقمة الاتحاد وبتوجيه من مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC)، وبدعم جديد من وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، وبنك التنمية الإفريقية (AfDB) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، تم إعداد جدول أعمال للقارة مدته 50 عامًا من خلال عملية يقودها الناس تحدد إفريقيا التي نريدها، أي أجندة 2063.

وبعد اعتماد الوثيقة الإطارية لأجندة 2063 من قبل القمة الافريقية في جانفي 2015 كأساس من أجل احداث التحول الاجتماعي والاقتصادي التكاملي على المدى الطويل في القارة، وجهت مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعداد خطة تنفيذية للعشرية الأولى لأجندة 2063 (2013 - 2023). وتعد هذه الخطة هي الأولى في سلسلة من خمسة مراحل، وقد اعتمدت القمة في يونيو 2015 خططًا لعشر سنوات على مدى خمسين عامًا كأساس لإعداد خطط التنمية متوسطة المدى للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي والتجمعات الاقتصادية الاقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي.

مشكلة الدراسة: على ضوء ما سبق تتمحور اشكالية بحثنا حول السؤال الموالي:

ماهي المكونات الاساسية لأجندة التنمية في افريقيا لعام 2063؟

فرضيات الدراسة:

- اجندة افريقيا للتنمية تعبر عن خطة طويلة الاجل من اجل احداث تنمية شاملة ومستدامة في القارة.
- تتمحور اجندة التنمية في افريقيا حول استغلال الثروات التي تزخر بها افريقيا بما في ذلك الثروة البشرية، التي تحقق تحسن في مستويات العيش. (التنمية بالإنسان ومن اجل الانسان).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اجندة افريقيا لسنة 2063، الطموحات والاهداف التي يصبو اليها الاتحاد الافريقي من خلال هذه الخطة طويلة الاجل، والهياكل المسؤولة عن اعداد وتنفيذ وتقييم هذه الخطة.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كون افريقيا القارة الاغنى في العالم بجميع انواع الثروات والتي يعاني سكانها لحد الساعة من جميع مظاهر التخلف والصراعات وتتعرض معظم ثرواتها للنهب من قبل المستعمرات القديمة، فالخطة او اجندة التنمية لسنة 2063 تقدم إطار استراتيجي لاستغلال ثروات القارة وخطة لاستغلال عوائد هذه الثروات لإحداث تنمية شاملة ومتكاملة ومستدامة في القارة.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اجراء مسح لمختلف التقارير والدراسات التي تناولت الموضوع.

الإطار النظري:

في هذا الشق من الدراسة تناولنا امكانيات القارة الإفريقية بلمحة موجزة والتطلعات والاهداف التي جاءت بها اجندة التنمية لإفريقيا 2063، المشاريع الرائدة في افريقيا والمؤسسات المسؤولة عن اعداد وتنفيذ وتقييم الاجندة على المستويات الثلاث (القاري، الاقليمي والوطني)

المحور الأول:
فرص افريقيا ومقوماتها.

تتمتع القارة بفرص وإمكانات كبيرة تمكنها من مواجهة عديد التحديات المرتبطة بتكامل القارة من بينها تسارع النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي والاقتصادي، حيث حققت نحو ثلث الدول الأفريقية معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي فوق 6 ٪ بين عامي 2000 و2008. 24 ٪ فقط من هذا النمو كان مرتبطا باستخراج الموارد الطبيعية. [1]

- متوسط الزمن لمضاعفة الدخل في القارة هو 22 سنة وفي عدة بلدان سيستغرق الأمر أكثر من عقد بقليل (11 إلى 13 عامًا) للقيام بذلك.
- أفريقيا لديها سوق ضخم للتجارة داخليا وخارجيا.
- تمتلك افريقيا 52 مدينة يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة (تقريبًا نفس عدد سكان أوروبا الغربية).
- ستزيد النسبة المئوية للعيش في المدن عن 50 ٪ بحلول عام 2030، وهي طبقة وسطى أكبر من الهند وبقوة شرائية تقديرية.
- هناك استقرار متزايد على الجبهات الاقتصادية والأمنية والسياسية.
- هناك مؤشرات للاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وبعض التحولات السياسية المفضية للديمقراطية وتراجع النزاعات والحروب.
- سيكون لأفريقيا قريباً أكبر قوة عاملة في العالم، وستتضخم لتصل إلى 163 مليوناً وبنهاية 2035 ستصبح أكبر من الصين، وتمثل 25 ٪ من القوى العاملة العالمية.
- على الرغم من أن التجارة بين البلدان الأفريقية لا تزال متأخرة عند 11 ٪ في الوقت الحالي (في بعض المناطق هو 25 ٪).
- نمو الشركات الأفريقية واتخاذ تدابير قوية حيث ستشهد المستويات الإقليمية والقارية تحسنا ملحوظا.
- الإطلاق الوشيك لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية للكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجموعة دول شرق إفريقيا التي يحتمل أن يبلغ عدد سكانها 625 مليون و26 دولة (ما يقرب من

(1): الاتحاد الافريقي،" الاتحاد الافريقي،" الموقع الالكتروني: https://au.int/sites/default/files/pressreleases ، 2022/09/15، على الساعة: 20:00.

نصف القارة) ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 1.2 تريليون دولار أمريكي (58 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة)، وسيمثل ذلك دفعة كبيرة للتجارة بين البلدان الأفريقية وخاصة في مجالات تحرك الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

- تمتلك أفريقيا 60 ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، والتي يمكن أن تصنع من القارة قوة زراعية مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم البيئية في أفريقيا.
- في المتوسط تنفق الحكومات الأفريقية 20 ٪ من ميزانياتها على التعليم (مقارنة إلى 11 ٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وسيكون التعليم وتنمية المهارات أمرًا بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كان العائد الديمغرافي والنمو المتوقع للقارة ستكون القوى العاملة حافزًا للنمو والتحول، أو ستؤدي إلى اضطرابات مدنية.
- بلغ انتشار الهاتف المحمول 2 ٪ في عام 2000 وارتفع إلى إلى 85 ٪ عام 2015.
- من المتوقع أن يرتفع عدد السكان في سن العمل من 15 إلى 64 من 54.5 ٪ إلى 62.8٪ من السكان بين الفترتين 2010 و2030، ويقدر بـ 63.7 ٪ في عام 2100. يمكن أن تكون الزيادة في عدد السكان محرك السوق للأعمال /القطاع الخاص في أفريقيا. تضخم في عدد السكان في سن العمل بالنسبة للأطفال وكبار السن، يعني عبء إعالة أقل سيوفر موارد لرعاية المسنين ولتنمية رأس المال البشري.
- من المتوقع أن تدخل أفريقيا عصرها الحضري بحلول عام 2035 عندما يكون 50 ٪ من السكان ستعيش في المناطق الحضرية، وتصل إلى 1.26 مليار في عام 2100، أي ما يقرب من ربع سكان العالم عدد سكان الحضر المتوقع. بالنظر إلى هذا الاتجاه الديموغرافي، لا ينبغي ترك أفريقيا دون إنشاء المدن الذكية.
- إن تزايد عدد سكان الحضر وأكبر قوة عاملة في المستقبل يوفران فرصة لأفريقيا لتحويل نفسها إلى قوة عالمية.

المحور الثاني:
التعريف بأجندة افريقيا 2063.

احتفل الاتحاد الافريقي بمرور 50 عاما على انشاء منظمة الوحدة الافريقية في قمة ماي 2013 وإصدار ما يعرف بإعلان SOLEMN الذي يشمل اهداف القارة الاساسية ولتحقيق أهداف الاتحاد الافريقي وضع ما يعرف بأجندة 2063 لمدة 50 عاما وتم اعتماد هذه الاجندة في جانفي 2015 واعتبرت الاجندة اساسا للتحول الاقتصادي والاجتماعي والتكامل طويل الاجل للقارة. (1)

أجندة 2063 هي إستراتيجية وإطار للتحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة على مدار 50 عاما القادمة فهي تستند على الاسراع في تنفيذ المبادرات السابقة والحالية الخاصة بالنمو والتنمية المستدامة مثل خطة عمل لاغوس ومعاهدة ابوجا وبرنامج الحد الادنى للتكامل والشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا NEPAD، وتعتمد هذه الأجندة أيضا على أفضل الممارسات الوطنية والاقليمية والقارية في تحقيق التنمية. تقسم الاجندة إلى خطط حسب المدة الزمنية منها 25 عاما و10 سنوات وخطط قصيرة المدى وتركز هذه الخطط على الاسراع في تنفيذ أطر العمل القارية الرئيسية بالإضافة إلى ضرورة قيام الدول الافريقية بإلحاق الاطر التشريعية والبروتوكولات المناسبة والمواثيق المتماثلة مع أجندة 2063. (2)

أظهرت مجموعة مشتركة من التطلعات هي:

1- أفريقيا المزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة.

2- قارة متكاملة، موحدة سياسيا، على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية ورؤية نهضة أفريقيا.

3- أفريقيا التي يسودها الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.

4- أفريقيا تنعم بالسلام والأمن.

5- أفريقيا ذات الهوية الثقافية القوية، والتراث المشترك، والقيم والأخلاق.

6- أفريقيا التي تحرك تنميتها الشعوب وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية، وخاصة نسائها وشبابها، ورعاية الأطفال

7- أفريقيا كشريك عالمي قوي وموحد ومرن ومؤثر.

(1): الاتحاد الافريقي، أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، (سبتمبر 2015).

(2): Commission de l'Union Africaine, Agenda 2063, Projet De Document, Union Africaine, Addis-Ababa, (Mai 2014), p 96.

تُظهر هذه التطلعات السبعة تقارباً قوياً مع رؤية الاتحاد الأفريقي، وهي تتماشى مع ثماني أولويات للإعلان الرسمي للذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي. جماعيا هذه تظهر هذه التطلعات المشتركة استمرارية قوية في التفكير بين مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية والجيل الحاضر من الأفارقة، وإن كان في سياق ديناميكي جديد. تعكس التطلعات رغبة الأفارقة في الازدهار والرفاهية والوحدة والتكامل من أجل قارة مواطنين أحرار وآفاق موسعة، مع التحرر من الصراع وتحسين الأمن البشري. كما أنهم يعرضون إفريقيا ذات هوية وثقافة والقيم، فضلا عن شريك قوي ومؤثر على المسرح العالمي يجعل المساواة والاحترام أساس المساهمة في تقدم البشرية ورفاهيتها - باختصار أفريقيا مختلفة وأفضل وديناميكية مقارنة بعام 2013.

هناك تحولات في التطلعات وكل معلم هو خطوة نحو تحقيق أفريقيا بحلول عام 2063. تظهر نقاط الانتقال هذه، وهي معالم مثيرة في حد ذاتها، في أجندة 2063.

الشكل رقم 1: محتوى اجندة 2063 في افريقيا [1]

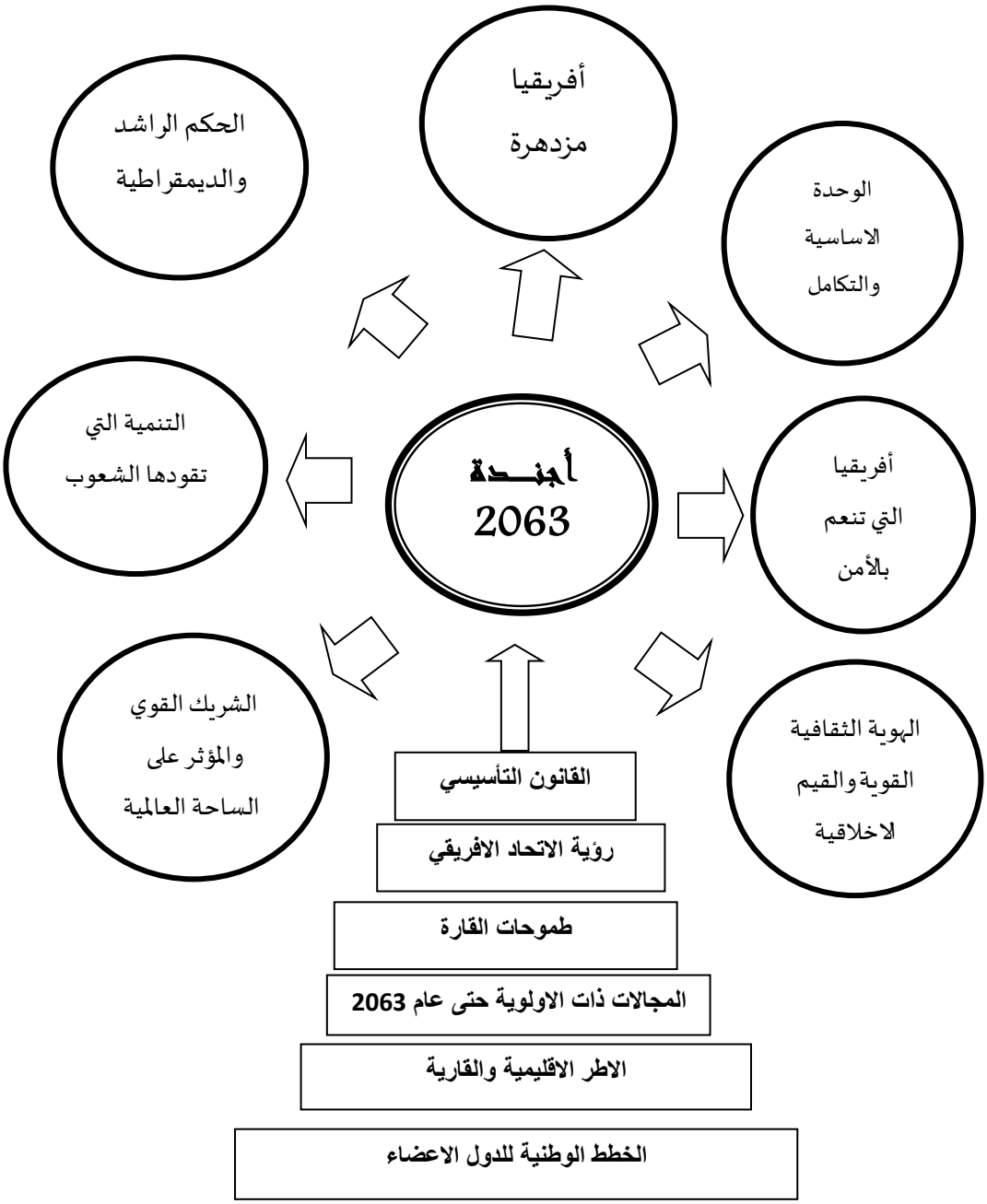

(1): African Union, Agenda 2063: The Africa We Want, African Union, Addis-Ababa, 2015, p 14.

المحور الثالث:
طموحات واولويات التنمية وفق أجندة 2063

قام الاتحاد الافريقي بوضع سبعة محاور اساسية ومتكاملة فيما بينها لتحقيق التنمية المنشودة في افريقيا وقد وردت على النحو الآتي:

الطموح 1 (أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة): يتعهد هذا الطموح بإنهاء الفقر وعدم المساواة في الدخل والفرص، وخلق فرص العمل، ومواجهة تحديات التحضر السريع، وتحسين ظروف والوصول إلى الضروريات الأساسية للحياة، وتوفير الامن والحماية الاجتماعية، وتطوير رأس المال البشري والاجتماعي لأفريقيا من خلال التعليم والمهارات، (ثورة تؤكد على العلم والتكنولوجيا وتوسيع الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة، خاصة للنساء والفتيات)، وتحويل اقتصادات أفريقيا من خلال الاستفادة من أفريقيا الموارد الطبيعية والتصنيع والقيمة المضافة، وكذلك رفع الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتحويل الزراعة الأفريقية جذريًا لتمكين القارة من إطعام نفسها وأن تكون لاعباً رئيسياً كمصدر صاف للأغذية، واستغلال الإمكانات المائية الهائلة في إفريقيا، وأخيراً وضع تدابير للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي الغني للقارة، الغابات والأراضي والمياه واستخدام تدابير تكيفية بشكل أساسي لمواجهة مخاطر تغير المناخ.

الطموح 2 (قارة متكاملة، موحدة سياسياً، تقوم على مُثُل الوحدة الأفريقية ورؤية نهضة أفريقيا): من خلال تسريع التقدم نحو الوحدة القارية والتكامل من أجل النمو المستدام والتجارة وتبادل السلع والخدمات وحرية حركة الأفراد ورأس المال من خلال: إنشاء أفريقيا المتحدة. والتتبع السريع لمنطقة التجارة الحرة القارية. وتحسن الاتصال من خلال مبادرات أحدث وأكثر جرأة لربط القارة بالسكك الحديدية والطرق البرية البحرية والجوية. وتطوير مجمعات الطاقة الإقليمية والقارية، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الطموح 3 (أفريقيا من الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة وحكم القانون): ترسيخ المكاسب الديمقراطية وتحسين نوعية الحكم واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبناء مؤسسات قوية، وتسهيل ظهور قيادة تنموية ذات رؤية مستقبلية في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

الطموح 4 (أفريقيا سلمية وآمنة): تعزيز الحكم والمساءلة والشفافية كأساس لأفريقيا سلمية؛ وتعزيز آليات تأمين السلام والمصالحة على جميع المستويات، فضلا عن معالجة التهديدات الناشئة للسلام في أفريقيا؛ ووضع استراتيجيات لتمويل الاحتياجات الأمنية للقارة.

الطموح 5 (أفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق): غرس روح الوحدة الأفريقية؛ والاستفادة من تراث وثقافة إفريقيا الغنية لضمان تواصل الفنون الإبداعية واستعادة التراث الثقافي لأفريقيا والحفاظ عليه.

الطموح 6 (أفريقيا التي تنميتها مدفوعة وتعتمد على سكانها إمكانات الشعوب الأفريقية، ولا سيما نسائها وشبابها، ورعاية الأطفال): من خلال تعزيز دور المرأة الأفريقية وضمان المساواة والتكافؤ بين الجنسين في

جميع مجالات الحياة (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)؛ القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة؛ وخلق فرص لشباب أفريقيا لتحقيق الذات والحصول على الصحة والتعليم؛ وضمان السلامة والأمن لأطفال إفريقيا.

الطموح 7 **(أفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي وموحد ومرن ومؤثر):** تحسين مكانة أفريقيا في نظام الحكم العالمي (مجلس الأمن الدولي، المؤسسات المالية...)، وتحسين شراكات إفريقيا وإعادة تركيزها بشكل أكبر استراتيجيا للاستجابة للأولويات الأفريقية للنمو والتحول؛ والتأكد من أن القارة تمتلك الاستراتيجيات الصحيحة لتمويل تنميتها وتقليل الاعتماد على المساعدات.

الجدول رقم 1: الطموحات والاهداف الواردة في أجندة افريقيا 2063 (1)

الطموح	الهدف
أفريقيا مزدهرة على اساس النمو الشامل والتنمية المستدامة	- مستوى عال للمعيشة، وجودة نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين - التعليم الجيد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. - تمتع المواطنين بالصحة والتغذية الجيدة. - الموائل الحديثة والصالحة للعيش فيها. - تحول الاقتصاديات وفرص العمل. - الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة. - الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيا والقادرة على التكيف مع تغير المناخ
قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة	- الولايات المتحدة الافريقية (فدرالية اوكونفيدرالية) - البنية التحتية الحديثة ذات المستوى العالمي الشاملة لجميع أنحاء أفريقيا.
أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية والحقوق والعدالة وسيادة القانون	- ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون.

(1): الاتحاد الافريقي،"تقرير مفوضية الاتحاد الافريقي عن اجندة افريقيا 2063،" الموقع الالكتروني: https://au.int/agenda2063/sdgs، 2022/09/08، على الساعة 21:30.

	- بناء المؤسسات القادرة والقيادة القابلة للتحول على جميع المستويات
أفريقيا تنعم بالسلم	- المحافظة على السلم والأمن والاستقرار
أفريقيا ذات الهوية الثقافية القوية والقيم والمثل الأخلاقية	- ترسيخ الوحدة الأفريقية تماما - بروز النهضة الثقافية الأفريقية.
أفريقيا تقود شعوبها تنميتها خصوصا بالاعتماد على الامكانيات المتوفرة لدى الشباب والنساء	- المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع المجالات - كفالة المشاركة والتمكين للشباب.
أفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر	- أفريقيا كشريك أساسي في الشؤون الدولية والتعايش السلمي. - أفريقيا لا تعتمد على المعونية وتتولى المسؤولة الكاملة لتمويل تنميتها.

المحور الرابع:
المشاريع الرئيسية في اجندة 2063

تشير المشاريع الرئيسية في اجندة 2063 إلى البرامج والمبادرات الرئيسية التي يتم تحديدها على أنها أساسية لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا وكذلك تعزيز هويتنا المشتركة. وتشمل المشاريع الرائدة من بين أمور أخرى البنية التحتية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والفنون والثقافة بالإضافة إلى مبادرات لتأمين السلام في القارة. (1)

1- شبكة قطار مدمجة عالية السرعة

يهدف المشروع إلى ربط جميع العواصم والمراكز التجارية الأفريقية من خلال شبكة أفريقية للقطارات عالية السرعة وبالتالي تسهيل حركة البضائع وخدمات العوامل والأشخاص. تقليل تكاليف النقل والتخفيف من الازدحام في الأنظمة الحالية والمستقبلية.

2- صياغة استراتيجية السلع الأفريقية

يُنظر إلى تطوير استراتيجية السلع القارية على أنه مفتاح لتمكين البلدان الأفريقية من إضافة قيمة، واستخراج إيجارات أعلى من سلعها، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز التنويع الرأسي والأفقي المرتكز على القيمة المضافة وتطوير المحتوى المحلي .وتهدف الإستراتيجية إلى تحويل إفريقيا من كونها مجرد مورد للمواد الخام لبقية العالم إلى قارة تستخدم مواردها الخاصة بنشاط لضمان التنمية الاقتصادية للأفارقة.

3- إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)

تسريع التجارة البينية الأفريقية وتعزيز المركز التجاري لأفريقيا في السوق العالمية. وتهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تسريع نمو التجارة البينية الأفريقية بشكل كبير واستخدام التجارة بشكل أكثر فعالية كمحرك للنمو والتنمية المستدامة من خلال مضاعفة التجارة داخل إفريقيا، وتعزيز الصوت المشترك لأفريقيا والمساحة السياسة للقارة في مفاوضات التجارة العالمية. (2)

4- جواز السفر الأفريقي وحرية تنقل الافراد

من خلال إزالة القيود المفروضة على قدرة الأفارقة على السفر والعمل والعيش داخل قارتهم. وتهدف المبادرة إلى تغيير قوانين إفريقيا، التي لا تزال مقيدة بشكل عام لحركة الأشخاص على الرغم من الالتزامات السياسية بخفض الحدود، وبهدف تعزيز إصدار التأشيرات من قبل الدول الأعضاء لتشجيع حرية التنقل لجميع المواطنين الأفارقة في جميع البلدان الأفريقية. وتم تبني بروتوكول حرية حركة الأفراد وحق الإقامة مع تبني

(1): Union africaine, «Projets Phares De La Agenda 2063,» in: https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects ,Seen: 11/09/2022, at: 20 :00.
(2): African Union, Agenda 2063: First Continental Report On The Implementation of Agenda 2063, African Union, Addis Ababa, 2020.

خارطة تنفيذ شاملة في جانفي 2018، واشترط الحصول على 15 تصديق لدخول البروتوكول حيز التنفيذ، اذ تم التوقيع على البروتوكول من قبل 32 دولة وصادقت دولة واحدة عليه هي رواندا.

5- إسكات البنادق بحلول عام 2020

تحتاج إفريقيا إلى العمل من أجل إنهاء جميع الحروب والصراعات الأهلية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والصراعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية لتحقيق أهداف أجندة 2063، ويرجع اساس المبادرة الى خارطة لوساكا سنة 2016، كما نجد متابعة لتبني قرار مجلس الأمن رقم 2457 بشأن اسكات البنادق، حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تأسيس قوة مهام معنية بتعبئة الدعم الدولي لتنفيذ خارطة لوساكا وخطة عمل مفوضية الاتحاد الافريقي، بالإضافة إلى ذلك، سيتم رصد التقدم المحرز في المجالات من خلال إنشاء وتفعيل مؤشر الأمن البشري الأفريقي (AHSI)

6- تنفيذ مشروع سد إنجا الكبير للطاقة الكهرومائية

قامت الكونغو الديمقراطية بتوقيع اتفاقية مع مجموعة من الشركات الصينية والاسبانية لإجراء دراسات فنية وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لسد انجا 3 الذي يعد بمثابة المرحة الاولى من المراحل السبع لمجمع السدود الخمس المكونة لمشروع سد انجا الكبير على ان يتم تعبئة تكاليف الاستثمار من قبل تجمع الشركات وقد بلغت القدرة التشغيلية الاولية لسد إنجا 3 نحو 4800 ميغاواط وتم زيادتها لتصل نحو 11000 ميغاواط في عام 2018 ومن المتوقع أن يولد تطوير سد إنجا 43200ميجاوات من الطاقة، لدعم مجمعات الطاقة الإقليمية الحالية وخدمتهم المشتركة لتحويل إفريقيا من مصادر تقليدية إلى حديثة للطاقة وضمان وصول جميع الأفارقة إلى كهرباء نظيفة وبأسعار معقولة.

7- إنشاء سوق أفريقي واحد للنقل الجوي (SAATM)

تم اطلاقه رسميا خلال القمة الثلاثين للاتحاد الافريقي في جانفي 2018، وقد قامت 29 دولة أفريقية والممثلة لنحو 80% من حركة النقل الجوي الافريقي البيني بالتوقيع على اعلان تأسيس هذه السوق ومن بينها 10 دول نفذت كافة الإجراءات المحددة في إطار هذا السوق من قبل المفوضية الافريقية للطيران المدني و10 دول أخرى قامت بالتوقيع على اتفاقيات جديدة للتعاون الثنائي للخدمات الجوية. في حين قامت 18 دولة بالتوقيع على مذكرة تنفيذ لضمان إزالة اي قيود متعلقة باتفاقيات الخدمات الجوية والتي لا تتفق مع اعلان ياموسوكرو لعام 1999. ويهدف SAATM إلى ضمان الاتصال داخل المنطقة بين عواصم إفريقيا وإنشاء سوق نقل جوي موحد في إفريقيا، كقوة دافعة للتكامل الاقتصادي في القارة وأجندة النمو، يوفر SAATM التحرير الكامل لخدمات النقل الجوي بين البلدان الأفريقية من حيث الوصول إلى الأسواق وحقوق المرور للخدمات الجوية المجدولة والشحن من قبل شركات الطيران المؤهلة وبالتالي تحسين اتصال الخدمات الجوية وكفاءة الناقل الجوي، ويزيل القيود المفروضة على الملكية وينص على التحرير الكامل للتعريفات، كما يوفر معايير الأهلية

لشركات النقل من المجتمع الأفريقي، ومعايير السلامة والأمن، وآليات المنافسة العادلة وتسوية المنازعات وكذلك حماية المستهلك.

8- إنشاء منتدى اقتصادي أفريقي سنوي

المنتدى الاقتصادي الأفريقي السنوي، هو اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين يجمع بين القيادة السياسية الأفريقية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني للتفكير في كيفية تسريع التحول الاقتصادي لأفريقيا وتسخير مواردها الهائلة لتعزيز تنمية الشعوب الأفريقية، ويناقش المنتدى الفرص الرئيسية وكذلك القيود التي تعيق التنمية الاقتصادية ويقترح التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق تطلعات وأهداف أجندة 2063.

9- إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية

يهدف إنشاء المؤسسات المالية القارية الأفريقية إلى تسريع التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة من خلال إنشاء منظمات ستلعب دورًا محوريًا في تعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي الأفريقي، والمؤسسات المالية المتوخاة لتعزيز التكامل الاقتصادي وهي بنك الاستثمار الأفريقي وبورصة عموم أفريقيا؛ وصندوق النقد الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي وبنك الاستثمار الافريقي.

10-الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا

يهدف ذلك إلى وضع سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تؤدي إلى تطبيقات وخدمات إلكترونية تحويلية في إفريقيا ولا سيما البنية التحتية ذات النطاق العريض داخل أفريقيا والأمن السيبراني، مما يجعل ثورة المعلومات أساسًا لتقديم الخدمات في صناعات التكنولوجيا الحيوية والنانوية وتحويل إفريقيا في النهاية إلى مجتمع إلكتروني، وقد تم تركيب هذه الشبكة في 48 دولة افريقية في مارس 2017 واستفاد منها حوالي 22 الف طالب في الحصول على درجة علمية، كما تم تنفيذ 770 استشارة طبية عن بعد وعقد 6700 جلسة تعليم طبية مستمرة مع اطباء وممرضين. وقد اوقفت الحكومة الهندية كافة خدماتها لهذه الشبكة في جويلية 2017 ونتيجة لذلك تم تخصيص بنية تحتية لهذه الشبكة لصالح الحكومة السينغالية. [1]

11-إفريقيا إستراتيجية الفضاء الخارجي

تهدف استراتيجية الفضاء الخارجي لأفريقيا إلى تعزيز استخدام أفريقيا للفضاء الخارجي لتعزيز تنميتها. ولا يخفى علينا ان للفضاء الخارجي أهمية حاسمة في مختلف مجالات التنمية: الزراعة، وإدارة الكوارث، والاستشعار عن بعد، والتنبؤات المناخية، والخدمات المصرفية والمالية، وكذلك الدفاع والأمن، فلم يعد وصول إفريقيا إلى منتجات تكنولوجيا الفضاء مسألة ترف وهناك حاجة إلى تسريع الوصول إلى هذه التقنيات

(1): African Union, Agenda-Dashboard, "Development Agency (Auda-Nepad) ," in: https://www.nepad.org/agenda-dashpoard , Seen: 04/09/2022, at: 17:00.

والمنتجات والتطورات الجديدة في تقنيات الأقمار الصناعية تجعل هذه في متناول البلدان الأفريقية، وهناك حاجة إلى سياسات واستراتيجيات مناسبة لتطوير سوق إقليمي للمنتجات الفضائية في أفريقيا.

12- **.جامعة إفريقية افتراضية وإلكترونية**

يهدف هذا المشروع إلى استخدام البرامج القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الوصول إلى التعليم العالي والتعليم المستمر في إفريقيا من خلال الوصول إلى أعداد كبيرة من الطلاب والمهنيين في مواقع متعددة في وقت واحد، ويهدف إلى تطوير موارد مفتوحة وذات صلة، وعن بعد، وتعليم إلكتروني (ODeL) لتزويد الطلاب بوصول مضمون إلى الجامعة من أي مكان في العالم وفي أي وقت، 7 أيام في الأسبوع، و24 ساعة في اليوم. [1]

13-**الأمن السيبراني**

يعد قرار اعتماد الأمن السيبراني كبرنامج رائد لأجندة 2063 مؤشرًا واضحًا على أن إفريقيا لا تحتاج فقط إلى دمج التغييرات السريعة التي أحدثتها التقنيات الناشئة في خططها التنموية، ولكن أيضًا لضمان استخدام هذه التقنيات لصالح الأفراد أو المؤسسات أو الدول الأفريقية من خلال ضمان حماية البيانات والأمان عبر الإنترنت، ويسترشد مشروع الأمن السيبراني **باتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية**

14-**متحف أفريقيا الكبير**

يعترف الميثاق الأفريقي للنهضة الثقافية الأفريقية بالدور المهم الذي تدفعه الثقافة في تعبئة وتوحيد الناس حول المثل العليا المشتركة، وتعزيز الثقافة الأفريقية لبناء المثل العليا للوحدة الأفريقية. ويهدف مشروع المتحف الأفريقي الكبير إلى خلق وعي حول القطع الأثرية الثقافية الشاسعة والديناميكية والمتنوعة في إفريقيا والتأثير الذي كان لأفريقيا ولا يزال على ثقافات العالم المختلفة في مجالات مثل الفن والموسيقى واللغة والعلوم وما إلى ذلك، وسيكون المتحف الأفريقي الكبير مركزًا محوريًا للحفاظ على التراث الثقافي الأفريقي وتعزيزه. كما تم تحديد وتخصيص موقع إنشاء هذا المتحف في الجزائر، وتدشين اللجنة الفنية الاستشارية بشأن تأسيس وإطلاق هذا المتحف والتي تضم ممثلين من دول الاتحاد الافريقي تم اختيارهم على اساس اقليمي إلى جانب بعض الخبراء في مجال التراث والثقافة، وتعد مسألة تمويل الإنشاءات والمعدات بمثابة التحدي الأبرز حيث قدرت تكلفة انجازه بنحو 57 مليون دولار.

15-**الموسوعة الافريقية**

تهدف الموسوعة الأفريقية إلى توفير مصدر موثوق للتاريخ الحقيقي لأفريقيا والحياة الأفريقية، وتوفر الموسوعة للأفارقة مجموعة من الحقيقة لتوجيههم وتوحيدهم في تنميتهم بأسس في جميع جوانب الحياة الأفريقية بما

(1): African Union, Executive Council, Annual Report On The Activities Of The African Union And Its Organs, African Union, Addis-Ababa, 2020, p 6.

في ذلك التاريخ والقانون والاقتصاد والدين والعمارة والتعليم وكذلك أنظمة وممارسات المجتمعات الأفريقية. وتقدم Encyclopedia Africana نظرة أفريقية للعالم عن الناس والثقافة والأدب والتاريخ لأفريقيا وهي أداة رئيسية لاستخدامها في التثقيف والإعلام، ووضع السجلات في نصابها الصحيح فيما يتعلق بتاريخ وثقافة ومساهمات الشعوب الأفريقية في جميع أنحاء العالم.

المحور الخامس:
تنفيذ أجندة افريقيا 2063

إن الترابط بين الخطط الوطنية ومبادرات التنمية الاقليمية الفرعية وأجندة 2063 أمر بالغ الأهمية من اجل ضمان تحقيق الأهداف المنشودة، وفي حين ان المسؤولية النهائية عن تنفيذ الخطة تقع على عاتق الحكومات الوطنية، إلا انه ينبغي ان يكون هناك تنسيق وترابط في جميع مراحل الانجاز كما يلي : [1]

أولا: على المستوى القاري

من حيث التسلسل الهرمي تكون المهام كما يلي:

- المؤتمر يقوم بتقديم مبادئ توجيهية واسعة للسياسات بشأن تنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063، والموافقة على الاهداف والغايات المتوسطة وطويلة الأجل لأجندة 2063، واعتماد تقارير الرصد والتقييم متوسطة الأجل.
- المجلس التنفيذي: يقوم بتقديم التوصيات إلى المؤتمر بشأن الأهداف والغايات والمؤشرات، والاهداف القطاعية، واستعراض تقارير الرصد والتقييم وتقديم المشورة إلى المؤتمر بشأن الإجراءات التصحيحية المناسبة، والموافقة على عضوية الفرق الاستشارية التي تعمل مع مفوضية الاتحاد الافريقي.
- اللجنة الوزارية المعنية بأجندة 2063 والتي تتكون من رئيس المجلس التنفيذي الجديد والرئيس المنتهية ولايته، من خلال نقاش الخلية الوزارية الاولى للمجلس التنفيذي (الجزائر، انجولا، الكاميرون، غانا، رواندا)، وممثلي المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية المعترف بها، رئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي، رئيس البنك الافريقي للتنمية، والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا والامين التنفيذي لمبادرة النيباد، ويقوم باستعراض وتقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي حول جميع المسائل المتعلقة بأجندة 2063.

أ- **لجنة الممثلين الدائمين**: يتمثل دورها في ضمان إدراج التقارير بشأن أجندة 2063 إلى المفوضية الافريقية والمؤتمر ضمن جدول أعمال اجتماعات المؤتمر والمفوضية الاوروبية.

ب-**اللجنة التوجيهية التنفيذية لمفوضية الاتحاد الافريقي**: تتكون من مفوضية الاتحاد الافريقي التي تعد مسؤولة عن التنسيق المركزي الشامل لتنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 وتشاركها في المهام لجنة توجيهية عملية مع الاتحاد الافريقي بالإضافة إلى عضوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية والشراكة الجديدة لتنمية

(1): الاتحاد الافريقي، تقرير مفوضية الاتحاد الافريقي عن اجندة 2063، الاتحاد الافريقي، اديس بابا، اثيوبيا، 2020.

افريقيا (النيباد) ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الافريقي للتنمية وأجهزة الاتحاد الافريقي ذات الصلة ورؤساء الفرق الاستشارية في مختلف مجالات التنمية وتشرف على:

- تحديد الأهداف والغايات والمؤشرات المتوسطة المدى للعشرية.
- وضع اطر تنفيذ ورصد وتقييم.
- استعراض تقارير الرصد والتقييم.
- تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن تعبئة الموارد.
- توفير جهة التنسيق للتفاعل مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية في التنفيذ والرصد والتقييم.
- إعداد تقارير مرحلية سنوية لبحثها من قبل المفوضية وبالتالي المجلس التنفيذي.
- تسهيل المشاورات السنوية بين الطبقات السياسية والاقتصادية والاكاديمية والاجتماعية لإفريقيا.

ت-**اللجنة الفنية المتخصصة**: تنظم على مستوى مختلف الوزارات بهدف اعداد وتسيير الاستراتيجيات القطاعية في إطار أجندة 2063، كما تقوم بإعداد وتقييم التقارير القطاعية للرصد والتقييم من قبل المؤتمر في إطار التنسيق مع مفوضية الاتحاد الافريقي.

ث-**الفرق الاستشارية**: تحدد اللجنة التوجيهية والتنفيذية عدد وانواع الفرق، لا يمكن ان تتجاوز العضوية 8 اشخاص لكل فرقة وتمثل مهامهم اساسا في تقديم المشورة بشأن الاستراتيجية لبلوغ الأهداف وتقديم اقتراحات تحسينية.

ثانيا: على المستوى الإقليمي

تتمثل في المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الافريقي وهي التي تمثل الاقاليم في اللجنة التوجيهية والتنفيذية لأجندة 2063؛ وتقوم بتكييف ومواءمة الخطط القارية المنظورة لأجندة 2063 على المدى الطويل والمتوسط والمبادئ التوجيهية للخطط الاقليمية، وتنسيق إعداد وتنفيذ المشاريع الاقليمية وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج الاقليمية وفقا لأجندة 2063.

ثالثا: على المستوى الوطني

تتمثل في الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي من خلال الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الربحية وغير الربحية والمجموعات المشتركة بين القطاعات حيث تشارك في مواءمة الرؤية الوطنية لأجندة 2063، وإعداد خطة متوسطة الاجل استنادا إلى الاهداف والتطلعات المحددة في الاجندة والمشاركة في وضع الأهداف والغايات والرصد والتقييم.

الخاتمة:

يمكن القول ان نسبة التقدم بشان تحقيق مجمل التطلعات بلغت نحو 33% مع وجود تفاوتات واضحة على مستوى التطلعات السبع، حيث سجل التطلع الرابع أعلى نسبة تقدم التي بلغت 47%، ويليه التطلع الثاني 44% في حين سجل التطلع الخامس ادنى مستوى 16%، كما تباينت الاقاليم الافريقية الفرعية بشأن نسبة التقدم، حيث حققت أقاليم الجنوب والغرب والشرق أعلى مستوى للتقدم في التطلع الرابع ونسب بلغت 38%، 55%و 58% على التوالي، في حين حقق إقليم الشمال أعلى مستوى للتقدم في التطلع السادس بنسبة تقدم 57%، بينما حقق إقليم الوسط أعلى مستوى للتقدم في التطلع الخامس بنسبة قدرها 42% والتفاصيل في الجدول رقم 2 الموالي

الجدول رقم 2: التقدم المحقق في تطلعات اجندة 2063. [1]

الاقاليم	التطلع 1	التطلع 2	التطلع 3	التطلع 4	التطلع 5	التطلع 6	التطلع 7
شمال افريقيا	43	45	16	33	33	57	28
جنوب افريقيا	28	32	10	38	6	30	23
غرب افريقيا	32	49	20	55	8	39	25
شرق افريقيا	32	55	29	58	28	49	43
وسط افريقيا	21	35	17	33	42	21	19
افريقيا	29	44	16	48	12	38	26

أحرزت القارة بعض التقدم في السعي وراء سبع تطلعات لجدول أعمال 2063 بمجموع درجة 32٪. عن الطموح 4 "سلمي وآمن أفريقيا "، كان أداء القارة جيدًا بشكل ملحوظ نتيجة إجمالية قدرها 48٪ مقابل هدف 2019. يتم تفسير ذلك جزئيًا من خلال الآليات المعمول بها وتعزيز القدرات للحفاظ على السلام والأمن على المستوى الوطني، بالإضافة إلى المؤسسات الإقليمية وترتيبات المستوى القاري، والتي تشمل هندسة السلام والأمن في أفريقيا. [2] *(African Union, 2020)*

وبالمثل، سجلت القارة أداءً جيدًا نسبيًا، محققًة 44٪ من أهداف 2019 في نطاق السعي وراء قارة متكاملة وموحدة سياسيا والتي تقوم على المثل العليا لرؤية النهضة الأفريقية. كما تم تحقيق ذلك من خلال

(1): African Union, Auda- Nepad, Agenda 2063 First Continental Report On: The Implementation of Agenda 2063, (february 2020), p 7.
(2): African Union, Agenda 2063: First Continental Report On The Implementation of Agenda 2063, African Union, Addis Ababa, 2020.

الجهود الجماعية والمتضافرة للدول الأعضاء في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما سجلت القارة أداءا قويا نسبيًا قدرب 38٪ على الطموح 6 من "أفريقيا التي التنمية يحركها الناس، وتعتمد على إمكانات الشعب الأفريقي ".

ومع نتيجة أداء بنسبة 29٪ عن تطلعات إفريقيا من أجل "إفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة "، تم تسجيل تقدم بطيء على تنفيذ ثلاثة من أصل سبعة أهداف، وهي "الاقتصادات المتغيرة وخلق فرص العمل"، " الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج " و "اقتصاد المحيط الأزرق من أجل تسريع النمو الاقتصادي". ومع ذلك، تم تسجيل تقدم ملحوظ على هدف "مستوى معيشة مرتفع، وجودة المستوى المعيشي والرفاه".

تم تسجيل نتيجة أداء ضعيفة بنسبة 16٪ على جهود القارة لتحقيق تطلعاتها للخير الحكم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون في ضوء أهداف عام 2019. وقد كان أداء القارة في تعزيز الثقافة القوية الهوية والتراث المشترك والقيم والأخلاق المسجلة درجة منخفضة 12٪ مقارنة بأهداف 2019.

أفريقيا 2063 الموضحة أعلاه والمرغوبة من قبل مواطنيها إذا تم الوفاء بها ستؤدي إلى أخذ مكانها الصحيح على المسرح العالمي. وسيتقارب مستوى التنمية فيها مع بقية العالم اين تتحسن رفاهية مواطنيها، وديناميكية اقتصادها، ووحدة شعبها، وثقافة الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أن تكون قد رسخت، السلام والأمن اللذين يتمتع بهما مواطنوها، مكانة نسائها، وكذلك النهضة الثقافية التي ستعمم في جميع أنحاء القارة.

كانت التنمية الاقتصادية لأفريقيا على مدى العقدين الماضيين مثيرة للإهتمام. مع اعتماد الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية منذ التسعينيات، لكن في المقابل تواجه القارة في مسارها هذا جملة من العراقيل اهمها:

- عدد قليل فقط من البلدان، التي كانت تشهد نموا مرتفعا بشكل ثابت في العقود الاخيرة، سوف تحسن من وضعها الاقتصادي في حين أن غالبية الدول الأخرى لم تصل الى ذلك.
- يستمر نصيب الفرد من الدخل في الارتفاع بنسبة 1.9 ٪ سنويًا، لكن التفاوت في توزيع الدخل سيزداد حدة.
- ستزداد الطبقة الوسطى ولكن بعد عقود، في المقابل سيبقى خمس الأفارقة يعاني من مظاهر الفقر.

قائمة المراجع

1. African Union. Agenda-Dashboard. “Development Agency (Auda-Nepad) .” in: https://www.nepad.org/agenda-dashpoard . Seen: 04/09/2022. at: 17:00.
2. African Union. *Agenda 2063: First Continental Report on The Implementation of Agenda 2063*. African Union. Addis Ababa. 2020.
3. African Union. *Agenda 2063: The Africa We Want*. African Union. Addis-Ababa, 2015.
4. African Union. Auda- Nepad. *Agenda 2063 First Continental Report On: The Implementation of Agenda 2063*. (February 2020).
5. African Union. Executive Council. *Annual Report on The Activities of The African Union and Its Organs*. African Union. Addis-Ababa. 2020.
6. Commission de l’union africaine. *Agenda 2063 : Projet De Document*. Union Africaine. Addis-Ababa. (Mai2014).
7. Union africaine. « Projets Phares De La Agenda 2063.» in: https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects .Seen: 11/09/2022, at: 20 :00.
8. الاتحاد الافريقي.” تقرير مفوضية الاتحاد الافريقي عن اجندة افريقيا 2063.” الموقع الالكتروني: https://au.int/agenda2063/sdgs. 2022/09/08، على الساعة 21:30.
9. الاتحاد الافريقي. أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة. (سبتمبر 2015).
10. الاتحاد الافريقي. *تقرير مفوضية الاتحاد الافريقي عن اجندة 2063*، الاتحاد الافريقي. اديس بابا. اثيوبيا. 2020.
11. الاتحاد الافريقي." الاتحاد الافريقي." الموقع الالكتروني: https://au.int/sites/default/files/pressreleases . 2022/09/15، على الساعة: 20:00.

استراتيجيات التكامل السياسي والأمني في افريقيا وفق أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي

Strategies For Political and Security Integration in Africa According to Agenda 2063 Of the African Union

الأستاذة: عتيقة نصيب
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر
atika-necib@univ-eloued.dz

ملخص البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإشكالات التي تميز القارة الإفريقية، والتطرق للسمات السياسية والأمنية فيها، إذ تعتبر إشكالية بناء الدولة والحروب والنزاعات الأفريقية السمة الأبرز لإفريقيا ما بعد الاستعمار، وفيما تحاول الدراسة الكشف على جملة الآليات المقترحة من قبل الاتحاد الأفريقي لتفعيل العملية التكاملية في افريقيا وفق أجندته لسنة 2063، إذ تعتبر ثنائية الأمن والسياسة أهم عوامل نجاح المسار التكاملي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الاستقرار السياسي افريقيا، التكامل الإقليمي، الاتحاد الإفريقي، أجندة 2063.

Abstract:

This study aims to show the most important problems that characterize the African continent, and to address the political and security situation in it. The problem of African state building, wars and conflicts is the most prominent feature of the African continent after the colonial period. The study also attempts to explore the total mechanisms proposed by the African Union to activate the integration process in Africa in accordance with its agenda for the year 2063, as the duality of security and politics is considered the most important factor in the success of the integration experiment.

Key words: Security, political stability, Africa, regional integration, African Union, Agenda 2063.

مقدّمة:

بالرغم من قدم ظاهرة التعاون والتنسيق والتكامل بين الجماعات الإنسانية وبين الدول إلا إنها أخذت أبعادا وصور مغايرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا بزيادة عدد الوحدات الفاعلة في النظام الدولي بفعل سياسات تصفية الاستعمار وبفعل عمليات التفكك التي رافقت الكثير من المناطق في العالم، الشيء الذي لم يمنع من ظهور تيار ينادي بضرورة انتهاج أساليب التكامل والاندماج على المستويين الدولي والإقليمي، إضافة إلى خلق طرق جديدة وبديلة عن أداة الحرب ومرتبطة أساسا بالسلم الدولي وبغرض تحقيق الرفاهية وإشباع حاجات الشعوب.[1]

عانت القارة الإفريقية طيلة عقود من الزمن من ويلات استعمار أنهك كاهلها وأضعف قواها واغتصب ثرواتها لتخرج بتركة ثقيلة من إشكاليات الحدود الموروثة من هذه الحقبة خلفت العديد من النزاعات بين دولها نجم من خلالها تخلف تنموي واقتصادي وفقر وضعف في كل المجالات داخل القارة السمراء.

بحلول 1963 قرر الزعماء الأفارقة إيجاد طريقة عمل مشتركة يكون من خلالها القضاء على مخلفات الاستعمار وتكون قوة في مجابهة التدخلات الأجنبية وعلى أمل تحقيق قدر من التنمية والقضاء على كل مظاهر التخلف داخل الدول الأعضاء في المنظمة- منظمة الوحدة الأفريقية- ونظرا للتحديات التي باتت تواجه القارة الإفريقية في تصاعد المتغيرات الدولية كان حتما على الأفارقة تطوير عمل المنظمة لتولد فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في منتصف التسعينيات تحت قيادة زعيم ليبيا السابق معمر القذافي، ليدخل الاتحاد الإفريقي كتكتل إقليمي حيز التنفيذ بتاريخ 2002 في قمة ديربان في جنوب إفريقيا [2]، ويسعى لتحقي جملة من الأهداف أبرزها. [3]

- تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة
- تعزيز مواقف إفريقيا المشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها.
- تحقيق السلام والأمان في القارة.
- احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لتحقيق هذه الأهداف سعى الاتحاد الإفريقي إلى خلق جملة من الخطط والاستراتيجيات محاولة بتعددها الولوج إلى جميع المجالات التي تجعل من الإفريقي يعيش في الوحدة والرخاء المشترك والسلام.

(1): حسين بوقارة، "التكامل في العلاقات الدولية،" سلسلة دراسات دولية، ع. 3، (2008)، ص 5.

(2): رعد نزيه، المنظمات الدولية والإقليمية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2003، ص ص 124-125.

(3): الاتحاد الافريقي، القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، ص ص 8-9.

المحور الأول: الأوضاع السياسية والأمنية في افريقيا
المحور الثاني: الأجندات السياسية والأمنية للتكامل الإفريقي
المحور الثالث: دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل السياسي في افريقيا

مشكلة الدراسة:

تحتل قضية التعاون والتكامل الإقليمي أهمية كبرى في دراسة سيناريوهات المستقبل الأفريقي في عصر العولمة، وبعيداً عن ثنائية التفاؤل والتشاؤم التي غلبت على كثير من الدارسين للمستقبل الأفريقي، إلا إن الكثير منهم يرى انه لا يمكن الحديث على التكامل في القارة السمراء دون الوصول إلى رؤية سياسية وأمنية للتكامل، فلطالما كانت الحروب وعدم الاستقرار السياسي في القارة عائق أمام كل التطورات الاقتصادية وزيادة التنمية في القارة، ومنه يمكن طرح السؤال الآتي:

ما هي أهم الآليات السياسية والأمنية للتكامل الإقليمي في افريقيا؟

وللإجابة على هذه المشكلة البحثية سطرنا عدة أسئلة فرعية من أهمها:

- ماهي مميزات وخصائص الدول الإفريقية بعد الاستعمار؟
- ماهي الآليات التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي في تفعيل عملية التكامل؟

فرضيات الدراسة:

✓ هناك علاقة ترابطية بين الاستقرار السياسي والأمني في افريقيا وتسريع عملية التكامل، فكلما زاد الاستقرار السياسي والأمني في ربوع القارة، كلما سرعت عملية التكامل فيها.

✓ هناك علاقة عكسية بين عدم الاستقرار وتحقيق التنمية في افريقيا، فكلما اتسمت الدول بالمشاكل الأمنية والنزاعات، كلما كانت عائق أمام تحقيق التنمية والتقدم نحو بناء علاقات اقتصادية وسياسية تكاملية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

- إسقاط نموذج " ايتزيوني" التنظيري على الحالة التكاملية في افريقيا.
- التعرف على سمات الأوضاع الأمنية والسياسية في قارة افريقيا.
- الوقوف على الأجندة السياسية والأمنية للاتحاد الإفريقي.
- التعرف على أهم البرامج والسياسات الأمنية لتحقيق التكامل الإفريقي.

أهمية الدراسة:

- ✓ الأهمية العلمية: تعتبر الدراسات في الشأن الإفريقي، إضافة كبيرة للمكتبة العربية، خاصة تلك المتعلقة بالشق الأمني والسياسي، لكونها نعرف قلة كبيرة في الدراسات على حساب تلك الدراسات المهتمة بالاقتصاد والتنمية في القارة.
- ✓ الأهمية العملية: يمكن أن تكون مرجعا للعديد من سياسات في الدول الإفريقية ومرجعا مهما لصناع القرار في هذا الإقليم ورسم السياسات التكاملية.

المناهج والاقترابات المستخدمة:

في محاولة للوقوف على كل حيثيات الدراسة،

تم استخدام المنهج التاريخي، بغرض الوقوف على أهم ما ميز القارة الأفريقية من إشكاليات لبناء الدولة والأوضاع السياسة السائدة بالإضافة إلى التطرق للوضع الأمني المتميز بكثرة الحروب والصراعات. بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، وهذا من خلال التركيز على مختلف حالات الدول الإفريقية التي هي محل الدراسة، واقتراب الدور الذي حاولنا من خلاله ابراز جهود الاتحاد الإفريقي في تفعيل التكامل الأمني والسياسي. أما استخدام الاقتراب المؤسسي فجاء لكون الاتحاد الأفريقي مؤسسة تنظيمه تسعى بكافة عناصرها على السير الحسن للنمط التكاملي في افريقيا، بالإضافة إلى استخدام تقنية الاستشراف وذلك في إطار تطبيق أجندة سنة 2063 للاتحاد الإفريقي كرؤية لمسار العملية التكاملية في القارة.

الإطار النظري:

تحدث "جيمس دورتي" و"روبرت بالسغراف" في كتابهما النظريات المتضاربة في العلاقات على فكرة جوهرية للتكامل السياسي أن هناك معيارين قامت عليهما التكتلات في العالم: (1)

- ✓ النظم السياسية التي حققت التكامل السياسي نتيجة سيادة قيم مشتركة واتفاق عام على الإطار الذي يعمل من خلاله النظام.
- ✓ النظم السياسية التي حققت تكاملها بسبب الخوف من الخطر الخارجي، أو حافظت على تكاملها نتيجة هذا الخطر.

هذه المعايير دفعت بمنظري العلاقات الدولية – نظرية التكامل الدولي- إلى تعريف التكامل وفقا لمعايير متباينة واتجاهات نظرية مختلفة كالمدرسة الدستورية، الوظيفية، والوظيفية الجديدة بروادها، وكانت من أهم التعريفات التي قُدمت تعريف "ارنست هاس": "التكامل هو العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون

(1): جيمس دورتي وروبرت بلسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 269.

السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير" [1]

وقدم "ايتزيوني" تعريفا للتكامل إذ اعتبره: "هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية" [2]

يرى "ايتزيوني" بتساؤلاته الأربعة، التي حاول من خلالها دراسة الوحدة السياسية التي نشأت بين دول عدة هو محاولة تتبع تطور عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة وصولا إلى مرحلة النضوج مستندا لأربع مراحل: [3]

1- **حالة ما قبل التوحيد**. - إفريقيا قبل التوحيد-
2- **عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها**. منظمة الوحدة الإفريقية 1963 وصولا للاتحاد الافريقي2002-
3- **عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها**. -تجسيد العمل الوحدوي في الاتحاد الأفريقي ليشمل كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية-
4- **نضوج عملية التوحيد ووصولها لنهايتها المرسومة**. – أجندة 2063-[4]

(1): عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 15.
(2): المرجع نفسه. ص 15.
(3): جيمس دورتي وروبرت بلسغراف، مرجع سابق، ص ص 278-279.
(4): شيماء عبد الفتاح، أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك: المبادئ، الاهداف، التحديات.

المحور الأول:
الأوضاع السياسية والأمنية في افريقيا

- افريقيا مدخل جغرافي سياسي:

افريقيا هي ثاني أكبر قارة، يحدها البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي. وهي مقسمة بالتساوي تقريبًا إلى النصف بواسطة خط الاستواء.

يمكن النظر في الجغرافيا الطبيعية لأفريقيا، والبيئة والموارد، والجغرافيا البشرية بشكل منفصل.

يوجد في إفريقيا ثماني مناطق طبيعية رئيسية: الصحراء، والساحل، والمرتفعات الإثيوبية، والسافانا، والساحل السواحلي، والغابات المطيرة، والبحيرات الأفريقية الكبرى، وجنوب إفريقيا. تغطي بعض هذه المناطق مناطق شاسعة من القارة، مثل الصحراء والساحل، في حين أن البعض الآخر مناطق معزولة، مثل المرتفعات الإثيوبية والبحيرات الكبرى. كل منطقة من هذه المناطق لديها مجتمعات حيوانية ونباتية فريدة من نوعها. [1]

- الدول الإفريقية: تشترك 48 دولة في مساحة البر الرئيسي لأفريقيا، بالإضافة إلى ست دول جزرية تعتبر جزءًا من القارة. بشكل عام، هناك 54 دولة أفريقية ذات سيادة ومنطقتين متنازع عليهما، وهما أرض الصومال (منطقة الحكم الذاتي في الصومال) والصحراء الغربية (التي تحتلها المغرب وتطالب بها البوليساريو)[2] .

- تعداد السكان: يعيش ما يقدر بنحو 1.37 مليار شخص في ثاني أكبر قارة، يمثلون حوالي 14 في المائة من سكان العالم (في عام 2021). إلى حد بعيد الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في إفريقيا هي نيجيريا، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 211 مليون نسمة.[3]

(1): National Geographic, "Africa: Physical Geography," in: https://education.nationalgeographic.org/resource/africa-physical-geography , Seen: 19/09/2022, at: 18:00.
(2): Countries of Africa, in: https://www.nationsonline.org/oneworld/africa.htm , Seen: 19/09/2022, at 21:00
(3): Ibidem.

شكل رقم 1: دول القارة الإفريقية [1]

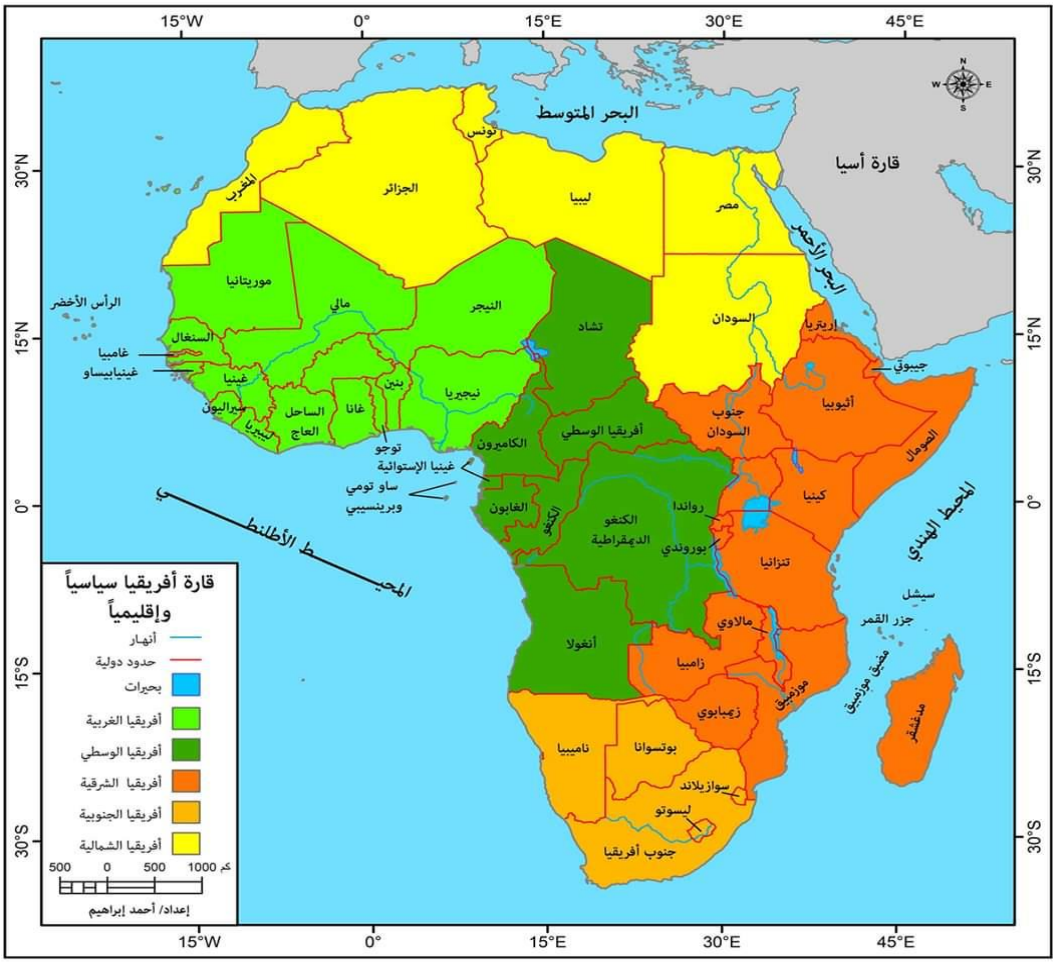

- السمات السياسية والأمنية:

- التعددية الاثنية والقبلية في الدول الإفريقية.
- ضعف الانتماء الوطني.
- الشرعية السياسية للدول الإفريقية- شرعية القبيلة- [2]

(1): خرائط العالم والقارات، الموقع الالكتروني: https://www.merefa2000.com/2020/02/blog-post_22.html ، 2022/09/20، على الساعة: 17:00.

(2): نسرين سالم، " اشكالية الامن وبناء الدولة في افريقيا، دراسة في الواقع والرهانات،" آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، م. 5، ع. 3، (جوان 2020)، ص ص 322-324.

- تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي من أبرز الظواهر الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقية وعلى إشكالية بناء الدول فيها. (1)

تميزت الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء ما تعلق الأمر بالخلفيات والأسباب، أو فيما ترتب عنها من نتائج وتداعيات.

- الأسباب تتعلق بـ:
  - البيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، والعوامل الاقتصادية والسياسية.
  - بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية. (2)
- النتائج أفرزت ما يلي:
  - انهيار الدولة وتقويضها.
  - ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية.
  - وبروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجددها مرة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن القارة الإفريقية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت ثلاث موجات من الحروب والصراعات الأهلية.

(1): عبد الله حارث قحطان ومحمد اياد رشيد، " ظاهرة الحروب الاهلية في افريقيا: دراسة لنموذج دارفور،" مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، م. 4، ع. 14، (2007).

(2): محمد عبد القادر ناجي، " أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا،" الحوار المتمدن، ع. 2376، (2008).

جدول رقم 1: الحروب والصراعات في افريقيا [1]

	الفترة الزمنية	مميزات الموجة
الموجة الأولى	انفجرت أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى وامتدت حتى منتصف السبعينيات.	- الحروب الموجهة بالأساس ضد القوى الاستعمارية. - انخفاض تكاليف الحروب، وضيق أو محدودية نطاقها.
الموجة الثانية	منتصف السبعينيات إلى نهاية الحرب الباردة.	- ظهور عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية. - صراعات وحروب أهلية على نطاق واسع حرب الأوجادين (بين الصومال وإثيوبيا 1977 ـ 1978م)، (والحرب التنزانية - الأوغندية 1978 ـ 1979م).
الموجة الثالثة	مع انتهاء الحرب الباردة – إلى اليوم	- الصراعات في هذه المرحلة معظمها صراعات أهلية . - التطهير العرقي والمذابح الجماعية. - استمرار صراعات مثل(السودان - موزنبيق) - استئناف أخرى بنمط جديد (بوروندي - أنجولا). - وظهور صراعات في دول أخرى (ليبيريا- الصومال).

(1): من اعداد الباحث بناء على: ويكليكس-الفاشر "أخبار دارفور"، https://www.facebook.com/WikiLeaks.elfasher/posts/548377441909330 ، ورانيا حسين عبد الرحمان، "افريقيا في عالم متغير،" وجهات نظر استراتيجية، ص 2.

- تداعيات النزاعات الأفريقية على تكامل الشعوب والدول الأفريقية:

تعددت تداعيات وآثار الصراعات الأهلية على عمليات التكامل في إفريقيا، ومن أبرز هذه الآثار:

- تفاقم مشكلة اللاجئين.
- ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة.
- مشكلة انهيار الدولة، وانتهاكات حقوق الإنسان
- انتقال الحروب الأهلية للدول المجاورة فيما يعرف بأثر العدوى، ما شكل ضغطا كبيرا على الدول الإفريقية على المستوى الفردي والجماعي في سبيل تحقيق التنمية والتكامل الإفريقي.

هي جملة من الآثار جعلت من عملية التكامل ضرورة حتمية لمواجهاتها رغم التباينات النخبوية التي رافقت الأنظمة السياسية للدول الإفريقية. [1]

(1): رانيا حسين عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 2.

المحور الثاني:
الأجندات السياسية والأمنية للتكامل الإفريقي.

لدراسة الاتحاد الأفريقي والآليات السياسية والأمنية التي سعت إلى ترسيخها وتفعيلها من خلال جملة من الإجراءات كانت أجندة 2063 تعبر عن آخر إرهاصاتها وأعلى مستوى طموحاتها، حاولت الدراسة تسليط الضوء على ما تضمنته هذه الأجندة من خطط واستراتيجيات بغرض الوقوف على الأهداف والآليات التي عملت على تعزيزها في الجانب السياسي بالإضافة إلى التحديات التي واجهت تفعيلها.

- قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الإفريقية- حوكمة الحدود-: وتنطلق من جملة من الأهداف كإقامة الولايات المتحدة الإفريقية- فيدرالية أو كونفيرالية- بالإضافة إلى تطبيق ترسيم البنية التحتية الحديثة ذات المستوى العالمي والشامل لجميع أنحاء إفريقيا [1] وإنجاح الإصلاح المؤسساتي على مستوى القارة على اعتبار أن عملية الإصلاح المؤسساتي للاتحاد الإفريقي تكتسي أهمية بالغة كونها تهدف إلى النهوض بالعمل الإفريقي المشترك [2] وتم بمسعى سياسي وكخطوة أولى في مسار الأجندة ولتفعيل الاتحاد الأفريقي تم ترسيم خمسة وثلاثين في المائة من الحدود الأفريقية البالغة في مجملها ب 170.000 كم. [3]

- إفريقيا يسودها الحكم الراشد، الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون: من خلال ترسيخ القيم الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وسيادة القانون [4]، ويتم ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات تعنى بالانتقال الديمقراطي وتجريم الإبادات الجماعية والحروب المسلحة في إفريقيا وسيادة الحق والقانون من خلال محكمة العدل الأفريقية، بالإضافة إلى بناء مؤسسات قادرة كالبرلمان الإفريقي ومؤسسات ذات طابع سياسي ترسخ القيم الديمقراطية والتداول على الرئاسة في الاتحاد ويتجه للإصلاح وتعزيز فكرة الانتخابات التي تنادي إلى ضرورة الإصلاح المؤسساتي داخل الاتحاد القاري، وكان انتخاب المفوضية الأفريقية احد أهم معالم بداية تعزيز هذا الإصلاح على المستوى الإفريقي والقيادة القابلة للتحول على جميع المستويات في إشارة إلى أن تكون القيادة منبعها الشرعية الدستورية داخل الدول المكونة للاتحاد واحترام سيادة القانون والحكم الرشيد والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

---

(1): عبدة باه، البنية الهيكلية لأجندة الاتحاد الافريقي 2063، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.

(2): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الاتصال، "اصلاح الاتحاد الافريقي: تنفيذ هذه الورشة يتطلب تكفلا تدريجيا وتوافقيا،" الموقع الالكتروني: https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/3653 ، 2022/09/25، على الساعة: 18:00.

(3): مفوضية الاتحاد الافريقي، مسودة الاستراتيجية الافريقية لإدارة مشكلة الحدود، مفوضية الاتحاد الافريقي، أديس بابا، اثيوبيا، 2020، ص 7.

(4): شيماء عبد الفتاح، مرجع سابق.

- إفريقيا تنعم بالأمن والسلم: المحافظة على الأمن والسلم والاستقرار ومن خلال مبادرة النيباد مثلا والعديد من المبادرات التي سعى لها مجلس الأمن والسلم داخل أجهزة الاتحاد، والتي ترتب عليها تسوية العديد من النزاعات المسلحة داخل القارة، ومشاكل المياه والحدود واستخدام الأسلحة وغيرها. (1)
- إفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر: إفريقيا كشريك أساسي في الشؤون الدولية والقارية والتعايش السلمي والقضايا المستجدة على الساحة العالمية بحيث يكون فاعل في الساحة الدولية ودعوة إلى تفعيل سياسة التكتل دوليا. بالإضافة ألا تعتمد إفريقيا على المعونة الخارجية وتتولى مسؤوليتها الكاملة لتمويل تنميتها وهذا ما دعت إليه الجزائر- ممثلة في وزيرها الأول عبد العزيز جراد في القمة الإفريقية المنعقدة في أديس أبابا فيفري 2021. (2) وألحت على أن تكون عملية الإصلاح مرتبطة بشكل وثيق بضمان تمويل ذاتي ومستدام للاتحاد الإفريقي، خاصة ميزانية التسيير والبرامج، ما من شأنه أن يجعلها في منأى عن التأثيرات الخارجية. وهو ما يستدعي ترشيد الإنفاق وتفعيل آليات المساءلة وعدم التسامح في مكافحة الفساد.

الجدول رقم 2: الأجندة السياسية للاتحاد الافريقي2063 (3)

الطموحات	الأهداف
قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية	1- إقامة الولايات المتحدة الإفريقية- فيدرالية أو كونفدرالية. 2- البنية التحتية الحديثة ذات المستوى العالمي والشامل لجميع أنحاء إفريقيا
إفريقيا يسودها الحكم الراشد، الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	1- ترسيخ القيم الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وسيادة القانون 2- بناء مؤسسات قادرة والقيادة القابلة للتحول على جميع المستويات
إفريقيا آمنة وسلمية	المحافظة على الأمن والسلم والاستقرار
إفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر	1- إفريقيا كشريك أساسي في الشؤون الدولية 2- إفريقيا لا تعتمد على المعونة وتتولى مسؤوليتها الكاملة

(1): محمد هيبة علي الأحطبية، " دور مجلس السلم والامن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقيا،" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. 3، ع. 27، (2011)، ص 632.

(2): وكالة الانباء الجزائرية، "الجزائر ترافع من أجل انجاح المسار المؤسساتي للاتحاد الافريقي،" الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie ، 2022/09/26، على الساعة: 21:30.

(3): شيماء عبد الفتاح، مرجع سابق.

في الشأن الأمني: يرى الملاحظون لعمليات التكامل في أفريقيا بأن الدول الأفريقية أصبحت تولي

- الأولوية لتعميم برامج ومشاريع التكامل الإقليمي الأمني المتفق عليها على المستوى الوطني أولا.
- وتحاول تنفيذها بدقة مشركة بذلك كافة المكونات الداخلية للمجتمعات الأفريقية، لحساسية الأوضاع الأمنية في القارة على مقدرات وثروات القارة وما يشكله تردي الأوضاع الأمنية من أخطار على الآمن القومي لكل دولة على حدا.

لذا فالاتحاد الأفريقي يعمل على تقوية دور التكتلات تحت الإقليمية في القارة للقيام بالرصد والتقييم الصارمين لعملية التكامل الأمني، فهناك العديد من الممارسات الجيدة على مستوى القارة، وهي في تزايد مستمر، ومن ثم خلق آليات لتبادل تلك الممارسات والاقتداء بها من أجل دفع عملية التكامل الأمني إلى الأمام. وفي ذات الوقت تحاول هذه التكتلات أن تدعم العمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لإيجاد موارد بديلة للتمويل الأمني واستراتيجيات الدفاع المشترك ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. [1]

ترتكز البرامج والسياسات الأمنية التكاملية في أفريقيا على محاولة التنسيق بين السياسات الوطنية والسياسات الإقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، وذلك بإعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق للتكامل الأمني على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي، بل يسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال، باعتبار أن هذه المناطق تعتبر بيئة خصبة لتنامي الجريمة المنظمة والإرهاب، بسبب حالة الفقر التي يعيشها قاطنو هذه المناطق، إذ أن شبابها يمثل لقمة سائغة للوقوع ضحية لإغراءات مثل هذه الشبكات الخطيرة. [2]

كما تحاول التجمعات الإقليمية في أفريقيا منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، بحيث تنعكس آثارها الايجابية ليس على الأوضاع الأمنية لتلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الأكثر نموا في القارة، حيث أن استفادة الدول الأقل نموا من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالتكامل الأمني الإقليمي. [3] (مكرم)

يعي الاتحاد الأفريقي بمعية التكتلات الإقليمية المختلفة أهمية مواجهة التحديات الأمنية، إذ يصعب تحقيق نقلة نوعية في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليمية البينية بدون بيئة أمنية ملائمة للاستثمار والإنتاج، لذا فقد كان من أهم استراتيجيات أجندة 2063 هي إستراتيجية إسكات الأسلحة وهي إستراتيجية

---

(1): "تقييم الاتحاد الافريقي في ضوء التحديات المختلفة،" الموقع الالكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African-Un/sec08.doc_cvt.htm ، 2022/09/27، على الساعة: 19:30.

(2): مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، -اونكتاد-، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، ص ص 12-15.

(3): نهاد مكرم، الاتحاد الافريقي والتجارة البينية

تتبنى إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والعنف القائم على التمييز الجنسي والصراعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية في القارة بحلول عام 2020 .[1]

وفي إطار التعاون الخارجي مع القوى الكبرى تعمل المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية في أفريقيا بزعامة الاتحاد الأفريقي مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والإتحاد الأوربي، ففي السنوات الأخيرة ضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده من حيث التنسيق الأمني بشكل كبير مع الدول الأفريقية وخاصة في مسألتي مكافحة الإرهاب والهجرة، وأبرموا مجموعة من الاتفاقيات في سبيل الحد من الإرهاب في أوروبا وأفريقيا على حد سواء، إلا أن هذا التعاون يبقى غير كاف بالمقارنة مع تزايد ظاهرة الإرهاب في أفريقيا خاصة مع تراجع تنظيم داعش في سوريا والعراق وهروب عناصره نحو أفريقيا ليتم خلق خلايا جديدة داخل القارة. [2]

الشكل رقم 2: رؤية افريقيا 2063 [3]

(1): African Union, Flagship projects of Agenda 2063, in: https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects , Seen: 27/09/2022, at 17:00.

(2): الاتحاد الأوروبي، " سبل التعاون الامني مع دول شمال وغرب افريقيا،" الموقع الالكتروني: https://www.europarabct.com ، 2022/09/27، على الساعة: 18:30.

(3): http://www.soutalomma.com/Article/1012085 , Seen: 27/09/2022, at: 21:00.

المحور الثالث:

دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل السياسي والأمني في افريقيا- أجندة 2063-

تعتبر أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 وليدة القانون التأسيسي للاتحاد الذي احتفل سنة 2013 بمرور 50 عام على تأسيس هذا العمل الجماعي المشترك – من الوحدة إلى الاتحاد [1] وذلك سنة 2013، لتمثل خطة طريق للعمل الإفريقي المشترك، هذه الأجندة تناولت في طياتها كما ذكرنا سابقا العديد من الأهداف والبرامج والمساعي التي تتضمنها الخمسون السنة القادمة 2013-2063، إلا أن الجدول رقم 2 يبرز لنا الشق السياسي الذي ترمي الأجندة لتحقيقه.

تتعد أجهزة الاتحاد الإفريقي لتبرز آلياته في القيام باتحاد إقليمي يضمن تحقيق الوحدة والرخاء والسلام التي نادت إليها الأجندة الإفريقية ل 2063. ومن بين هذه الأجهزة [2]

- مؤتمر الاتحاد.
- المجلس التنفيذي.
- برلمان عموم إفريقيا
- محكمة العدل.
- اللجنة
- لجنة الممثلين الدائمين
- اللجنة الفنية المتخصصة
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- المؤسسات المالية
- أجهزة أخرى – موجودة او تستحدث بغرض معين-
- مجلس الأمن الإفريقي، استحدث منبثقا عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودخل حيز التنفيذ سنة 2004، واعتبر أهم مجلس في الاتحاد الإفريقي.

(1): شوقي سغاويل، الاتحاد الإفريقي بديل لمنظمة الوحدة الأفريقية: التطورات والأهداف، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 16.

(2): الاتحاد الافريقي، القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

- الفرع الأول: برلمان عموم إفريقيا

وهو أعلى سلطة تشريعية في الاتحاد الأفريقي- جاء النص على إنشائه في الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي والمعتمد في 11 جويلية 2000 ب لومي، الطوغو. يقع مقره الرسمي في مدينة ميدراند، جنوب أفريقيا، وهو برلمان يتألف من 265 ممثلًا منتخبًا من جميع الدول 53 للاتحاد الأفريقي 52 عضو بما فيهم المغرب. [1]، وتأتي أهمية دراسة البرلمان الإفريقي طبقاً للمادة 17 من القانون التأسيسي في كونه [2]:

- يمثل كافة مصالح شعوب القارة وكافة القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الموجودة داخل القارة السمراء وإشراكهم في عمليات الحكم الديمقراطي.
- بالإضافة إلى دوره الرئيس في إدارة الاتحاد والمحافظة على التماسك السياسي بين الدول الأعضاء.
- البرلمان هو المؤسسة السياسية الأكثر ارتباطا بالشعوب وإرادتها، ويعد البرلمان تمثيلا لكل النخب السياسية والحزبية والعرقية في إفريقيا على خلاق المؤسسة التنفيذية والقضائية.
- التمثيل في البرلمان الإفريقي يكون بعدد متساو من الأعضاء على أن يكون منصب مخصص لامرأة على الأقل.
- ما يخص أهميته وأهدافه المحددة، عمل على ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في التنمية والتكامل الاقتصادي للقارة.
- وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد المؤسسات والثقافة الديمقراطية وضمان شفافية الحكم الرشيد.
- العمل على تعزيز وتنسيق سياسات وبرامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية، كما يمكن أن يقدم توصيات بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي.
- تفعيل عمل المؤتمرات في حالة وجود مستجدات على الساحة الإفريقية.

يمكن في هذا السياق إدراج جملة من التحديات التي تواجه عمل برلمان عموم إفريقيا. [3]

التحولات الديمقراطية: واختلاف الرؤى الأفريقية لمفهوم الديمقراطية والدمقرطة بين الدول المكونة للاتحاد، يعتبر معيق لمسار عملية التكامل وعمل البرلمان لكون هذه الدول يجب أن تتمتع ببعد سياسي وفكري متشابه يسمح لها بتعزيز قيم المشاركة والديمقراطية والحكم الرشيد– الحكم العسكري أو الشمولي داخل الدول

(1): عبدة باه، مرجع سابق.

(2): عادل عبد الرزاق، افريقيا: في إطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي، رؤية مستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص ص 114-118.

(3): المرجع نفسه، ص ص 118-119.

الإفريقية- وكذلك نجد أنه حتى داخل هذه الدول يوجد هنالك اختلافًا بينًا في اقتراع الرؤساء الأفارقة، ذلك أننا لا نجد نمطًا موحدًا أو معايير متطابقة بينها، وكل حسب النموذج الغربي المتأثر به.

اختلاف الكثافة السكانية في الدول الأفريقية أحد العقبات التي تواجه إشكالية التمثيل في البرلمان الإفريقي الذي نص على تساوي أعضاء ممثلي الدول فيه ب خمس أعضاء، في حين هناك دول تفوق كثافتها السكانية بكثير على دول مجهرية التعداد السكاني.

الجدول رقم 3: النمو السكاني المحتمل في إفريقيا [1]

السنة	معدلات النمو/ بالمليار
2015	1.185
2030	1.679
2050	2.478

وبناء على التقارير المحتملة حول تعداد السكان في السنوات المقبلة، يجعل من الضرورة النظر إلى التطور السكاني وإشكالية التمثيل والعضوية داخل المؤسسة البرلمانية.

يجب على الأفارقة تعزيز عمل وحدوي يفوق كل الخلافات السياسية التي ظلت راسخة من الاستعمار، وتصفية الحروب الأهلية والعرقية وقضايا تقرير المصير في القارة، كما ينبغي على البرلمان الإفريقي، النظر إلى المسببات الرئيسية للخلافات في القارة من خلال إيجاد حلول إلى مشكلة البطالة والتجارة بالأسلحة ومشكلة اللاجئين وتمثيلهم والجريمة المنظمة التي أثقلت كاهل الشعوب الأفريقية، وإهدار الأموال الإفريقية في حلول للصراعات الأهلية و الاثنية داخل القارة، وتوجيه كل موارد إفريقيا للنهوض بتنميتها وتسريع العملية التكاملية لتسير وفق الخطط المقررة بحلول سنة 2063.

- الفرع الثاني: مجلس الأمن والسلم الإفريقي

ويضم مجلسين اثنين وهما مجلس الأمن والسلم، ومبادرة تعزيز الحكم الراشد-النيباد- تأسس عام 2004، وهو يعتبر المحقق للأمن الجماعي للشعوب وهو الذي يحذر بشكل مبكر من الأزمات والصراعات على ارض إفريقيا، ويضم مجلس السلام والأمن 15 عضوا، ينتخبون على أساس إقليمي من قبل الجمعية العامة- يشبه في عمله مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة- وتشمل مسؤولياته: [2]

(1): مفوضية الاتحاد الافريقي، مرجع سابق.

(2): رعد نزيه، مرجع سابق، ص 127.

- منع وإدارة وتسوية الصراعات
- وضع سياسيات للدفاع المشترك
- إعادة وبناء وتأسيس السلام بعد نهاية الصراعات على مستوى القارة- ضمان تنفيذ اتفاقيات السلام-.
- حق التدخل المقيد من قبل الاتحاد لحفظ السلام.

ويتبنى المجلس آليات عدة من بينها: [1]

- هيئة الحكماء: تتكون من خمس أعضاء، غايتهم تقديم تقارير متعلقة بالسلم والأمن والاستقرار وتعزيزه في القارة، وتسعى لتقديم جهود لمنع الصراعات داخلها وفقا للإجراءات اللازمة.
- نظام الإنذار القاري المبكر: غايتها التنبؤ بالصراعات داخل القارة ويستعين المجلس ب وحدات فرعية مهمتها الرقابة والرصد داخل الآليات الإقليمية.
- القوة الإفريقية الجاهزة: وهي أداة للتعامل مع الصراعات الداخلية والحدودية الإفريقية مهمتها التعامل معها قبل تفاقم الوضع، وردع التدخلات الأجنبية إلى القارة، ومنع تدويل الصراعات الأفريقية وحللتها داخل حدود القارة السمراء.
- صندوق السلم: أنشأ لمهام تمويلية للاتحاد ومن اجل السلم الإفريقي. [2]

وتجدر الإشارة إلى وجود مبادرة "إسكات البنادق" [3] جزءا من 15 مشروعا رئيسيا في أجندة 2063، التي تم تحديدها على أنها مفاتيح لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وكذلك تعزيز الهوية المشتركة من خلال الاحتفال بالتاريخ والثقافة، وتشمل مشاريع البنية التحتية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والفنون والثقافة.

بالإضافة إلى مبادرات لتأمين السلام في القارة. وتهدف هذه المبادرة إلى جعل أفريقيا سالمة آمنة، وذلك عن طريق إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية، والقضاء على ممارسات العنف القائم بسبب العرق أو الجنس أو اللون، ومنع جرائم الإبادة الجماعية والتي مدد تفعيلها إلى سنة 2030، بعدما كانت في 2020 – مسودة العشرية الأولى للأجندة-.

(1): حمدي حسن عبد الرحمان، "الاتحاد الافريقي والنظام الامني الجديد في افريقيا،" دراسات استراتيجية، ع. 162، ص ص 42-46

(2): عادل عبد الرزاق، مرجع سابق.

(3): رعد نزيه، مرجع سابق، ص 126.

- الفرع الثالث: محكمة العدل الإفريقية

تم اعتماد البرتوكول الخاص بإنشائها سنة 2003، ولكن لم يتم الفصل في الأطر التي تعالجها المحكمة والمرتبطة أساسا، بالعدل وحقوق الإنسان داخل القارة- مرتبطة بالجانب القضائي-

ومن أهم قرارات الاتحاد الإفريقي على مستوى السياسي: [1]

- 2002: القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
- 2003: برتوكول من شأن حقوق المرأة الإفريقية.
- 2007: تشجيع العمل على ترسيم الحدود.
- 2009: إعلان رسمي بمساواة الجنسين في إفريقيا.
- 2014: اتفاقية الاتحاد الإفريقي في التعاون عبر الحدود.
- 2020: حوكمة الحدود.

(1): مفوضية الاتحاد الافريقي، مرجع سابق.

الخاتمة:

يمثل التكامل الإقليمي نقطة التركيز الرئيسية للبلدان الأفريقية منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، واختلفت إبعادها من اقتصادية إلى سياسية وحتى أمنية.، حاولت الدراسة التركيز فيها على البعدين الأخيرين وخلصت إلى أن.

- إن للدول الإفريقية خصوصية من ناحية التكوين الشيء الذي فرض عليها نمط مغاير من التكاملات الإقليمية يتماشى والظروف السياسية والأمنية السائدة.
- إن الاستقرار السياسي هو أهم عوامل التنمية وبالتالي يعطي فعالية كبيرة للتكامل.
- أجندة 2063 جعلت من الراشدة في الحكم سبيل للتكامل الإقليمي في عموم افريقيا.
- رؤية افريقيا الاستشرافية لاتحادها تركز على فكرة تكميم وإسكات البنادق وهي السبيل الوحيد للقضاء على الصراعات والحروب التي تعيق العملية التكاملية في المنطقة.
- لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتجمعات الأفريقية والآمال الأفريقية المعقودة عليها، ولقد اتضح من التحليل تباين وتيرة التكامل بين الجماعات الإقليمية، ويرجع هذا التراجع في عملية التكامل الأفريقي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بالأساس، وتحديات الحوكمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بعض أجزاء القارة الأفريقية.
- إن مستقبل الاتحاد الأفريقي والتكامل عموما والتكامل الأمني والسياسي خصوصا قائم أساسا على مدى الجهود المستقبلية المبذولة للقائمين عليه، وعلى مدى تحقيق درجة من التقدم والإنصاف والعدالة، وإيمان أعضاء الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية المختلفة بأن الاتحاد جهة فاصلة في المنازعات التي تنشأ بين أعضائه أو على المستوى الدولي، وقبول قراراته وذلك للمضي قدما في برامج التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

قائمة المراجع

1. *African Union. Flagship projects of Agenda 2063. in: https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects . Seen: 27/09/2022, at 17:00.*
2. *Countries of Africa. in: https://www.nationsonline.org/oneworld/africa.htm . Seen: 19/09/2022 . at 21:00.*
3. *http://www.soutalomma.com/Article/1012085 . Seen: 27/09/2022, at: 21:00.*
4. *National Geographic. "Africa: Physical Geography." in: https://education.nationalgeographic.org/resource/africa-physical-geography , Seen: 19/09/2022, at: 18:00.*
5. الاتحاد الافريقي. القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.
6. الاتحاد الأوروبي. " سبل التعاون الامني مع دول شمال وغرب افريقيا." الموقع الالكتروني: https://www.europarabct.com . 2022/09/27. على الساعة: 18:30.
7. تقييم الاتحاد الافريقي في ضوء التحديات المختلفة. الموقع الالكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African-Un/sec08.doc_cvt.htm . 2022/09/27. على الساعة: 19:30.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة الاتصال. "اصلاح الاتحاد الافريقي: تنفيذ هذه الورشة يتطلب تكفلا تدريجيا وتوافقيا." الموقع الالكتروني: https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/3653 . 2022/09/25. على الساعة: 18:00.
9. جيمس دورتي وروبرت بلسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكاظمة للنشر والتوزيع. الكويت. 1985.
10. حسين بوقارة. "التكامل في العلاقات الدولية." سلسلة دراسات دولية، ع. 3. (2008).
11. حمدي حسن عبد الرحمان. "الاتحاد الافريقي والنظام الامني الجديد في افريقيا." دراسات استراتيجية. ع. 162.
12. خرائط العالم والقارات. الموقع الالكتروني: https://www.merefa2000.com/2020/02/blog-post_22.html . 2022/09/20. على الساعة: 17:00.
13. رانيا حسين عبد الرحمان. "افريقيا في عالم متغير." وجهات نظر استراتيجية.

14. رعد نزيه. المنظمات الدولية والإقليمية. المؤسسة الحديثة للكتاب. بيروت. 2003.
15. شوقي سغاويل. الاتحاد الإفريقي بديل لمنظمة الوحدة الأفريقية: التطورات والأهداف. مذكرة ماجستير. جامعة منتوري قسنطينة. 2011-2012.
16. شيماء عبد الفتاح. أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك: المبادئ، الاهداف، التحديات.
17. عادل عبد الرزاق. افريقيا: في إطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي، رؤية مستقبلية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 2007.
18. عامر مصباح. نظريات تحليل التكامل الدولي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2008.
19. عبد الله حارث قحطان ومحمد اياد رشيد. " ظاهرة الحروب الاهلية في افريقيا: دراسة لنموذج دارفور." مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. م. 4، ع. 14. (2007).
20. عبدة باه. البنية الهيكلية لأجندة الاتحاد الافريقي 2063. معهد البحوث والدراسات الافريقية. جامعة القاهرة.
21. محمد عبد القادر ناجي. " أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا." الحوار المتمدن. ع. 2376. (2008).
22. محمد هيبة علي الأحطبية. " دور مجلس السلم والامن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقيا." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. م. 3، ع. 27. (2011).
23. مفوضية الاتحاد الافريقي. مسودة الاستراتيجية الافريقية لإدارة مشكلة الحدود. مفوضية الاتحاد الافريقي. أديس بابا. اثيوبيا. 2020.
24. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، -اونكتاد-. الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. نيويورك.
25. نسرين سالم. " اشكالية الامن وبناء الدولة في افريقيا، دراسة في الواقع والرهانات." آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة عمار ثليجي الاغواط. م. 5، ع. 3، (جوان 2020).
26. نهاد مكرم. الاتحاد الافريقي والتجارة البينية.
27. وكالة الانباء الجزائرية. "الجزائر ترافع من أجل انجاح المسار المؤسساتي للاتحاد الافريقي." الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie ، 2022/09/26، على الساعة: 21:30.
28. ويكليكس-الفاشر "أخبار دارفور"، https://www.facebook.com/WikiLeaks.elfasher/posts/548377441909330

دور مبادرة النيباد في حل أزمة الأمن والتنمية في أفريقيا

Role of "NEPAD Initiative" in Solving Security and Development Crisis in Africa

الدكتورة: سليمة بن حسين
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
salima.benhassine@univ-biskra.dz

ملخص البحث:

بعد عقود طويلة من كفاح شعوب القارة الإفريقية ضد الاستعمار الغربي الذي اضطهد شعوبها ونهب ثرواتها واستغل إمكاناتها، نالت تلك الدول استقلالها وشرعت في بناء الدولة الحديثة. لكن هذه الدول واجهت بعد استقلالها أزمات كثيرة على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تسببت في هشاشة اقتصاديات هذه الدول، وفشل البرامج التنموية، وفشل بناء الدولة الحديثة في العديد من دول القارة الإفريقية. هذا الوضع جعل الدول الإفريقية تسعى لإيجاد استراتيجيات جديدة لتطوير اقتصاداتها وتجسيد الاستقرار والأمن ومن أهمها مبادرة "النيباد" التي اتخذت من مبادئ الحكم الراشد ركائز لأهدافها.

الكلمات المفتاحية: مبادرة النيباد، التنمية، الأمن، أفريقيا.

Abstract:

After long decades of struggle of the African peoples against western colonialism, which oppressed their people, plundered their wealth and exploited their potential, these countries gained their independence and set out to build the modern state. However, after their independence, these countries faced many crises at the political, security, economic, social and cultural levels, which caused the fragility of the economies of these countries, the failure of development programs, and the failure of building a modern state in many countries of the African continent. This situation made African countries seek to find new strategies to develop their economies and embody stability and security, the most important of which is the "NEPAD" initiative, which has taken the principles of good governance as the pillars of its goals.

Key words: NEPAD Initiative, Development, Security, Africa.

مقدّمة:

بعد عقود طويلة من كفاح شعوب القارة الإفريقية ضد الاستعمار الغربي الذي اضطهد شعوبها ونهب ثرواتها واستغل إمكاناتها، نالت تلك الدول استقلالها وشرعت في بناء الدولة الحديثة. لكن هذه الدول واجهت بعد استقلالها أزمات كثيرة على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تسببت في هشاشة اقتصاديات هذه الدول، وفشل البرامج التنموية، وفشل بناء الدولة الحديثة في العديد من دول القارة الإفريقية.

بعد نيل الدول الإفريقية لاستقلالها، حاولت هذه الدول الخروج من مأزق أزمة الأمن والتنمية بتبني العديد من الإصلاحات والمبادرات المستوردة من المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، والدول الغربية خلال فترة أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن هناك العديد من دول القارة التي لم تستطع الخروج من ذلك المأزق نهائيا، مما دفع بهذه الدول إلى البحث عن نماذج جديدة للخروج من مأزق أزمة الأمن والتنمية التي ظلت توصف بها هذه القارة لعقود طويلة.

وباعتبار أن الحكم الراشد والأمن والتنمية مرتبطين بشكل متين، فقد اتجهت الدول الإفريقية إلى تبني مقاربة الحكم الراشد، وتم طرح نموذج مبادرة "النيباد" (أو الشراكة الجديدة للتنمية في القارة الأفريقية)، وهي مبادرة إفريقية محضة تؤكد على "الشراكة" بين الدول الأفريقية وعلى دور الدولة في دعم الأمن والتنمية، كما تؤكد على بناء قواعد جديدة في العلاقات بين إفريقيا والشركاء الدوليين المانحين. هذا الاقتراح الذي سمي باسم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في القارة الأفريقية أو مبادرة " النيباد" يهدف للنهوض بالتنمية في القارة الأفريقية بسواعد أبناء القارة وبإمكاناتها وبرامجها واستراتيجياتها الذاتية، ومحاولة فك الارتباط للقارة الإفريقية بدول الشمال خاصة التي كانت مستعمرة للدول الإفريقية والتي ساهمت في تخلف القارة بسبب الاستعمار واستغلال ثرواتها حتى بعد استقلال دول القارة. وذلك من خلال إصلاح شامل على جميع الأصعدة، يرتكز على دعم دور الدولة في مكافحة الفساد، وتنمية الطاقات البشرية وتأهيلها، وتطوير اقتصاد المعرفة، وإشراك الدولة للقطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع المواطنين في تحقيق التنمية المستدامة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومواكبة التقدم التكنولوجي للدول المتقدمة.

رغم أن أزمة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية لم تنتهي نهائيا، إلا أن العديد من الدول الإفريقية استطاعت الخروج من دائرة عدم الاستقرار والتخلف بتبنيها لمقاربة الحكم الراشد بما يتوافق وخصوصيات القارة الإفريقية، وشرعت بذلك في بناء الدولة الحديثة على أسس سليمة، فأصبحت بذلك مثالا يحتذى به من طرف الدول الإفريقية التي لم تنجح في تحقيق الأمن والتنمية.

مشكلة الدراسة:

ما هو دور مبادرة النيباد في حل أزمة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية؟

وللإجابة عن هذه المشكلة سيتم تناولها من منطلق المحاور التالية:

المحور الأول: مبادرة النيباد من النشأة إلى التطبيق.

المحور الثاني: رؤية مبادرة "النيباد" للحكم الراشد كآلية لحل أزمة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية

المحور الثالث: تقييم دور مبادرة "النيباد" في حل أزمة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية.

المحور الأول:
مبادرة النيباد من النشأة إلى التطبيق

1- أوضاع الدول الإفريقية بعد الاستقلال:

تعاني معظم الدول الإفريقيّة مشاكل على مجمل الأصعدة؛ الاقتصادية والسياسيَّة والاجتماعية، مما أعاق بناء الدولة الحديثة في القارة، وتسبب في هشاشة اقتصاديات دول القارة، وفشل البرامج التنموية التي لا تراعي خصوصية المجتمعات المحلية، ولعل تبنّي مقاربة الحكم الراشد كانت سببًا في تجاوز بعض من إشكاليات التنمية داخل الدول الإفريقيّة؛ حيث كان لها الأثر الواضح في إصلاح مختلف الأنساق لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية الشاملة واللحاق بمصافّ الدول المتقدمة.

وتعيش معظم المجتمعات الإفريقيّة حالة من التنوُّع في تركيبتها القَبَليَّة؛ إذ إنها تُبْنَى على أساس إثنولوجي في أصولها في إطار الرعاية الأبويَّة والولاء المطلق لهذه الجماعات؛ حيث تعمد هذه الجماعات والقبائل إلى التنافس من أجل الاستحواذ على أكبر قَدْر من الامتيازات والموارد التي تُؤهّلها إلى أن تبسط نفوذها وتفرض سيطرتها على باقي المجموعات. وعليه يؤدّي ذلك إلى فتح باب الصِّراعات والنزاعات وتقوية حركات الانفصال.

وممَّا ساعد على ترسيخ هذه المشاكل المجتمعيَّة الموروث الاستعماريّ الذي عمل على تنمية هذه الصراعات نتيجة سياساته، وكذا استمرار النُّخب الحاكمة على نهجه في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث تولّدت الكثير من النخب التي تدين بالولاء لهذا الكيان من أجل تأمين بقائها في السُّلْطَة وتحقيق مصالحها الشخصيَّة، فشل السياسات والنماذج التَّنمويَّة في معظمها، وتزايد نسبة الديون الماليَّة بسبب الإذعان للإملاءات الخارجيَّة والسياسات المُجْحِفَة والتسيير اللاعقلاني الذي تمخَّض عنه الكثير من مظاهر الفساد على مختلف الأصعدة.[1]

2- نشأة مبادرة النيباد:

خطة لاجوس:

تعود الأصول البعيدة للعملية التي أدت إلى صياغة مبادرة النيباد، إلى بداية فترة "ما بعد العنصرية" في السياسة الأفريقية، فبعد أن تحررت القارة من الحكم الأجنبي وحكم الأقليات، ساد اعتقاد أن دفع عجلة التنمية إنما هو التحدي التالي الذي يتعين على الأفارقة مجابهته. ولكن، لم يكن هدف التنمية الاقتصادية ليتحقق دون أن تتوافر الشروط الأساسية اللازمة لذلك. ولهذا السبب تحديدا تركزت الجهود حول الصراعات التي دمرت مناطق متفرقة من القارة الأفريقية في أعقاب الحرب الباردة. وقد أدت هذه الصراعات أحيانا إلى الإبادة الجماعية، في حين أدت في حالات أخرى إلى انهيار السلطة الحكومية المركزية، وقد تحطمت الآمال في أن

(1): الشرق الأوسط، "الأمن والاقتصاد والحكم الرشيد،" الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/970906/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86 ، 2022/10/15، على الساعة: 18:30.

تتبدل الأحوال المزرية التي سادت أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وبدت القارة الأفريقية ميدانا واسعا للحروب والصراعات الجديدة أو الموروثة عن الحرب الباردة،[1] كما صاحب تقديم المساعدات للدول التي شهدت حروبا وأزمات تضخما في حزمة الشروط الصارمة. وقد استمرت حدة شروط التجارة المفروضة على القارة، كما انخفض نصيب القارة من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. وبالنظر إلى هذه العوامل مجتمعة، فإن الصورة المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لم تبدو مشرقة على الإطلاق، وقد بدا واضحا، أنه لن ينهض لمسؤولية التنمية في القارة إلا الأفارقة أنفسهم. [2]

لقد أصبح موضوع تغيير التوجه العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من التحرر السياسي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القارة الشغل الشاغل للقمم الأفريقية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين.

وفي العام 1980، وضع برنامج تنموي عُرف بـ"مخطط لاغوس للعمل"، تبعه في العام 1986 "البرنامج الاستعجالي للإصلاح الاقتصادي في أفريقيا"، ثم "الإطار الأفريقي المرجعي لبرامج التقويم الهيكلي" عام 1989، ثم "ميثاق "أروشا" للمشاركة الشعبية والتنمية" في 1990، لكن كل هذه المخططات فشلت، وبدأ جهد الوحدة الأفريقية ينصب على بلورة استراتيجية جديدة واعية بعدم قدرةِ أفريقيا ذاتيا على التنمية بشكل ناجع وسريع نسبيا، وتقترح شراكة متعددة للحصول على الدعم الدولي. [3]

لقد جاءت خطة عمل لاجوس والتي أقرتها القمة السابعة عشر للمنظمة في عاصمة نيجيريا القديمة لاجوس سنة 1980، كترجمة عملية لإعلان مونروفيا والذي وصف بأنه "إعلان مونروفيا بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالخطوط الإرشادية والتدابير الهادفة إلى تحقيق الاعتماد القومي والجماعي على الذات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

وليس من المبالغة القول بأن خطة عمل لاجوس لم تحقق أيا من أهدافها، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، ولكن يكفي القول هنا بأن توقيتها الزمني خاصة قد ساهم بدرجة كبيرة في إخفاقها، فمن ناحية واجهت القارة الأفريقية في سنوات الثمانينيات أزمة اقتصادية كبرى ، وقد ضاعف منها بلا شك الكساد الذي عرفه الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، ولكن من المفيد كذلك الإشارة إلى أن الفكر الاقتصادي الذي استندت إليه خطة عمل لاجوس كان قد تلاشى وأصبح باليا، ليس بالضرورة لخطئه، ولكن لأن التحولات العالمية

(1): مصطفى كامل السيد، استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003، ص 28.

(2): نفس المرجع، ص 29.

(3): الجزيرة نت، "النيباد: الشراكة الجديدة من أجل تنمية القارة السمراء،" الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24 ، 2022/10/16، على الساعة: 23:00.

التي كانت تختمر في ذلك الحين، مثل أزمة المديونية الدولية، وتعثر النمو الاقتصادي في دول شرق أوروبا، منح أنصار الفكر الليبرالي فرصتهم الذهبية للدعوة إلى رفض استراتيجيات التنمية التي تفسح للدولة دورا كبيرا ومباشرا في عملية الإنتاج، وتقوم على التخطيط، وتعادي قوى السوق، وتنظر بشك إلى الاقتصاد العالمي.[1]

وبعد عقدين من عقد إعلان خطة عمل لاجوس بدأت بالفعل مبادرات جادة داخل القارة الإفريقية لدعم الجهود الرامية إلى حل المشكلات التي تعاني منها القارة. وفي عام 2000، ظهرت مبادرتين تكادان تتزامنان في توقيت حدوثها، وقد أعلنت كلتا المبادرتين أهدافها المتمثلة في إغلاق ملف الصراعات في القارة، وإنهاء مرحلة ضعف التنمية. وقد عرفت المبادرة الأولى باسم شراكة الألفية لبرنامج الإصلاح الأفريقي (MAP) والتي تزامنت مع المبادرتين اللتان قام بهما الرئيس النيجيري أولوسيغن أوباسانجو، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. وقد قام الرئيس السنغالي عبد الله واد، بالمبادرة الثانية التي عرفت باسم "خطة أوميغا " (Omega Plan) وقد طرحت كلتا المبادرتين باعتبارهما مشروعات أفريقية بحتة، صممت لمواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة. ونظرا لتشابه الأهداف بين المبادرتين، فقد بذلت جهود حثيثة من أجل دمجها في خطة واحدة، عرفت في البداية باسم، "المبادرة الأفريقية الجديدة (NAI) وتعتبر هذه المبادرة بمثابة إستراتيجية أفريقية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقد طرحت أمام القادة الأفارقة، وأقرتها قمة "لوساكا" لمنظمة الوحدة الأفريقية في جوان 2001. وكذلك وضعت آلية فاعلة لتنفيذ هذه المبادرة، وقد أعاد "مجلس رؤساء الدول لتنفيذ السياسات"، الذي عقد في "أبوجا" بنيجيريا في الثالث والعشرين أكتوبر من نفس السنة، تسمية المبادرة الأفريقية الجديدة(NAI) ، لتصبح النيباد (NEPAD) أو"New Partnership for Development In Africa"، وقد صدرت النسخة المعدلة من الوثيقة وإن ظلت تجسد "فلسفة وأولويات وأنظمة تنفيذ المبادرة الأفريقية الجديدة."كما قدمت هذه المبادرة في إطار جديد يحكم التطلعات التنموية في القارة، ويمثل هذا الإطار موقفا أفريقيا إجماعي يلبي الاحتياج إلى جهد أفريقي لتحسين وضع القارة. [2]

وتستهدف هذه المبادرة تخصيص مليارات الدولارات في شكل استثمارات سنوية، لإعادة إنعاش الاقتصاديات الأفريقية، والقضاء على الفقر في مقابل إدخال نظم حكم رشيدة في المجال السياسي والاقتصادي. وبعد خمسة أعوام من تقديمها، نجح زعماء خمس دول أفريقية من أعضاء اللجنة التنفيذية، في الحصول من طرف الاتحاد الأفريقي على الموافقة على اتفاقية الشراكة الجديدة. حيث وافق الزعماء الأفارقة على تجاوز

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص 12-13.

(2): زبير عياش وبن مخلوف أميرة، " الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،" الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 291.

خلافاتهم الإقليمية، والتغلب على مشاكل عدة متمثلة في سوء الإدارة الاقتصادية والفساد والدكتاتورية، وذلك كشروط ضرورية من أجل ضمان نجاح هذه المبادرة. (1)

فقد كانت هناك بدايات واعدة في عدد من بلدان القارة الأفريقية بعد حصولها على استقلالها، للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشة مجتمعاتها، وإن كان هناك تباين بين الدول في كل إقليم فرعي، إلا أنه عموما هناك اتفاق على تحسين مستوى التنمية في البلدان الأفريقية خلال العقدين الأولين بعد استقلالها. ولكن هذه الصورة اختلفت كثيرا في الثمانينيات من القرن الماضي، فقد انخفضت معدلات النمو في معظم دول القارة، وتباطأت مؤشرات الرفاهية والتنمية البشرية خصوصا. وتحولت الكثير من دول القارة إلى دول ذات مديونية مرتفعة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1،7% في الفترة من 1980 إلى 1990، وإلى 1،4% في الفترة من 1990 إلى 1995، وفي بلدان شمال أفريقيا ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 0،2% إلى 2،3%، وارتفعت المديونية الخارجية من 3،81%، الى 30،6%، ثم الى 69% من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب الصحراء في السنوات 1980 و1995 و2000، وفي شمال أفريقيا في نفس السنوات 18،3%، 37،3%، 33،8%. وعرفت بعض دول القارة حروبا أهلية تستعصي على التسوية (ليبيريا، ساحل العاج، الصومال، رواندا، سيراليون...). وبرز على مسرح السياسة الأفريقية قيادات انقلابية من نوع جديد، خرجوا من الرتب الدنيا من القوات المسلحة، أو من المعارضة، وسعوا إلى الوصول إلى السلطة. مدعومون ليس بالضرورة على تأييد دول كبرى متنافسة، كما كان الحال مثلا في وقت احتدام الحرب الباردة في الستينيات من القرن الماضي، ولكن إما على تأييد مرتزقة أجانب، أو تجار محاربين، كما هو الحال مثلا في كل من ليبيريا وسيراليون. (2)

وتعتبر هذه المبادرة ثمرة لتضافر جهود عدد من الدول الأفريقية القائدة، وفي مقدمتها جنوب أفريقيا التي تحررت من نظام التمييز العنصري، ونيجيريا بحكومتها المدنية المنتخبة، والسنغال برئيسها المنتخب من بين صفوف المعارضة، والجزائر برئيسها الجديد عبد العزيز بوتفليقة، ومصر في ظل الرئيس حسني مبارك. وتختلف الوثيقة الجديدة عن سابقتها في لاجوس في نواح عدة، وخاصة في استنادها أساسا إلى فكر الليبرالية الجديدة الذي يسود العالم منذ منتصف الثمانينيات، فهي تدعو، بدلا من الاعتماد الجماعي على الذات إلى شراكة جديدة من أجل التنمية، والمقصود بالشراكة الجديدة هو اجتذاب الدول الرأسمالية المتقدمة إلى المساهمة في دعم التنمية في القارة الأفريقية، وترحب بالاستثمار الخاص الأجنبي، وتحث على فتح الأسواق الخارجية أمام المنتخبات الأفريقية،(3) وهي تدعو إلى تشجيع القطاع الخاص، مع عدم إهمالها القطاعات الأخرى التي شددت عليها خطة لاجوس، فقد وجهت الأولوية إلى النهوض بالمرافق الأساسية في أفريقيا، ودعت إلى تضييق فجوة

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 20.

(2): نفس المرجع، ص ص 8-9.

(3): نفس المرجع، ص 13.

المعلوماتية مع الدول المتقدمة، واهتمت بتنمية قطاعات النقل والطاقة والمياه، واحتلت التنمية البشرية في هذه الوثيقة أهمية خاصة، بالدعوة إلى مكافحة الفقر، وتضييق الفجوة التعليمية، ومعالجة مشكلة هجرة الكفاءات من القارة، ورفع المستوى الصحي للأفريقيين، إلا أن الذي يميزها بالإضافة إلى تبنيها أفكار الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي، هو رؤيتها الأوسع للتنمية المنشودة، والتي تصفها بأنها مستدامة، إذ تضع شروطا لهذه التنمية المستدامة تتجاوز الخطاب الاقتصادي التقليدي، وإنما تمس البعد السياسي الذي كانت تعتبره حكومات القارة حتى وقت قريب شأنا داخليا لها، فهذه الشروط تشمل: السلام، الأمن، الديمقراطية، والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد. كما أفردت فقرات خاصة بالثقافة. وتتميز هذه الوثيقة أيضا بأنها لا تكتفي بطرح مبادرات محددة في كل المجالات، وإنما تحدد أهدافا رقمية ينبغي بلوغها، وتضع آلية للتنفيذ، وتقيم إطارا مؤسسيا يشرف على دفع ترجمة هذه المبادرات إلى واقع. ومما يسترعي الاهتمام خصوصا أنها جعلت قضية الحكم الراشد مسألة يمكن رصدها ومراقبتها، وذلك من خلال دعوة الحكومات الأفريقية طواعية على أن تقبل أن تقوم الحكومات الأفريقية الأخرى بمراقبة أدائها من حيث توفير شروط الحكم الراشد من سيادة القانون، وتوفير الشفافية، وتحقيق العدالة.

ويمكن القول إن هذه الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، تمثل بالفعل تطورا في مفاهيم التنمية السائدة على مستوى القارة الأفريقية، من حيث التوسع في فهم عملية التنمية، وإدراك تعدد أبعادها، بالإضافة إلى تحديد أهداف كمية تعبئة دول القارة لجهودها لبلوغها في آجال زمنية معلومة. (1)

وتعول الشراكة كثيرا على المساعدات التي سيقدمها المجتمع الدولي للقارة الأفريقية، وخصوصا وأن تنفيذ المشروعات الواردة في هذه الشراكة يقتضي إنفاقا استثماريا هائلا يتجاوز 164 بليون دولار أمريكي، في حين تصل المديونية الخارجية لدول القارة الأفريقية إلى 418 بليون دولار أمريكي.19 وإذا كانت تدفقات الموارد الخارجية إلى دول القارة لا يستهان بها، فهي تصل إلى حوالي 29 دولار سنويا، ما بين معونات إنمائية رسمية، وتدفقات برؤوس الأموال الأجنبية ، وتدفقات صافية لرؤوس الموال الخاصة تبلغ حوالي 29 بليون دولار سنويا، إلا أن عددا محدودا من دول القارة، هو الذي يحظى بهذه التدفقات. (2)

3- من مبادرة النيباد إلى مبادرة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

لقد أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African Peer Review Mechanism) والمعروفة اختصارا ب(APRM) وذلك بقمة الإتحاد الإفريقي بـ"ديربان" في جويلية 2002 تحت قرار رقم9/29 للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) كآلية أفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الأفريقية الأعضاء بها، وفقا للمبادئ الواردة بإعلان

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 14.

(2): نفس المرجع، ص 15.

"الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد "الذى أقرته قمة الاتحاد الأفريقي، وذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة في هذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول، ولتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الأفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان. ويمكن تعريف هذه الآلية بأنها " الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليه."

إن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء استمدت فكرتها من الممارسة التي تبنتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، والتي امتدت بعدها إلى مجالات أخرى لاسيما في إطار الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، لكن الآلية الإفريقية تتميز باتساع مجال التقييم إلى الجوانب السياسية، التي لم تكن محل تقييم التجارب التي عرفتها المنظمات الدولية. (1)

والهدف الأساسي من هذه الآلية هو التشجيع على اعتماد سياسات ومعايير وكذا ممارسات من أجل ترقية الاستقرار السياسي، وبلوغ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الاقتصادي والجهوي والقاري بوتيرة سريعة وذلك بفضل تقاسم التجارب والخبرات وتعزيز أحسن الممارسات والمكتسبات بما فيها تحديد مواطن النقص وتقييم الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات. (2)

كما أنشئت "لجنة رؤساء الدول لتنفيذ السياسات" لتنفيذ السياسات برئاسة الرئيس أوباسانجو، وينوب عنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بهدف إدارة مبادرة النيباد. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل أربعة أشهر لتضم ممثلين عن كافة المناطق الفرعية في القارة. وتؤدي هذه اللجنة مهاما رئيسية منها منها: تسويق المبادرة بغية حشد تأييد عالمي لها، وتعبئة الموارد المالية لتحقيق أهدافها. وقد أنشئت أمانة لتنسيق أعمال مبادرة النيباد بمقرها في "بريتوريا" بجنوب أفريقيا. وبينما ارتأى أعضاء "لجنة التنفيذ" ضرورة التحرك العاجل لحل أزمة الصراعات في القارة، فقد قرروا تكوين لجنة فرعية للأمن والسلام تتولى جنوب أفريقيا رئاستها وتستقطب أعضاءها من الغابون والجزائر ومالي وموريشيوس. كما تكونت بعض المجموعات بهدف إنجاز مهام بعينها في مناطق محددة تندرج في جدول أعمال مبادرة النيباد، وتتمثل هذه المجموعات في جماعة "بناء القدرات للسلام والأمن"، ووكالتها الرئيسية هي الاتحاد الإفريقي، ومجموعة "الإدارة التجارية الاقتصادية"، وتتخذ من "لجنة إفريقيا الاقتصادية" وكيلا رئيسيا لها، وهناك جماعة أخرى تختص بالبنية التحتية، وتتخذ من البنك الأفريقي للتنمية وكيلا لها، كما تهتم جماعة رابعة بالمعايير الاقتصادية وشؤون البنك الدولي وتتخذ البنك الأفريقي

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 16.

(2): زبير عياش وبن مخلوف أميرة، مرجع سابق، ص 292.

للتنمية وكيلا لها أيضا، وتتولى جماعة خامسة المهام المتعلقة بالزراعة والدخول إلى السوق، وتتخذ من منظمة الاتحاد الأفريقي وكيلا لها. (1)

4- برنامج عمل مبادرة النيباد:

لقد رسمت وثيقة مبادرة النيباد برنامجا للعمل يسعى لتحقيق العديد من التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحلول عام 2015. وتتمثل أهداف البرنامج في تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، وزيادة نسبة التحاق الأطفال بالمدارس، وتقليص معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الإنجابية، والقضاء على كافة أشكال التمييز والتفرقة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستعادة العقول التي هاجرت من القارة، وزيادة الاستثمارات من الثروات البشرية للقارة الأفريقية، وتخليص الأنظمة الاقتصادية الأفريقية من عبء الديون، والقضاء التام على الأمراض الوبائية التي تجتاح القارة مثل الأيدز، واستعادة الموارد البيئية التي خسرتها القارة الأفريقية على مدار السنوات، وحتى يتسنى للدول الأفريقية تحقيق هذه الأهداف، يتعين عليها أن تدمج كافة مبادراتها الأخرى في سياق المبادرة الأفريقية الجديدة والشاملة. وقد رأى القائمون على صياغة وثيقة النيباد، أن تحقيق أهداف هذه المبادرة يتطلب الوصول بمعدل النمو إلى 7% سنويا، وكذا ضخ مبلغ 64 مليار دولار أمريكي في الموارد المالية سنويا. (2)

5- مجالات مبادرة النيباد:

تغطي مبادرة النيباد أربع مجالات واسعة تعدها شروطا أساسية لنجاح البرنامج، وهذه المبادرات هي: مبادرة الأمن والسلام، مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية، مبادرة الإدارة الاقتصادية، والمبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجالات التنمية. وتركز مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية "الجيدة" في سعي أفريقيا نحو التنمية المستدامة، وتجسد هذه المبادرة التزام الزعماء بترسيخ ممارسات الحكم التي تتفق ومبادئ الشفافية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتضامن والالتزام. كما تشجع كافة الجهود الرامية إلى دعم الإدارة الجيدة، وتراعي التعددية المعايير "العالمية" للديمقراطية، ومنها التعددية السياسية والحزبية، والاستجابة لحق العمال في تكوين النقابات والتنظيم الدوري للانتخابات الحرة المفتوحة. وتلتزم هذه المبادرة بالمعايير الأساسية للسلوك الديمقراطي، وتحدد أوجه الضعف المؤسسية، كما تعبأ الجهود اللازمة للتصدي لها بهدف تحقيق التنمية المستدامة. لذا، فقد نجح الزعماء الأفارقة للمرة الأولى من خلال مبادرة النيباد في التوصل إلى التزام جماعي لقادة الدول الإفريقية يهدف إلى تعزيز مبادئ "الإدارة الجيدة"، ودعم آلية "مراجعة المثيل"، ويعد هذا الالتزام

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 30.

(2): نفس المرجع، ص 31.

جزءا لا يتجزأ من الالتزامات الأخرى التي تهدف إلى دعم الأمن والسلام، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وتحسين مستوى الإدارة الاقتصادية. [1]

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص 26-27.

المحور الثاني:

رؤية مبادرة "النيباد" للحكم الراشد كآلية لحل أزمة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية

تعاني الدول الإفريقية من الضعف الاقتصاديّ فرغم احتواء القارة على موارد الطاقة واحتياطات معدنية هائلة منها، إلا أنها تعيش الفقر والتخلُّف بتدني مستويات المعيشة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية، وضعف مُلاحَظ في خدمات الصحة والتعليم، مما نتج عن ذلك أن اقتصاداتها تابعة في تطورها، وتتحكم في نشاطها قراراتٌ تتَّخذها الاقتصادات الليبراليَّة الرأسماليَّة المسيطرة.

ومع التغيرات التي طرأت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي وظهور بعض الأزمات الماليَّة، شهدت القارة الإفريقيَّة تحولات كبيرة لم تشهدها منذ الاستقلال، وذلك باتجاه التعددية السياسيَّة وبناء دولة القانون والمؤسَّسات، وصولًا إلى رشادة الحكم وعقلانيته، وتكوين مؤسَّسات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها.

ونتيجة للأوضاع التي آلت إليها القارة الإفريقيَّة دفع بها إلى تبنّي الإصلاحات السياسيَّة والاقتصادية كحل للوضعية التي تعيشها، وجاء مفهوم الحكم الراشد كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين لفكرة مبتكرة حول التسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، تضمن قدرًا من الحياة الكريمة على المستويين الاقتصادي والسياسي، وحتى على المستوى الاجتماعي، مما دفَع الحكومات إلى تعديل توجهاتها والبحث عن نماذج جديدة كمخرج من هذه الأزمات. [1]

(1): الجزيرة نت، مرجع سابق.

المحور الثالث:
تقييم دور مبادرة "النيباد" في حل أزمة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية

1- مزايا مبادرة النيباد:

مما يحسب لهذه المبادرة أن تجتمع إرادة دول القارة على أن تشترك معا في دفع عملية التنمية في القارة، وألا تفقد إيمانها بقيمة عملها الجماعي، وأن تدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته في المساهمة في دفع عجلة التنمية في دول القارة، والتعويض ضمنيا عن الاستغلال الذي تعرضت له القارة خلال فترة السيطرة الاستعمارية المباشرة، ومن خلال عملية التبادل اللامتكافئ التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية. (1)

تمتاز مبادرة النيباد بأنها قد حددت شروطا لها من طرف الزعماء الأفارقة المؤسسين لها، والتزموا أمام شعوبهم بمراعاتها، وتعد ما وصفته بـ "المبادرات"، بمثابة الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج، وضمان الاستمرارية لعملية التنمية في أفريقيا. ووفقا لمبادئ هذه المبادرة فإنه من المتوقع أن تتلقى أفريقيا جزاء على التزامها بهذه الشروط الأولية، متمثلا في الدعم المادي من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية. إن هذه العلاقة التبادلية التي يقدم فيها الدعم المادي الدولي لقاء "الإلزام الذاتي" و" الالتزام الذاتي"، بأفضل الممارسات السياسية والاقتصادية الدولية، تمثل جزءا مكملا لمجمل مفهوم الشراكة التي دعمت مبادرة النيباد. وتعتبر هذه الشروط المفروضة ذاتيا في هذه المبادرة، مرحلة جديدة ومرحبا بها في السياسة الأفريقية، ذلك أنها قد تساهم في تحسين فرص استدامة الإصلاح في أفريقية. (2)

تبدو النيباد مبادرة فاعلة تسعى لفتح آفاق جديدة في أفريقيا بعد حصولها على استقلالها الاقتصادي والسياسي، فقد مثلت عودة الحكومات الأفريقية إلى حلبة صنع القرار تطورا محمودا، جاء بعد فترة انقضاء عقدين ظلت فيهما دفة القرار في يد مؤسسات "بريتون وودز"، وقد ساندت الدول المانحة هذه المؤسسات فيما ادعته لنفسها من دور الحكومات الخارجية التي حددت وجهة السياسات وأبعادها من خلال شروط تضمن لها وجودا دائما في عملية صنع السياسات. وقد صاحب مبادرة النيباد نوعا من التأكيد على بعض القضايا الأساسية التي ينبغي في ظل الظروف الطبيعية أن تحتل الصدارة في عملية صنع القرار، وهذا يعني أن المبادرة قد نجحت في جذب الاهتمام الواعي لكل هؤلاء المعنيين ببعد الجهود الأفريقية عن تحقيق الأهداف بعيدة المدى مثل، التوفير، والاستثمار، والنمو، وغيرها. (3)

لقد طرحت مبادرة النيباد بأنها بوصفها أول مبادرة حقيقية تراعي السوق باعتبار أنها وضعت من قبل زعماء أفارقة. وبناء على ذلك، بينما كانت المبادرات السابقة تفسر على فرض أنه لا يمكن تطبيق مشروع التنمية

---

(1): الانباء الجزائرية، " النيباد أحد أهم رهانات السياسة الخارجية الجزائرية،" الجزاير س، الموقع الالكتروني: http://www.djazairess.com/aps/254815 ، 20222/10/17، على الساعة: 21:00.

(2): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 15.

(3): نفس المرجع، ص 26.

المحلية والإقليمية والقارية، إلا إذا ارتكز ذلك المشروع على الدولة كنقطة محورية له، فإن النيباد تقدم إطارا جديدا للشراكة العامة-الخاصة بمعايير تراعي ظروف السوق وتقدر على جذب رؤوس الأموال الخاصة، وكذلك تدفع بإفريقيا من الهامش إلى قلب العمليات والهياكل التي ظهرت في عصر العولمة. إن كافة المبادرات السابقة على مبادرة النيباد لم تتضمن شيئا يشير إلى أن برامج عملها لا تراعي السوق والقطاع الخاص، فقد شجعت هذه المبادرات دون استثناء شراكة عامة خاصة تكون بمثابة الأساس لإدارة عملية التنمية الاقتصادية الأفريقية.

لعل أهم ما يميز مبادرة النيباد عن كافة المبادرات الأخرى، هي تلك النزعة الاقتصادية الليبرالية الحديثة، فإذا قورن ذلك بخطة عمل لاجوس أو الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية مثلا، يتضح أن تلك النزعة تمثل الإسهام الفريد والمتميز لبرنامج النيباد. بعبارة أخرى، إن خصوصية مبادرة النيباد لا تكمن كلية في توافقها مع أوضاع السوق والقطاع الخاص، إنما في اشتمالها على كافة أشكال الأطر السياسية والاقتصادية التقليدية التي لا ترتكز على السوق، والتي دعمت برامج التسوية التي نفذتها مؤسسات بريتون وودز في أفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. وقد استخدمت" أوراق استراتيجية الحد من الفقر" هذه البرامج في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي شجع الدول الأفريقية الواحدة تلو الأخرى على إقرار هذه البرامج، حتى تتمكن من الحصول على المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف. (1)

2- الانتقادات الموجهة لمبادرة النيباد:

رغم ما تتمتع به مبادرة النيباد من مزايا، إلا أن كثيرين من المثقفين الأفارقة رأوا في هذه الشراكة استسلاما كاملا لمقولات المنظمات المالية الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومقدمي المعونة في البلدان متقدمة النمو، والذين أكدوا على الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، ولا يرجع هذا الموقف إلى عدم قبولهم لهذه المبادئ في حد ذاتها، ولكن لأنها في رأيهم قد لا تعكس بالضرورة أولويات التنمية في القارة، ولا رؤية القارة ذاتها لمشاكلها واستراتيجيات معالجتها.

ومما يزيد في قلق هؤلاء المثقفين هو خشيتهم أن تستخدم هذه المفاهيم كشروط لتقديم المساعدات لدول القارة. وهكذا، تصبح صورة أخرى من المشروطية الجديدة من جانب المؤسسات المالية الدولية، ومن جانب مقدمي المعونة بصفة عامة.

كما قد تبدو بعض البرامج الواردة في هذه الشراكة غير واقعية، فعلى سبيل المثال تدعو هذه الشراكة إلى قيام الحكومات الأفريقية، بتقويم مدى توافر عناصر الحكم الراشد لدى الحكومات الأفريقية الأخرى التي تقبل طوعيا هذه الآلية. ومن الواضح أن هناك العديد من الحكومات التي لا تقبل الخضوع لهذه الآلية، ومن الواضح أيضا أن الخبراء الذين تعينهم الحكومات الأفريقية للقيام بهذه المهمة، قد يراعون اعتبارات الصداقة

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 31.

وحسن العلاقة مع الحكومات الأفريقية الأخرى، ومن ثم فإن قيامهم بهذه المهمة قد يكون صوريا إلى أبعد الحدود. [1]

وقد تعرضت هذه المبادرة إلى العديد من الانتقادات من طرف مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء المجالس النيابية في مختلف الدول الأفريقية الذين رأوا في هذه المبادرة استغراقا في أحلام اليقظة، وبأنها جاء لرغبة الدول الأفريقية في جذب المساعدات الغربية في محاولة منهم لإخفاء الفشل الذريع للسياسات التي ينتهجونها.

من ناحية أخرى يرى البعض أن مبادرة النيباد تقوم على أساس النوايا الحسنة، إلا أنها تشوبها بعض الأخطاء حيث أنها طبقا لما يراه هؤلاء، قد تمت صياغتها في إطار استعماري جديد، فهذه المبادرة التي تقوم على سياسات تستهدف تحرير الأسواق والخصخصة والخضوع للشروط المفروضة على المساعدات هي النقيض لعلاقة تقوم على المشاركة الحقة. [2]

قد يبدو أن الجزء الخاص بالإدارة السياسية والديمقراطية في الوثيقة يناقش العديد من القضايا التي شكلت أساس الكفاح لإصلاح السلطة والحياة السياسية، والحياة العامة في أفريقيا. لكن واقع الأمر هو أن أهداف مبادرة النيباد وكذا الإدارة الاقتصادية التي صيغت في إطارها، تفتقر في جوهرها إلى نوع من الاستقرار الاجتماعي الذي يضمن أن تنتقل المقترحات المتعلقة بالديمقراطية والإدارة من الإطار الروتيني الجامد، لتتمثل في صورة تجربة حية تمارس على المسرح السياسي، وتتخللها المفاوضات بين أصحاب المصالح المختلفة، لذا ترى هذه الدراسة أن مبادرة الديمقراطية والإدارة لا تجيب عن التساؤلات بقدر ما تثير المزيد منها، وبإمعان النظر يبدو أن هذه المبادرة قد صممت لا لتمثل مشكلات القوى السياسية والاجتماعية التي تتصدر معركة الإصلاح السياسي والتنموي الأفريقي، وإنما لتوافق أهواء الجهات المانحة. [3]

بينما سعت الجهود إلى تسويق مبادرة النيباد خارج القارة الأفريقية في محاولة لإيجاد قاعدة متينة ترتكز عليها في حل المشكلات التي تواجه القارة حاليا، انتشرت بعض الأفكار التي تمثل فهما خاطئا متعمدا في بعض الأحيان لتاريخ أفريقيا الحديث، ولعل أهم هذه الأفكار غير الموضوعية، والتي ترتكز عليها وثيقة النيباد في جوهرها، هي تلك التي تقول بأن أربعين عاما من الاستقلال في أفريقيا هي تاريخ من التعثر الاقتصادي والاجتماعي، وقد صممت المبادرة خصيصا لإصلاح هذه الأوضاع، غير أن تلك المحاولة التي تسعى إلى التقليل من التقليل من التجربة التنموية في سنوات ما قبل الإصلاح بهدف تبرير حزمة السياسات الجديدة، أو التوجه الجديد في السياسة، لا يعد أمرا خاصا بمبادرة النيباد وحدها. وقد طبق المنحى نفسه في تفسير "تقرير بيرج"، الذي كان يمثل نقطة الانطلاق لبرامج الإصلاح الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 35.

(2): نفس المرجع، ص 15.

(3): نفس المرجع، ص 15.

العشرين. وقد نقلت وثيقة النيباد وكذلك فعل تقرير بيرج صورة لحالة الاقتصاد المتردي لا تعكس الأداء الفعلي للدول الأفريقية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فقد ارتفع مستوى الأداء الفعلي للدول الأفريقية عن مستوى الأداء العالمي، ويتمثل هذا الارتفاع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات والمدخرات، كما يتضح في التوسع في إقامة البنية التحتية المادية والاجتماعية في محاولة لتحسين سبل العيش المتاحة للمواطن. وقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو6%، وهي نسبة تفوق معدلات النمو في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. وقد كانت معدلات النمو ترتفع في تلك الفترة بصورة مؤقتة لتصل إلى 4%، وذلك في ظل برامج مؤسسات "بريتون وودز" للتسوية، وحيث أن معدلات النمو نادرا ما كانت ترتفع، فقد عد الارتفاع بنسبة 4% نجاحا هائلا. هذا مع العلم أن معدلات النمو السكاني تزيد في هذا السياق عن3%، مع تعرضهم الدائم لتدني الرعاية الصحية والتعليمية.

وكان يجدر بوثيقة النيباد أن تستخلص المبادئ والأهداف والأساليب التي استخدمت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وذلك لتسترشد بها في مساعدة القارة على مواجهة التحديات التي فرضتها حالة الاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بدلا من أن تسقط العقدين الأولين من استقلال أفريقيا، أو أن تضم هذين العقدين إلى عقود التسوية في الثمانينيات والتسعينيات دون أن تضع حدودا فاصلة للتمييز بينهما. وجدير بالذكر أن العقدين الأولين للاستقلال لم يمرا دون مشكلات، فقد ظهر في تلك الفترة ميل نحو التعنت في وضع السياسات، مما نتج عنه تراكمات سلبية أدت إلى القضاء على نموذج التنمية في فترة ما بعد الاستعمار. بالإضافة إلى ذلك فقد عرقلت الاختلالات الهيكلية التي عجزت السياسات المستخدمة آنذاك عن إرساء أساس متين للتنمية الاقتصادية. كذلك لم تنجح تلك الفترة في تحقيق أهداف النمو، كما زادت حدة التفاوت الاجتماعي مع بداية سطوة الديكتاتورية. ومع ذلك لا يزال الكثيرون يؤمنون بأن التنمية كانت الدافع وراء سياسات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وحيث أن "تقرير بيرج" وسياسات التسوية التي تلته لم تنتبه إلى تلك الحقائق أو تعمدت التقليل من قيمة تلك الفترة من تاريخ أفريقيا الاقتصادي بهدف حماية الأجندة الليبرالية الحديثة لإصلاحات السوق، فإن الأمر قد انتهى بها إلى إغفال سلبيات وإيجابيات الموقف. وقد نحت وثيقة النيباد المنحى نفسه، وبالتالي لم تتعلم الدرس من فشل الإصلاحات الهيكلية.

الأكيد أن إقامة البينة على أهمية وثيقة النيباد أو مصداقيتها لن تكون بمحاولة التقليل من شأن نتائج الإدارات السابقة للعملية التنموية، فقد كانت تلك النظرة القاصرة لتاريخ أفريقيا الحديث، وكذا إغفال حقائق الأساس الذي قامت عليه كافة الجهود الأخرى لدعم المبادرة الجديدة. ولعل واحدة من أهم الأفكار الافتراضية الأخرى التي نسجت حول مبادرة النيباد، هي أن هذه المبادرة تمثل أول برنامج شامل يخرج من قلب أفريقيا لحل مشكلات التنمية في القارة. ففي أثناء سنوات الثمانينيات وأوائل التسعينيات اتبع القادة الأفارقة أنفسهم

مجموعة من المبادرات التي ظهرت في أفريقيا، وتستهدف مثل مبادرة النيباد مواجهة كافة التحديات التي تواجه القارة على طريق العولمة. وتتمثل هذه المبادرات في:

- خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا،1980-2000، وقانون لاجوس النهائي،1980.
- برنامج أولويات للإصلاح الاقتصادي، 1986-1990.
- الإطار الأفريقي البديل لبرامج التسوية الهيكلية للتحول والإصلاح الاقتصادي الاجتماعي 1989.
- الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية للتنمية، 1990.
- اتفاقية الإصلاح الأفريقي،2000.

إذا كانت الحقيقة تؤكد أن النيباد أول مبادرة شاملة تخرج من داخل أفريقيا لحل مشكلات القارة، فإن الزعم القائل بأنها أول إطار حقيقي يملكه الأفارقة لمواجهة الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يحتاج كذلك إلى مراجعة. فليس هناك ما يوضح اختلاف وثيقة النيباد من حيث كونها ملكا للأفارقة عن بقية المبادرات سالفة الذكر، فقد صممت هذه المبادرات لرؤساء الدول والحكومات ورؤساء الدول الأفارقة. ويرى بعض المحللين أنه إذا اعتبرنا أن تلك العملية التي أدت إلى إقرار وثيقة النيباد قد اشتملت على عدد قليل من الزعماء الأفارقة ومستشاريهم، فإن ذلك لا يجعل لها حقا في الملكية يجعلها يضاهي ذلك الحق في حالة خطة عمل لاجوس.

وقد يرى بعض المحللين أن ثمة خللا متأصلا ضرب بجذوره في الأنظمة الاقتصادية نتيجة لتطبيق التسويات الهيكلية التقليدية في القارة الأفريقية على مدار عشرين عاما، للتمسك الخاطئ بمؤشرات الاقتصاد الشامل قصيرة المدى، والتي كانت تمثل جزءا مهما من جدول أعمال الليبيرالية الجديدة. ويكمن إصلاح هذه الاختلال في الاستثمار المناسب للطاقة والموارد. ولكن يبدو أن ثمة تحركا في الاتجاه السليم قد ظهر حين أعرب دارسوا التنمية الإفريقية عن رأيهم في عدم جدوى التحول الاقتصادي والسياسي في حالة استمرار غياب الجهود الموحدة التي تسعى إلى تحديد المشكلات السياسية الداخلية، وكذلك حين أبدى الزعماء القائمون على مبادرة النيباد رغبة في وضع قضية الإدارة على قمة جدول الأعمال. وبفحص هذا الموقف، نجد أنه قد يتقلص الأمل في مبادرة النيباد، ويعود سبب ذلك إلى الليبرالية الحديثة التي ميزت برنامج العمل الاقتصادي، وإلى ذلك النطاق الضيق الذي حصرت فيه الأجندة السياسية، فقد تمثلت أهداف هذه الأجندة في بعض جوانب السلطة الإدارية التي أصبحت سمة مميزة للاقتصاد السياسي الليبرالي الحديث.

يمكن القول إن الإطار الليبرالي الحديث الذي يشكل المبادئ والتوجهات الاقتصادية المعلنة في وثيقة النيباد إنما يعرقل محاولات أفريقيا العودة إلى مسار التنمية المستدامة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم استغلال الفرص التي أتيحت لتشجيع السياسات الاقتصادية المبتكرة لإنعاش الأنظمة الاقتصادية الأفريقية، على الرغم

من أن تجربة استخدام برامج التسوية الهيكلية في أفريقيا على مدى عقدين من الزمن، وكذا النصائح المدروسة من البنك الدولي، أكدتا بما لا يدع مجالا للشك عدم جدوى إطار التسوية الهيكلية. وقد ترسخ يقين ثابت أن البنك الدولي ذاته كان يقر بالأخطاء دون أن يتحمل مسؤولية صحة هذا التصرف. وقد عرض كبار الاقتصاديين هذه القضية أمام ما يسمى بـ "إجماع واشنطن"، والذي أقر ضرورة تخطي إطار السوق الهيكلي بعد إخفاقه في تحقيق النمو والتنمية.

لم تتعرض مبادرة النيباد إلى بعض القضايا المهمة مثل شروط التجارة في الدول الأفريقية، فقد كان ممكنا أن تتحقق المنفعة للقارة إذا أعيد النظر في مثل هذه القضية على نحو سليم. فإذا كانت هذه المبادرة قد حققت هدفها في جمع مبلغ 64 مليار دولار أمريكي سنويا لتمويل عملية التنمية في القارة، إذ عمدت إلى إصلاح انحرافات شروط التجارة التي لطالما عانت منها القارة، فإن تناول المبادرة لتلك القضية لم يكن إلا ليدر العائد الذي طمحت إليه، وفي الوقت ذاته سيزيل الشك في تدفق المعونات والاستثمارات الأجنبية، فلم يثبت بالدليل القاطع أن فتح أسواق جديدة للصادرات الأفريقية، يكفي لخفض التكاليف الهائلة الناجمة عن تدهور شروط التجارة. وقد أشار كثير من الباحثين إلى أن القضية الحقيقية التي تواجهها أفريقيا اليوم، والتي لم تتناولها وثيقة النيباد، ليست في تهميش أفريقيا من طرف ظاهرة العولمة، وإنما إشكالية الطريقة التي تدخل القارة في نسيج النظام العالمي المعاصر. هذا، وعلى الرغم مما أحيطت به مبادرة النيباد من تأويلات وتصورات، فإنها تبدو مليئة بالنواقص التي إن أغفلت قد تعوق تحقيق معظم أهدافها الرئيسة. (1)

ومن هنا جاء الاهتمام نحو دراسة "مفهوم الحكم الراشد" وتجسيده كمبادرة تستهدف دعم التوجهات الفكرية الجديدة التي تتبناها الحكومة، وتعكس آثارها في برامج وسياسات تنموية تسعى للتشاركية وتضمين كافة فئات المجتمع في صُنْع وتنفيذ السياسة العامة كمقاربة إصلاحية لمختلف الأنساق والمستويات مع ضرورة صياغته بما يتوافق وخصوصية القارة الإفريقيَّة، ويتلاءم مع مكوناتها الثقافية والفكرية؛ حيث يسمح ذلك بتكييف آليات تتلاءم في صِيَغها مع الأوضاع المختلفة لبلدان القارة.

فالحكم الراشد هو «تطبيق الأساليب الجيدة في الحكم من خلال النجاعة والشفافية والنزاهة والمحاسبة». ويعتبر الفساد أيضاً سبب مباشر في التخلف الذي تعاني منه القارة ويقف عائقاً أمام التنمية الشاملة التي كانت تتطلع إليها الشعوب». فمنظومة الفساد ترتبط بمنظومة الاستبداد وضعف الحوكمة، وبالتالي نتج عنها عدم الاستقرار وظهور المجاعات والجماعات المتطرفة، وهو ما زاد من الاستبداد بحجة الحفاظ على الأمن. فالديمقراطية ضرورية هنا كآلية للأمن الداخلي والخارجي. ولهذا، فإن تطبيق الحكم الراشد يحتاج إلى إرادة سياسية قوية.

(1): مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص 26-34.

كما واجهت الإصلاحات الاقتصادية في القارة الإفريقية مشكل عدم العدالة الاجتماعية التي كان لها انعكاسات سلبية على المستوى الاجتماعي، ولذلك وجبت العودة إلى موضوع العدالة الاجتماعية، لأن التنمية ليست اقتصادية فقط بل من منظور العدالة الاجتماعية أيضاً .

وهناك معوقين رئيسيين يحولان دون بروز الاستقلال الذاتي، الأول هو الاستلاب التاريخي للنخب الأفريقية، والثاني هو هيمنة النظرة الخارجية على القارة واقتصادها.

وعليه، فإن جدلية الأمن والتنمية في إفريقيا لا يمكن حلها جذريا دون فهم أسباب الأزمات والمشكلات في القارة والتي يشكل أهم دافع لها هو عدم الالتزام بمسار ديمقراطي من أجل التنمية والاستقرار في القارة. فالحكم الراشد والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالحكم الراشد يمثل جزءا لا يتجزأ من مشروع التنمية لدول القارة، لكن معظم سياسيو الدول الإفريقية لا يؤمنون بأهمية هذا الارتباط، كما أن هذا المفهوم غير واضح لهم، فهو غالبا ما يكون مفروض من الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الخارجية وغير نابع من الداخل الإفريقي.

إن مشكلة أفريقيا هي استقطاب المفاهيم الأجنبية التي تقوم بتقليدها لاعتبارها النموذج الأفضل. ولهذا، يجب إعادة فهم الواقع الأفريقي انطلاقا من تاريخ القارة بمصطلحات أفريقية، لأن لكل مجتمع ثقافته وخصوصياته.[1]

وتتمثل أهم التحديات لتحقيق الأمن والتنمية بلدان القارة الإفريقية فيما يلي: تحديد الأهداف المستقبلية لدول القارة، وإصلاح الاتحاد الإفريقي، إصلاح القطاع الأمني، الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، محاربة الفساد، محاربة الفقر، تأهيل رأس المال البشري والتركيز على اقتصاد المعرفة، جعل أفريقيا طرفا فاعلا في بناء العالم وأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، وهذا لا يتأتى إلا بالخروج من التبعية للخارج، فرغم وجود تجمعات اقتصادية عديدة في القارة الإفريقية، فإن التجارة الأفريقية الداخلية لا تزال ضعيفة بين دول هذه التجمعات مما يؤثر سلبا على الاندماج الإقليم. كذلك مواكبة العولمة مع الحفاظ على الخصوصية الإفريقية، وتشخيص أسباب الأزمات والمشكلات في القارة الإفريقية.

(1): الجزيرة نت، مرجع سابق.

الخاتمة:

لقد برزت مبادرة النيباد كنتيجة للتفكير المعمق من طرف الخبراء والقادة الأفارقة في مصير القارة في ظل التخلف والأزمات المتعددة الأوجه التي تعاني منها القارة، وقد تم أخذ مجهودات التفكير الذاتي في إيجاد حلول لأزمات القارة الأفريقية من طرف مخطط لاغوس بعين الاعتبار مع تحديد بدقة أسباب تعطل التنمية في القارة الإفريقية. لمعالجة المشاكل من جذورها. وهذا ما نتج عنه مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في القارة الأفريقية التي أخذت على عاتقها النهوض بالتنمية في القارة السمراء والخروج من دائرة التخلف والتبعية.

وتهدف هذه المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر، من خلال مشاركة جادة وفاعلة بين الدول الأفريقية، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة. وقد سطرت استراتيجيات وبرامج لتحقيق هذا الهدف. وعملت على تنفيذها بالشراكة مع الدول الأفريقية والدول الغربية المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية. وقد ساهمت هذه المبادرة في الرفع من مستوى سكان القارة وإنشاء أسس لاقتصاديات حديثة على أسس الحكم الجيد والرشادة في التسيير. وقد كان تبنّي مقاربة الحكم الراشد من خلال مبادرة نيباد سببًا في تجاوز بعض من إشكاليات التنمية داخل الدول الإفريقيّة؛ حيث كان لها الأثر الواضح في إصلاح مختلف الأنساق لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية الشاملة واللحاق بمصافّ الدول المتقدمة.

ولكن، ومع ذلك لم تستطع القارة التخلص من التبعية للغرب نهائيا وما زالت هذه المبادرة تعاني من نقائص ربما ستجعل مبادرة نيباد تعيد النظر في آلياتها وتعمل على إصلاحها أو ستفسح المجال لمبادرات أخرى مستقبلا لإيجاد حلول لها.

قائمة المراجع

1. الانباء الجزائرية. " النيباد أحد أهم رهانات السياسة الخارجية الجزائرية." الجزاير س. الموقع الالكتروني: http://www.djazairess.com/aps/254815 . 20222/10/17، على الساعة: 21:00.
2. الجزيرة نت. "النيباد: الشراكة الجديدة من أجل تنمية القارة السمراء." الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24 . 2022/10/16. على الساعة: 23:00.
3. زبير عياش وبن مخلوف أميرة. " الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء." الملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. جامعة ورقلة. الجزائر. 25-26 نوفمبر 2013.
4. الشرق الأوسط. "الأمن والاقتصاد والحكم الرشيد." الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/970906/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86 . 2022/10/15. على الساعة: 18:30.
5. مصطفى كامل السيد. استراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة. مركز دراسات وبحوث الدول النامية. القاهرة. 2003.

إدارة النزاعات الحدودية الأفريقية كآلية لتحقيق السلم والأمن الأفريقي

African Border Conflict Settlement as a Mechanism for Achieving Peace and Security in Africa

الدكتور: خالد بقاص
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر
beggas.khaled85@gmail.com

ملخص البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى بحث إشكالية عميقة تعاني منها الدول الأفريقية منذ الاستقلال، والمتمثلة في النزاعات الحدودية، حيث تضمّن مشروع أجندة الاتحاد الأفريقي لسنة 2063 في فصله الثاني مجموعة من التطلّعات، والتي من بينها تطلع: "أفريقيا قارة مسالمة وآمنة". ونظرا لما أحدثته بعض النزاعات الحدودية الأفريقية من أثر سيء في جزئيتي السلم والأمن الأفريقي، سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النزاعات الحدودية في القارة، وأبرز جهود منظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئات والمنظمات التابعة لهما.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الحدودية، أجندة 2063، الاتحاد الافريقي، افريقيا.

Abstract:

This study aims to examine the deep problem that African countries have suffered since independence, represented by border conflicts, where the draft African Union's Agenda 2063 in its second chapter included a set of aspirations, among which is the aspiration: "Africa is a peaceful and secure continent." In view of the adverse impact that some African border disputes have had on the African peace and security sectors, this study aimed to shed light on the reality of border disputes on the continent and highlighted the efforts of the United Nations and the African Union and their bodies and organizations.

Key words: Border Conflicts, Agenda 2063, African Union, Africa.

مقدّمة:

مع بداية موجة استقلال الدول الأفريقية من الاستعمار خلال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، بدأت مشكلة الحدود تُطرح بقوة بين عدد من الدول المتجاورة في أماكن مختلفة من تراب القارة الأفريقية من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، ومع إعلان أول إطار مؤسسي يجمع الدول الأفريقية سنة 1963، ببروز منظمة الوحدة الأفريقية، والتي سعت إلى اتخاذ قرار حاسم يساعد في تجاوز مشكلة الحدود حتى لا يتطور الأمر إلى إعلان حروب أو صراعات بين الدول الأفريقية المستقلة حديثا، وهو ما تم في سنة 1964، حيث تم اتخاذ قرار يقضي بتثبيت الحدود الموروثة عن المستعمر وذلك لتلافي النبش في الحدود التي خطّها المستعمِرُ بعيدا عن خصوصيات ومصالح البلدان الأفريقية وخدمة لمصالحه الاقتصادية والاستراتيجية فقط.

غير أن القرار المتخذ أفريقيا على بالغ أهميته لم ينهِ مطلقا قضايا النزاعات الحدودية في القارة والتي لا زالت تشكل عائقا أمام تطورها منذ ما يزيد عن ستين عاما.

لذا تسعى الدراسة إلى تفكيك هذه المشكلة من خلال بحث الأدوار المختلفة- الإقليمية والدولية- لإدارة النزاعات الحدودية الأفريقية.

وستعالج الدراسة المشكلة المطروحة عبر اعتماد منهج دراسة الحالة، ومن خلال عدد من المحاور التي تشمل عرضا لأبرز النزاعات الحدودية في القارة الأفريقية، ثم بيان جهود منظمة الأمم المتحدة في إدارة تلك النزاعات، وصولا إلى بحث الجهود الأفريقية الساعية إلى حلحلة هذا الملف والعمل على إحداث اختراقات إيجابية فيه.

المحور الأول:
أبرز النزاعات الحدودية في القارة الأفريقية.

يمكن القول إن طبيعة وتعقيد مسألة الحدود في القارة الأفريقية، تعود إلى مخرجات مؤتمر برلين المنعقد أواخر القرن التاسع عشر في الفترة ما بين (1884-1885)، حيث التقى الدبلوماسيون الأوروبيون للتفاوض معًا على إجراءات وتفاصيل تقسيم القارة الأفريقية بشكل يضمن مصالحهم الاقتصادية، ودون مراعاة لأية معايير تخصّ الساكنة الأفارقة، إذ أقاموا مناطق وحدودا لا تتّسق وخريطة الجماعات العرقية في تلك المناطق. كما أن تفكير المستعمر في مسألة بناء الدولة في أفريقيا كان دائما في نطاق الوصاية الاستعمارية وليس ضمن فكرة أن المستعمر سيغادر يومًا. وما صدر من تقسيم في النهاية بالشكل الموجود حاليا لم يكن إلا نتيجة لتوازن القوى والتسويات بين المستعمرين الفرنسيين والإنجليز والبلجيكيين والألمان والبرتغاليين وغيرهم من الحاضرين.

ذلك المؤتمر المذكور خلّف بعد نحو قرن تقريبا من انعقاده، نزاعات شملت معظم الدول الأفريقية والتي نالت استقلالها بين أواخر خمسينيات القرن العشرين وأوائل سبعينياته، حيث لم يستثن لا شرق القارة ولا غربها ولا شمالها ولا جنوبها، من تأثيرات ومخرجات ذلك المؤتمر الذي قسّم أرض الأفارقة، ولم يحترم خصوصياتهم وانتماءاتهم العرقية ولا الثقافية ولا الدينية، وهو ما سهل على المستعمر الاستثمار في تلك الاختلافات حتى بعد رحيله. [1]

ومن بين النزاعات الحدودية التي برزت عقب استقلال الدول الأفريقية نذكر:

- النزاع الجزائري المغربي على منطقة جبال الأطلس (أكتوبر 1963).
- النزاع الإثيوبي الإريتري (1962- 1979).
- النزاع الصومالي الإثيوبي على منطقة الصحراء الأوغندية (1964- 1978).
- الحرب الكينية الصومالية على الحدود (1963- 1967).
- النزاع الكاميروني النيجيري على شبه جزيرة باكاسي منذ السبعينيات من القرن العشرين.
- الأزمة التشادية الليبية (1980- 1982).
- الأزمة التنزانية الأوغندية (1978- 1979).[2]

(1): Jean-Pierre Vettovaglia, "Afrique: frontières Etatiques, Territoires et Conflits,» Académie de Géopolitique de Paris, in : https://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/en/afrique-frontieres-etatiques-territoires-et-conflits/ , Seen: 15/09/2022, at : 20 :00.

(2): Johnson Olaosebikan Aremu, "Conflicts in Africa: Meaning, Causes, Impact and Solution," African Research Review, (17 oct 2010), pp 549-560.

- النزاع الموريتاني السينيغالي (1989-1992): نشأ الخلاف حول مسار الحدود من قرار الإدارة الفرنسية تحديد الحدود شمال نهر السنغال في عام 1933، وتسبب الصراع في تدفق أكثر من 50000 لاجئ.
- النزاع الحدودي المالي الموريتاني (1961- 1964)، انتهى بإبرام معاهدة ثنائية وتعديل المسار.
- النزاع بين غانا وفولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) (1963- 1964)، حيث وقعت توترات عسكرية في عامي بحجة بناء مدرسة من قبل غانا على جانبي الحدود.
- النزاع بين غانا وطوغو حول طوغولاند البريطانية السابقة (1961-1990).
- النزاع بين غانا وساحل العاج (1961-1963) بعد محاولة سانوي الوحدوية.
- النزاع بين مالي وبوركينا فاسو: تحول الصراع الحدودي المعلن بالفعل في عام 1963، إلى نزاع مسلح بين سنتي (1974- 1975)، ثم بين (1985-1986) فيما عرف بـ "حرب عيد الميلاد" مع منطقتين متنازع عليهما بمنطقة "القرى الأربع" وقطاع بيلي.
- النزاع بين بنين والنيجر، حول جزيرة ليتي منذ الستينيات.
- النزاع بين السينيغال وغينيا بيساو والمعروف بنزاع كازامانس الذي تلاحق فيه السينيغال متمردي كازامانس في الأراضي الغينية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى النزاعات الحدودية التي شهدتها منطقة وسط وجنوب إفريقيا. بما في ذلك "الحرب القارية" في منطقة البحيرات العظمى التي ضمت ما لا يقل عن سبع دول (أنغولا وزيمبابوي والكونغو وأوغندا ورواندا وناميبيا والسودان).

وكذلك الحرب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومشكلة الحدود مع رواندا. [1]

النزاع بين دولتي السودان وجنوب السودان المنفصلة عنها سنة 2011، حول منطقة أبيي، والتي استدعت حضور قوات أممية هناك للفصل بين الطرفين المتنازعين.

(1): Jean-Pierre Vettovaglia, op.cit.

المحور الثاني:
جهود منظمة الأمم المتحدة لإدارة النزاعات الحدودية الأفريقية.

منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها سنة 1945، ساهمت بشكل واضح في التعريف بحقوق الدول المستعمرة، وألقت الضوء على نضالات شعوبها في سبيل تقرير مصير بلدانها. حيث أعطت المادة 73 من الميثاق- التي تدعو إلى "الحكم الذاتي" و "التطوير التدريجي" لـ "المؤسسات السياسية الحرة، وفقًا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه"- أملًا جديدًا للشعوب المستعمرة ومنها شعوب القارة الأفريقية في أن تصبح سادة مستقبلها. كما اعتُبِرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منبرا يبرز تطلعات سياسيي تلك البلدان ويدعمها ويؤيدها .

وقد اعتبر عام 1960، عاما حاسما لكل من أفريقيا والأمم المتحدة، إذ حصلت 15 دولة أفريقية على الاستقلال. وفي سبتمبر من ذلك العام، تم قبول 17 دولة جديدة في منظمة الأمم المتحدة، 16 منها من قارة أفريقيا. وفي سنة 1960 أيضًا، اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وهي وثيقة تاريخية تنص على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير وأعلنت أنه ينبغي إنهاء الاستعمار بسرعة ودون شروط. كما بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إطار شامل وفعّال يمكن أن يقود البلدان الأفريقية المستقلة الجديدة إلى سيادة سياسية واقتصادية فعالة، كما يتضح من اعتماد قرار بشأن "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية "سنة 1962.

وبالرغم ممّا سبق، فقد ثبت أن حقبة ما بعد الاستعمار كانت وقتًا مليئًا بالتحديات، افتقرت الدول المستقلة حديثًا فيه إلى مؤسسات ديمقراطية قوية، وأصبحت مسرحًا للنزاعات الأهلية والعرقية، وللصراعات من أجل الوصول إلى السلطة والموارد. وإدراكا منها للتهديد الذي تشكله هذه النزاعات على السلام والأمن الإقليميين، سعت منظمة الأمم المتحدة إلى التصدي لها، عبر المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصّين، ومن خلال نشر عمليات سلام في مناطق الصراع. وتمثّلت إحدى اللحظات الحاسمة في تاريخ أفريقيا والأمم المتحدة في إنشاء أول عملية لحفظ السلام في القارة، وهي عملية الأمم المتحدة في الكونغو(ONUC) ، في 14 يوليو 1960 (بموجب قرار مجلس الأمن 143 (1960). وقد جاءت العملية ردا على الاضطرابات السياسية والصراع الذي شوّه ما يعرف اليوم بجمهورية الكونغو الديمقراطية في فجر استقلالها، إذ بلغت قواتها إلى نحو عشرين ألف جندي.[1]

وقد برزت جهود منظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الأفريقية أيضا عبر هيئتها القضائية المتمثلة في محكمة العدل الدولية والتي فتحت أبوابها للمساعدة في تسوية النزاعات الحدودية، فمن بين 18 قضية أفريقية

(1): عايشة منداودو، " من الاستقلال إلى الاستقرار الطويل الأجل: جهود الأمم المتحدة في أفريقيا،" موقع الأمم المتحدة، الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/chronicle/article/20384 ، 2022/09/16، على الساعة: 21:00.

تنظر فيها المحكمة إلى غاية أوت سنة2021، هناك 13 قضية تتعلق بنزاعات إقليمية وحدودية، وبالرغم من أهمية دور محكمة العدل الدولية إلا أن واقع النزاعات في أفريقيا مثير للقلق بشكل كبير نظرًا لوجود حوالي 100 نزاع حدودي نشط في جميع أنحاء القارة. ومن المتوقع أن تشتد هذه الخلافات بسبب القومية المتنامية والتوسع السكاني، والتنافس على الموارد المحدودة. (1)

وبالعودة إلى أحد أبرز أمثلة قضايا النزاع الحدودي المطروحة على محكمة العدل الدولية نجد النزاع بين بنين والنيجر، حيث اتفق الطرفان في 15 جويلية من سنة 2001 على إحالة نزاعهما إلى المحكمة بغرض التعيين النهائي لكامل الحدود بينهما، وقد صدر أمر مؤرخ بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 من المحكمة يقضي بالموافقة على طلب الطرفين بتشكيل دائرة خاصة من خمسة قضاة للنظر في القضية.

وبعد جلسات الاستماع العلنية التي عقدت في مارس 2005، أصدرت الدائرة حكمها في 12 يوليو 2005. بعد الإشارة بإيجاز إلى السياق الجغرافي والتاريخي للنزاع بين المستعمرتين السابقتين، اللتين كانتا جزءًا من غرب إفريقيا الفرنسية (FWA) حتى استقلالهما في أغسطس 1960، إذ نظرت الغرفة في مسألة القانون الواجب تطبيقه على النزاع. وذكّرت بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن المستعمر، أو مبدأ الحيازة الجارية، الذي "هدفه الأساسي ضمان احترام الحدود الإقليمية لحظة تحقيق الاستقلال ". ووجدت الدائرة أنه، على أساس هذا المبدأ، كان عليها تعيين الحدود الموروثة من الإدارة الفرنسية. ولاحظت أن "الأطراف اتفقت على أن المواعيد التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لهذا الغرض هي تواريخ استقلال كل منها أي 1 و3 آب / أغسطس 1960".

ثم نظرت الغرفة في مسار الحدود في قطاع نهر النيجر. وقد فحصت أولاً الإجراءات التنظيمية والإدارية المختلفة التي استند إليها الطرفان لدعم مطالبات كل منهما وخلُصت إلى أنه "لم ينجح أي من الطرفين في تقديم دليل على الملكية خلال الفترة الاستعمارية". ولذلك شرعت الدائرة بعد ذلك في فحص الأدلة التي قدّمها الطرفان فيما يتعلق بالممارسة الفعالة للسلطة على أرض الواقع خلال الفترة الاستعمارية، من أجل تحديد مسار الحدود في قطاع نهر النيجر وتوضيح أي من الدولتين تنتمي كل جزيرة في النهر، لا سيما جزيرة ليتي.

في نهاية الفحص، خلُصت الدائرة إلى أن الحدود بين بنين والنيجر في هذا القطاع تتبع القناة الملاحية الرئيسية لنهر النيجر كما كانت موجودة في تواريخ الاستقلال، على أن يكون مفهوماً أنه بالقرب من الجزر الثلاث مقابل جايا، مرت الحدود على يسار تلك الجزر. وبناءً على ذلك، كان لبنين حق ملكية الجزر الواقعة بين الحدود التي تم تحديدها بهذه الطريقة، وكان للضفة اليمنى للنهر حق ملكية للجزر الواقعة بين تلك الحدود والضفة اليسرى للنهر.

(1): Macharia Kamau and Fredrick Koigu Ndegwa, "New African," New African Magazine, in: https://newafricanmagazine.com/26769/ , Seen: 16/09/2022, at: 23:00.

ومن أجل تحديد الموقع الدقيق لخط الحدود في القناة الرئيسية الصالحة للملاحة كما كان موجودًا في تواريخ الاستقلال، اعتمدت الغرفة على تقرير تم إعداده في عام 1970، بناءً على طلب حكومات داهومي (الاسم السابق لبنين) ومالي والنيجر ونيجيريا، من قبل شركة الاستشارات الهندسية الهولندية (NEDECO). وقد حددت الدائرة في حكمها إحداثيات 154 نقطة تمر عبرها الحدود بين بنين والنيجر في هذا القطاع. وذكرت أن ليتي غونغو تنتمي إلى النيجر. وأخيرًا خلصت الدائرة إلى أن الاتفاق الخاص منحها أيضًا اختصاصًا لتحديد خط الحدود على الجسور بين غايا ومالانفيل. ووجدت أن الحدود على تلك الهياكل تتبع مسار الحدود في نهر النيجر.

كما خلصت الدائرة إلى أن الحدّ الفاصل بين بينن والنيجر في قطاع نهر ميكرو يتشكل من الخط المتوسط لذلك النهر. [1]

وبالنظر إلى تقرير محكمة العدل الدولية السنوي للفترة ما بين01 أوت 2020 و31جويلية 2021، فإن القارة الأفريقية احتلت مكانة معتبرة ضمن قضايا النزاعات التي شملها التقرير، والتي ضمت:

- النزاع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا حول الأنشطة المسلحة في أراضي الكونغو.
- النزاع بين الصومال وكينيا حول تعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي.
- النزاع بين الغابون وغينيا الاستوائية حول تعيين الحدود البرية والبحرية والسيادة على جزر.

وحسب التقرير لازالت القضايا الثلاث قائمة، فبعضها لازالت ضمن جلسات الاستماع، وأخرى عيّنت لها المحكمة لجنة خبراء لبحث الوضع على الأرض، وبالتالي تبقى النزاعات قائمة حتى إشعار آخر. [2]

وبالنظر إلى دور محكمة العدل الدولية وطبيعتها كمحكمة لا تكتسي قراراتها طابع الالزام، إلا إذا توافق الطرفان على قبول مخرجات ومقررات المحكمة، فإن التساؤل يقود إلى بحث دور الآليات الأفريقية لحل النزاعات في القارة باعتبارها الأولى بمعالجة مثل هذه القضايا من منطلق تبعية الدول الأفريقية للجسم الأفريقي المشترك والمتمثل في منظمة الاتحاد الأفريقي.

---

(1): International Court of Justice, "Frontier Dispute (Benin/Niger)," ICJ, in: https://www.icj-cij.org/en/case/125 , Seen: 17/09/2022, at: 17:00.

(2): محكمة العدل الدولية، تقرير محكمة العدل الدولية، محكمة العدل الدولية، لاهاي، (1 آب/ أغسطس2020-31 تموز /يولية2021).

المحور الثالث:

جهود الاتحاد الأفريقي لإدارة النزاعات الحدود الأفريقية

منذ بداية خروج الاستعمار من أفريقيا، تركت الدول الأفريقية المستقلة الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية من أجل منع نشوب صراعات جديدة نتيجة للعودة إلى فترة ما قبل الاستعمار. ومع استثناءات قليلة، لا تزال هذه الحدود قائمة حتى يومنا هذا، لكنها لأسباب مختلفة، ظلت عاملاً من عوامل عدم الاستقرار بسبب الخرائط الاستعمارية التي لم تخطّ الحدود بشكل دقيق، ما جعل فقط نحو ثلث الحدود في أفريقيا جنوب الصحراء تم تعيينها وترسيمها بشكل واضح. إضافة إلى ما تم ذكره من تجاهل العوامل الاجتماعية والاقتصادية في عملية الترسيم، والتي لا تزال تساهم في ظهور النزاعات المحلية والصراعات بين الدول إلى غاية اليوم، ما يجعل بيئة العلاقات الأفريقية في حالة استقطاب واضطراب دائمين.

ويعتبِر الاتحاد الأفريقي (AU) أنّ الحدود غير المرسّمة تبقى مصادر محتملة للصراع، خاصة مع اكتشاف الموارد الطبيعية فيها. ما يجعلها تشكل تهديدا للسلام والأمن في أفريقيا، ومعيقا للتكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي والتنمية.

وقد أطلق الاتحاد الأفريقي سنة 2007 "برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود" (AUBP) كاستجابة مباشرة لهذه المخاطر، لذلك تعتبر حدود الدولة المحددة بوضوح والمعترف بها دوليًا والمقبولة محليًا أساسًا مهمًا لمنع الصراع.

ويذكر أن المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) قد قدّمت يد المساعدة في تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود نيابة عن وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية في جميع أنحاء القارة، حيث يعمل فريق التنسيق في أديس أبابا بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مختلف البلدان لتنفيذ برنامج AUBP على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. [1]

ويركّز مشروع برنامج الحدود على ثلاث مجالات:

1- تعيين الحدود وترسيمها: يدعم المشروع الدول الأعضاء المختارة في الاتحاد الأفريقي لتحديد حدودها بشكل أفضل واستخدام التخطيط المحسن والقدرات الفنية لتحديد الحدود المشتركة. يشمل التعريف الأفضل للحدود تجديد العلامات الحدودية المتداعية، فضلاً عن رسم خرائط للمناطق الحدودية. ويشمل أيضًا إصلاح أو إنشاء لجان الحدود، والعمل مع المجتمعات المحلية لخلق الوعي حول أهمية الحدود ومنع النزاعات، وهو جانب مهم لتعزيز السلام والأمن.
2- التعاون عبر الحدود: يعمل المشروع مع المجتمعات الحدودية والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني والدولة لتنفيذ مشاريع التعاون عبر الحدود على حدود مختارة.

(1): German Corporation for International Cooperation, "GIZ," GIZ Web, in: https://www.giz.de/en/worldwide/15759.html , Seen: 18/09/2022, at: 21:00.

3- تعزيز عمل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية: يتم تعزيز وحدة AUBP والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المختارة (RECs) في دعم مبادرات حوكمة الحدود للدول الأعضاء فيها. يعمل المشروع مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتحسين قدراتهم على ممارسة أدوارهم كمطورين للقواعد وكمنصات تنسيق،

حيث يهدف المشروع إلى زيادة القيمة المضافة لمفوضية الاتحاد الأفريقي للولايات وزيادة تعزيز وحدة AUBP كجهاز تنظيم لأجندة إدارة الحدود وللأدوات والسياسات القانونية للاتحاد الأفريقي.

وقد دعّم المشروع في الفترة من عام 2016 إلى 2019، نحو 16 اتفاقية محلية بشأن التعاون عبر الحدود عبر إفريقيا، مع جزء كبير من الاتفاقات المبرمة بين البلدان في غرب إفريقيا، كما دعم المشروع مجال البنية التحتية، بما في ذلك حفر الآبار وبناء المستشفيات وتنظيم أسواق الماشية وممرات الماشية في المناطق الحدودية في منطقة الساحل لمنع النزاعات بين الرعاة والبدو.

كما يدعم المشروع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إنشاء أو إصلاح لجانها الحدودية الوطنية، إذ تم إصلاح أمانة لجنة حدود النيجر، وفي عام 2017، أنشأت ساحل العاج لجنة حدود وطنية جديدة.

وبحلول نهاية عام 2019، تم تحديد وترسيم أكثر من 6000 كيلومتر من الحدود الأفريقية بالكامل كجزء من مشروع GIZ. كما تعمل طوغو وبنين معًا بشكل وثيق على ترسيم حدودهما البحرية، كما دعّمت GIZ البلدان الأفريقية بالخبرة والتكنولوجيا الرقمية.

وقد أجرت وحدة AUBP بحثًا مشتركًا مع معهد دراسات السلام والأمن (IPSS) في جامعة أديس أبابا حول النزاعات الحدودية في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا. ويقدم الاتحاد الأفريقي حاليا قاعدة بيانات مع خبراء حوكمة الحدود للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

وفي سنة 2020، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي "استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتحسين إدارة الحدود المتكاملة" (AUBGS) والتي تعمل كإطار لحوكمة الحدود في جميع أنحاء القارة، فضلاً عن كونها أداة لتوجيه وتنسيق واتساق السياسات الحدودية على المستويات القارية والوطنية والإقليمية. وتواصل AUBGS العمل الذي تم اعتماده في عام 2014 من قبل اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود. [1]

(1): German Corporation for International Cooperation, op.cit.

المحور الرابع:
المنظمات التكاملية كإطار لحل مشكلة النزاعات الحدودية في أفريقيا

يرى العديد من الباحثين ودعاة التكامل، بأن العملية التكاملية تعد سبيلاً ناجعاً لتخطي الجدل والنزاع حول الحدود بشكل عام، من خلال مقاربة تعاونية تحوّل الحدود من مثار نزاع إلى مشاريع تعاونية بينية تحقق قيمة مضافة اقتصادية وتجارية وتنموية للدولتين أو الدول المتجاورة.

وانطلاقا مما سبق شهدت القارة الأفريقية عديد المنظمات الجهوية الفرعية الساعية لتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها، كما أنها لعبت دورا متزايدا في قضايا الأمن الإقليمي وحل النزاعات، من خلال انخراطها في عمليات إدارة وحل النزاعات سواء على مستوى وقائي " الدبلوماسية الوقائية" أو على مستوى تدخلي، حيث استطاع "التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا" والمعروف اختصارا بـECOWAS" الإكواس" تبني ميثاق دفاع مشترك وهو الذي عرف بـECOWAS Defence Bact منذ سنة 1981، وأقام مجموعة مراقبة خاصة بدول الجماعة عرفت باسم الإيكوموغ ECOMOG منذ سنة 1990، غير أنها بقيت من دون قسم خاص بعمليات حفظ السلام، على غرار الأمم المتحدة مثلا، وهو ما أثر على فعالية قوات الإيكوموغ، لكن تم تداركه فيما بعد عبر اتفاقية جديدة لدول الجماعة تضمنت آلية جديدة لمنع النزاعات، وهو ما اعتبر من الأمور الهيكلية والمؤسسية الهامة. (1)

وقد لعبت الإيكواس دوراً بارزاً في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا، عبر الوساطة والتدخل العسكري في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو ومالي وساحل العاج. (2)

وقد أتيح لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي المعروفة اختصارا بـ"السادك" SADC وقتا كافيا لتجهيز آليات مؤسسية هامة، تم تبنيها في قمة "غابروني" في أوت من سنة 1995 سميت بـ" التعاون السياسي والديمقراطية والسلام والأمن" وفي سنة 1996 تأسس "جهاز السادك لشؤون السياسة والدفاع والأمن"، والذي كُلِّف بصياغة بروتوكول للسلام والأمن وحل النزاعات وتطوير قدرات الاقليم الدفاعية بشكل عام، وقد اعتبَر عدد من المتابعين بأن السّادك - ولو نظريا- قد حاز على أجهزة وهياكل أساسية لمواجهة المواقف

(1): محمود أبو العينين، " الإتحاد الأفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية،" في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تح: محمود أبو العينين، مركز البحوث الافريقية، القاهرة، 2001، ص ص 197-233.

(2) : أيمن شبانة، " المنظمات الإفريقية خطوات على طريق الوحدة،" الخليج، الموقع الالكتروني: https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D ، 2022/09/20، على الساعة: 22:00.

الصراعية، وهو ما لم يتوفر في أقاليم أخرى في القارة، وقد كان للسادك دور فاعل في تدعيم التجربة الديمقراطية في ليسوتو. (1)

كما يعترف الإتحاد الأفريقي إضافة للإيكواس والسادك بست منظمات فرعية أخرى في القارة، وهي اتحاد المغرب العربيUMA، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمعروفة بـ" الإيكاس" ECCAS ومجموعة شرق أفريقيا والمعروفة اختصارا بـ EAC إضافة إلى تجمع دول الساحل والصحراء(س ص) والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية IGAD والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA، غير أن هناك عدداً من المشاكل التي تعتري هذه التجمعات وقفت سدًّا أمام تطور أدوارها التكاملية والتنموية، فتعدّد هذه التجمعات ذاته، إضافة إلى ازدواجية العضوية لكثير من دولها في أكثر من منظمة، أدى إلى إضعاف التعاون الإقليمي، كما عقّد من مهمة مفوضية الاتحاد الأفريقي الساعية لمواءمة السياسات القطاعية المقصودة بعملية الاندماج الأفريقي، بما يساهم في تقارب السياسات الاقتصادية الكلية والنقدية، استهدافا لإنشاء مؤسسات مالية قوية على غرار البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي.

وللإشارة فإن هناك لجنة تنسيق تشكلت بموجب معاهدة أبوجا سنة 1991 وبروتوكول سنة 1998 ضمّت الرؤساء التنفيذيين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، غير أن دورها لم يكن فعّالا، ما أدى إلى تعويضها ببروتوكول جويلية 2007، والذي خوّل سلطات الاتحاد الأفريقي وضع السياسات لفرض محتويات على المجموعات التي لا تتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة أبوجا، وكذلك توجيه التعليمات للدول التي تقع عليها مسؤولية التقصير في عمل لجنة التنسيق. (2)

وبالنظر إلى دور التنظيمات الفرعية الأفريقية تكامليا، يمكن القول أنّ حظوظها من النجاح قد تفاوتت إلى حد بعيد، استنادا إلى ما تضمّنته مواثيقها الأصلية والمعدّلة من خطط وتصوّرات نظرية، حيث حققت "سادك" و"إيكواس" العديد من النجاحات الاقتصادية، بفضل الدور القيادي لكل من جنوب إفريقيا في "سادك" ونيجيريا في "إيكواس"، كما نجحت "كوميسا" في إنشاء منطقة تجارة حرة سنة 2000 واتحاد جمركي سنة 2004، في حين لم تحقق "إيغاد" أو "الاتحاد المغاربي" أو "تجمع الساحل والصحراء" أي نجاحات اقتصادية تذكر.

وبالرغم من تعدّد مقومات نجاحها، المتمثلة في التقارب الجغرافي والتاريخ المشترك، والترابط بين الجماعات الاثنية العابرة للحدود، إلا أنها بوجه عام لم تحقق النتائج المرجوة منها في معظم الحالات. بل إن البعض منها دخل في مرحلة طويلة من الجمود الذي أثار الجدل بشأن جدوى استمرارها من الأساس، مثلما هو الحال

(1): محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص ص 197-233.

(2): محمود أبو العينين، " حكومة الاتحاد الأفريقي: قرارات القمة والخطط التنفيذية،" في التقرير الاستراتيجي الافريقي 2008/2007، مركز البحوث الافريقية، القاهرة، أكتوبر 2008، ص ص 19-20.

بالنسبة للاتحاد المغاربي، وكذا تجمع الساحل والصحراء، الذي تشكَّل استجابة لضغوط العقيد الليبي الراحل معمر القذافي أكثر منه اقتناعاً بأهمية التعاون الإقليمي.

كما لم تحقّق هذا الدول أداءً اقتصاديا إيجابيا بفعل تكتلاتها المنجزة أو مشاريعها المشتركة، إذ لم تتجاوز تجارتها البينية نسبة 10%، بل ظلت تعاني التبعية للمستعمر في علاقاتها التجارية الخارجية إضافة للديون المرتفعة، وبقيت شعوبُها تعاني نسبا عالية من البطالة والفقر. وفي معظم التنظيمات الإقليمية أيضاً يلاحظ طغيان الخلافات السياسية والروابط الخارجية للدول الأعضاء على إرادتها التعاونية. فلا زالت قضية الصحراء الغربية تمثل عقبة كبرى أمام تفعيل الاتحاد المغاربي.

كما يلاحظ أيضا تباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء، ما يجعل معظم عوائد الاتحاد في مصلحة الدول الأقوى، على حساب الدول الضعيفة. ويعد انسحاب سيشل من عضوية "سادك" مثالا واضحا على ذلك، حيث اضطرت إلى المغادرة، لعدم قدرتها على مجاراة القوة الاقتصادية لجنوب إفريقيا، التي تستأثر وحدها ب 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة.

كما أثرت التداعيات السلبية لبرامج التكيّف الهيكلي - التي اضطرّت الدول الإفريقية إلى تطبيقها استجابة لضغوط البنك الدولي والجهات المانحة - على فرص التعاون الإقليمي، فتحرير التجارة على سبيل المثال فتح الباب أمام تدفق الواردات الأجنبية، مما قضى على فرص التصنيع المحلي والتبادل التجاري الإقليمي.[1]

(1): أيمن شبانة، مرجع سابق.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول إن إدارة النزاعات الحدودية في القارة الأفريقية شملت مستويات متعددة دولية وإقليمية، سعى من خلالها كل مستوى إلى الوصول إلى أقصى درجة من التفاهم بين الأقطار الأفريقية، وقد نجحت بعض تلك المساعي وفشلت أخرى، ولا زالت العملية متواصلة.

غير أن ما يجدر التنبيه إليه هو مسألة طبيعة الأنظمة السياسية الأفريقية، التي لازالت بعيدة عن الفكر الديمقراطي والعملية السياسية القائمة على التداول على السلطة، والتي تساعد بشكل كبير في إدارة وحل النزاعات الحدودية الأفريقية، فمعظم الأنظمة الأفريقية شمولية استبدادية عسكرية، تستمدّ شرعيتها من خلال اختلاق أو استغلال مشاكل مع دول الجوار، والمراهنة عليها في كسب تأييدٍ داخليّ، بل يتجاوز الأمر إلى المراهنة عليها لأجل بقائها في السلطة، في ظلّ واقع أفريقي بعيدٍ عن التنمية والتطور والحكم الصّالح.

قائمة المراجع

1. *German Corporation for International Cooperation. "GIZ." GIZ Web. in: https://www.giz.de/en/worldwide/15759.html . Seen: 18/09/2022. at: 21:00.*
2. *International Court of Justice. "Frontier Dispute (Benin/Niger)." ICJ. in: https://www.icj-cij.org/en/case/125 . Seen: 17/09/2022. at: 17:00.*
3. *Kamau, Macharia and Fredrick Koigu Ndegwa. "New African." New African Magazine. in: https://newafricanmagazine.com/26769/ . Seen: 16/09/2022. at: 23:00.*
4. *Olaosebikan Aremu, Johnson. "Conflicts in Africa: Meaning, Causes, Impact and Solution." African Research Review. (17 oct 2010).*
5. *Vettovaglia, Jean-Pierre. "Afrique: frontières Etatiques, Territoires et Conflits,» Académie de Géopolitique de Paris, in : https://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/en/afrique-frontieres-etatiques-territoires-et-conflits/ , Seen: 15/09/2022, at : 20 :00.*
6. أيمن شبانة. " المنظمات الإفريقية خطوات على طريق الوحدة." الخليج. الموقع الالكتروني: https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D . 2022/09/20. على الساعة: 22:00.
7. عايشة منداودو. " من الاستقلال إلى الاستقرار الطويل الأجل: جهود الأمم المتحدة في أفريقيا." موقع الأمم المتحدة. الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/chronicle/article/20384 . 2022/09/16. على الساعة: 21:00.
8. محكمة العدل الدولية. تقرير محكمة العدل الدولية. محكمة العدل الدولية. لاهاي. (1 آب/ أغسطس2020-31 تموز /يولية2021).
9. محمود أبو العينين. " الإتحاد الأفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية." في الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية. تحرير: محمود أبو العينين. مركز البحوث الافريقية. القاهرة. 2001.
10. محمود أبو العينين. " حكومة الاتحاد الأفريقي: قرارات القمة والخطط التنفيذية." في التقرير الاستراتيجي الافريقي 2008/2007. مركز البحوث الافريقية. القاهرة. أكتوبر 2008.

LTJIILA
مخبر
التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها
على التشريع الجزائري
The Laboratory of International Legal Transformations and its Impact on Algerian Legislation
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

9 789931 276142

imp
mansour